الشورى
Ash-shura
العدد ١٢٩ • السنة الرابعة عشرة ذو الحجة ١٤٣٢ - محرم ١٤٣٣هـ

م.عبدالرحمن اليامي:
تجربتي في الشورى ثرية

وزير المياه والكهرباء في مجلس الشورى:
وقف الاستهلاك الجائر للمياه الجوفية ضرورة وتأخر المشروعات بسبب محدودية المقاولين

ميزانية الخير: ٦٩٠ مليار ريال لرفاهية المواطنين وتنمية البلاد

دفع العمل البرلماني في اجتماع رؤساء المجالس التشريعية الخليجية في جدة

نظام للجودة وسلامة المريض

ضمن تغيير وزاري:
د.حجار وزيراً للحج ود.البراك للخدمة المدنية

جزاكم الله خيراً

خليفة

ابن السادسة من عمره، ابن الصف الأول الابتدائي، ابن الحلم الذي يحلّق في الأجواء، ابن المغفور له بإذن الله محمد. يقلع خليفة على متن طائرته محلقاً في أجواء مخيلته فيرى نفسه طياراً يقود الناس هنا وهناك. ومن بينهم فاعل خير تذكّر هذا الصغير بمبلغ بسيط، فأمسك بيده و البسمة على وجهه ليقوده خطوة نحو حلمه. جزاه الله كل الخير.

كثير من الأطفال كخليفة..
وفاعلي الخير أكثر.

أنسا
الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بمنطقة الرياض

700 00 000

للتبرع اتصل على رقم التبرعات:

هذا الاتصال يفتح لكم باباً واسعاً لتمدوا أيديكم بالعطاء لأطفال أراد الله أن يفقدوا أناس أعزاء عليهم، فعوضهم جل وعلا بأناس خيرين أمثالكم. يمكنكم الآن التبرع بكل يسر دون أدنى مجهود سوى اتباع الارشادات التي تسمعونها أثناء اتصالكم.

قيمة التبرع من عشرة حتى مائة ريال سعودي

- علماً بأن ريع هذه الخدمة سيكون لصالح الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
- تكلفة الاتصال: ١٠ ريالات/دقيقة

ميزانية تاريخية .. وأوامر ملكية بضخ دماء جديدة في الوزارات الخدمية

د. محمد المهنا •

الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤ هـ التي قدرت بمبلغ ٦٩٠ مليار ريال بزيادة قدرها ١١٠ مليارات ريال عن الميزانية المتوقعة للعام المالي الماضي والتي أعلنها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – هي ميزانية تاريخية في مبلغها وفي حجم الإنفاق على القطاعات الخدمية لا سيما التربية والتعليم العام والعالي، والصحة، والإسكان، وهي أهم القطاعات الخدمية المتصلة مباشرة بحياة الإنسان، مما يؤكد حرص خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين على تحقيق المزيد من الرفاهية والرخاء للمواطن وتنمية الإنسان السعودي الذي هو محور التنمية وهدفها الأساس.

هذه الميزانية التي سعد بها المواطن، سبقتها بعدة أيام صدور أوامر ملكية بضخ دماء جديدة في الوزارات والمؤسسات الخدمية والاقتصادية تضمنت تغييرات وزارية شملت وزارات الحج والخدمة المدنية والاقتصاد والتخطيط والتجارة والصناعة، ومن بين الوزراء الجدد وزير الحج الدكتور بندر محمد حمزة حجار الذي كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس الشورى، ووزير الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن البراك الذي كان يشغل منصب مساعد رئيس مجلس الشورى.

إن اختيار خادم الحرمين الشريفين اثنين من الوزراء الأربعة الجدد من رجال مجلس الشورى يجسد الثقة والاهتمام الذي يوليه الملك المفدى – حفظه الله – لمجلس الشورى أعضاءً ومنسوبين، ويؤكد ثقته فيهم بما يملكونه من الدراية والخبرة والتنوع العلمي والثقافي بما يؤهلهم لتبوء مناصب قيادية في الدولة.

ولقد جاء التغيير الوزاري ليتوافق ويتزامن مع مشروع الإصلاح والتحديث الذي تبناه خادم الحرمين الشريفين ويتماشى مع تحديات المرحلة الجديدة التي تمثل نتاج متطلبات وطموحات المجتمع السعودي اليوم، وكذلك تطلعات وطموحات كل شرائح وطبقات المجتمع المستقبلية.

إن المهمة الملقاة على عاتق الوزراء الجدد كبيرة وتتطلب الجهد والتضحية والقدرة على التفكير والتخطيط والرؤية الواضحة لأن المسار الاقتصادي والبشري بحاجة إلى كفاءات عالية المستوى، تواكب طموحات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وتطلعاتهما في رؤية المملكة في مصاف الدول المتقدمة.

رئيس التحرير

المحتويات

استطلاع 32

حوار الناشئة ... مسؤولية مشتركة ومبادرة مفقودة

يجمع الأساتذة والمختصون على أن لغة الحوار والتشاور تعد سلوكاً بشرياً فطرياً من شأنه تعزيز صناعة القرار ودعم الآراء البناءة وإيجاد كافة الحلول الممكنة والبديلة تحت مظلة الشورى. الحوار والتشاور والرغبة في نهج السبل المثلى في تبني الرأي والعمل على تهيئة جيل ناشئ يؤمن بمبادئ الشورى كانت أفكار هذا الاستطلاع الذي تساءلنا فيه عن أهمية الحوار لا سيما بين الناشئة والشباب وأثر وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع ودور الأسرة في تنمية هذا السلوك.

اجتماع 36

قرارات لدفع العمل البرلماني الخليجي المشترك في الاجتماع الخامس لرؤساء المجالس التشريعية الخليجية

أكد رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن تعزيز العمل الخليجي المشترك يعد رافداً من روافد التعاون العربي والتضامن الإسلامي، مشيراً إلى أن اجتماع رؤساء المجالس التشريعية الخليجية الخامس جاء في ظل مستجدات سياسية وأمنية تحيط بالمنطقة العربية وارتفاع سقف مطالب المواطن الخليجي لتعزيز المواطنة الخليجية في المجالات كافه بغية تحقيق الغايات التي ينشدها قادة دول الخليج العربية وشعوبها. وكان رؤساء المجالس التشريعية الخليجية قد عقدوا اجتماعهم الدوري الخامس في جدة وصدر عن الاجتماع قرارات مهمة لدفع العمل البرلماني الخليجي المشترك.

دراسة 50

الحوادث المرورية ومنازعاتها القانونية

تتزايد حاجة السكان للانتقال بين مدن المملكة تحقيقاً لمصالحهم، ويصاحب ذلك زيادة في حركة النقل، وزيادة في أعداد الحوادث وما ينتج عنها من خسائر في الأموال والأرواح. وتعاني بلادنا كغيرها من الدول إنسانياً ومادياً وبيئياً من حوادث السيارات. وتشير الإحصائيات إلى أنه من المرجح حدوث زيادة في عدد السيارات وما يترتب عليها من غازات ضارة على صحة الإنسان وبيئته. ولقد عملت المملكة على إصدار التشريعات للحدّ من الحوادث المرورية، وأصدرت أنظمة المرور المختلفة للتعامل مع المستجدات الأخيرة في هذا المجال. د. عبدالجليل السيف أعد دراسة عن هذا الموضوع.

حوار 40

م. عبدالرحمن اليامي:
تجربتي في الشورى ثرية ووالدي غير اتجاهي بعيداً عن الطب

أكد المهندس عبدالرحمن بن أحمد اليامي أن تعيينه في مجلس الشورى عام ١٤٢٢هـ كان تغييراً مهماً في حياته، وقال إن الابتعاث للدراسة بالخارج كان مرحلة مهمة في حياته مؤكداً على دور الوالد يرحمه الله في بناء شخصيته مما دفعه إلى التفوق والنجاح في حياته. وتحدث د. اليامي عن تجربته الناجحة بالعمل في شركة الاتصالات السعودية حتى تعيينه كأول رئيس للشركة بعد الخصخصة.

الآراء الواردة بالمجلة لاتعبر بالضرورة عن
رأي المجلس أو آراء مسؤوليه

للتواصل والمشاركات shuramagazine@hotmail.com

مجلس الشورى

المشرف العام
د. محمد بن عبدالله الغامدي
الأمين العام لمجلس الشورى

نائب المشرف العام
د. عبدالرحمن بن عثمان الصغير
مدير عام العلاقات العامة والإعلام

رئيس التحرير
د. محمد بن عبدالله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبدالله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبدالله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
أحمد بن سلمان السلمان

التصوير
سالم الحمدان
بسام البحر

ردمد:
issn:1319 - 9846

موقع المجلس على شبكة الانترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى - الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روافد
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

زيارة

زار أوكرانيا وأجرى مباحثات مهمة مع كبار المسؤولين

رئيس المجلس أمام اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي:
المملكة حريصة على الوقوف بجانب المنكوبين والمحتاجين

رأس رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ وفد المجلس في أعمال الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي، التي عقدت في العاصمة السويسرية بيرن. وأشار في كلمته إلى حرص المملكة الدائم على مساعدة المنكوبين والمحتاجين.

كما رأس معاليه وفد مجلس الشورى في زيارة رسمية إلى أوكرانيا حيث التقى المسؤولين هناك وبحث معهم العلاقات الثنائية وخاصة العلاقات البرلمانية.

تحت القبة

- التوسع في البرامج النوعية للدراسات العليا ومكافأة شهرية لطلاب كليات المجتمع
- أعضاء المجلس يطالبون بالسماح للموظف بالعمل في مهنة أخرى ومنح مجلس الخدمة المدنية حق الترقية للرابعة عشرة
- تكدس البضائع في الموانئ والتهرب من دفع الرسوم الجمركية يثيران تساؤلات الأعضاء
- التأكيد على التزام التحكيم بالشريعة الإسلامية ومطالبات بمنح صلاحيات أكبر للوزير المختص
- دعم هيئة الغذاء والدواء مالياً وإيجاد آلية لمراقبة المنتجات الزراعية المستوردة
- استيراد الشعير مسؤولية الصوامع والغلال
- دعم مدينة الملك عبدالعزيز مالياً وإلزام الجهات الحكومية بتزويدها بالمعلومات

اتجاهات

أ.د محسن الحازمي

أ. إحسان جعفر فقيه

د. حامد الشراري

د. عبدالله العسكر

ميزانية الخير: ٦٩٠ مليار ريال بزيادة ١١٠ مليارات عن ميزانية العام الماضي

خادم الحرمين يوجه الوزراء بالعمل بجد وإخلاص لتنفيذ بنود الميزانية لتحقيق راحة ورفاهية المواطنين في كل مجالات الحياة

أقر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - يوم الاثنين ١٤٣٣/٢/١ هـ ، في قصر اليمامة بمدينة الرياض، الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٣/١٤٣٤هـ.

وبهذه المناسبة و جه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، لإخوانه وأبنائه المواطنين كلمة أعلن فيها الميزانية، وفيما يلي نص الكلمة التي تشرف بإلقائها الأمين العام لمجلس الوزراء الأستاذ عبد الرحمن بن محمد السدحان:

إخواني وأبنائي المواطنين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بحمد الله وعونه وتوفيقه، نعلن ميزانية العام المالي الجديد ١٤٣٣/١٤٣٤ والتي تبلغ (٦٩٠) ستمئة وتسعين مليار ريال بزيادة مقدارها (١١٠) مئة وعشرة مليارات ريال عن الميزانية المقدرة للعام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣ في تجسيد لاستمرار حرصنا على تعزيز مسيرة التنمية المستدامة في بلادنا الغالية وتوفير مزيد من فرص العمل للمواطنين وتأكيد مستمر على التنمية المتوازنة بين القطاعات وبين المناطق مع مراعاة النظرة المستقبلية للمالية الحكومية وتوازنها، حيث تضمنت مشاريع جديدة ومراحل إضافية لعدد من المشاريع التي سبق اعتمادها، تقدر تكلفتها الإجمالية بمبلغ (٢٦٥) مئتين وخمسة وستين مليار ريال. وتعزز هذه الميزانية وتدعم ما أصدرناه مؤخراً من أوامر ملكية نأمل عند تنفيذها أن تسهم في تحسين مستوى معيشة المواطن.

كما تؤكد استمرار نهجنا في إعطاء التنمية البشرية الأولوية التي هي أساس التنمية الشاملة. وتبعاً لذلك فقد تم اعتماد ما يزيد عن (١٦٨) مئة وثمانية وستين مليار ريال من النفقات العامة للتعليم العام والعالي وتدريب القوى العاملة. وتشمل برامجه استمرار العمل في تنفيذ مشروع تطوير التعليم العام واعتماد إنشاء ما يزيد عن (٧٠٠) سبعمئة مدرسة جديدة للبنين والبنات واعتمادات لاستكمال المدن الجامعية ومشاريع في مجال التدريب الفني والتقني.

وفي قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية يتواصل العمل لتوفير ورفع مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية باعتماد نحو (٨٧) سبعة وثمانين مليار ريال. وقد شملت الميزانية الجديدة تنفيذ عدد من المشاريع، ومن ذلك استكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، وإنشاء (١٧) سبعة عشر مستشفى جديداً. كما تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء أندية ومدن رياضية ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل والاعتمادات اللازمة لدعم برامج الضمان الاجتماعي.

وقد تم اعتماد ما يزيد عن (٢٩) تسعة وعشرين مليار ريال للإنفاق على الخدمات البلدية. وتتضمن ميزانية هذا القطاع مشاريع جديدة وإضافات لبعض المشاريع القائمة. كما بلغ الإنفاق على الطرق والنقل والاتصالات ما يزيد عن (٣٥) خمسة وثلاثين مليار ريال. وشملت ميزانيتها مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقاً.

وبلغ المعتمد لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية الأخرى نحو (٥٨) ثمانية وخمسين مليار ريال.

وتتضمن الميزانية - كسابقاتها - اعتمادات لمواصلة العمل في تنفيذ الخطة الوطنية للعلوم والتقنية، و « الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات». كما ستواصل صناديق وبنوك التنمية الحكومية المتخصصة تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يدعم التنمية الاقتصادية ويحفز التمويل التجاري.

ختاماً، نحمد الله أن مكننا من مواصلة العمل لتسخير ما حبا الله به هذه البلاد من موارد وطاقات لتنمية وطننا الغالي، ونسأله - عز وجل - العون والتوفيق لمواصلة ذلك، وأن ينفع بهذه الميزانية كافة المواطنين وأن يعم خيرها أرجاء بلادنا الغالية، ونؤكد في هذا المقام على التنفيذ الدقيق والمخلص لها والمتابعة لذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عقب ذلك، وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، أصحاب السمو والمعالي الوزراء، بالعمل بجد وإخلاص، لتنفيذ بنود هذه الميزانية على الوجه الأكمل الذي يحقق راحة ورفاهية المواطنين في كل مجالات الحياة.

وبين معالي وزير الثقافة والإعلام، أن معالي وزير المالية وبتوجيه كريم من الملك المفدى، قدم عرضاً موجزاً لمشروع الميزانية الجديدة للدولة، وتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية، وتطوراتها وتطورات الاقتصاد الوطني، والنتائج المالية للعام الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ والملامح الرئيسة للميزانية الجديدة.

قدموا لتهنئة سموه بالثقة الملكية

سمو ولي العهد يستقبل رئيس المجلس ورؤساء اللجان

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية حفظه الله في الديوان الملكي معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ورؤساء اللجان بالمجلس الذين قدموا للسلام على سموه وتهنئته بالثقة الملكية باختياره ولياً للعهد وتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للداخلية.

وقد رحب سمو ولي العهد برئيس مجلس الشورى ورؤساء اللجان شاكراً لهم تهنئتهم وما عبروا عنه من مشاعر صادقة متمنياً لهم وزملائهم أعضاء المجلس التوفيق في أداء مهامهم.

حضر الاستقبال صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز رئيس ديوان سمو ولي العهد المستشار الخاص لسموه وصاحب السمو الأمير مشعل بن عبدالله بن مساعد المستشار في ديوان سمو ولي العهد وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سطام بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن سلطان بن عبدالعزيز المستشار في ديوان سموولي العهد ومعالي السكرتير الخاص لسمو ولي العهد الأستاذ عبدالرحمن بن علي الربيعان.

سمو وزير الدفاع يستقبل وفد المجلس

كما استقبل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز وزير الدفاع في مكتبه بالمعذر رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ وأعضاء مجلس الشورى الذين قدموا للسلام على سموه وتهنئته بالثقة الملكية بتعيين سموه وزيراً للدفاع.

وفي بداية الاستقبال رحب سمو الأمير سلمان بن عبدالعزيز في كلمة له بمعالي رئيس وأعضاء مجلس الشورى وقال سموه: "إن مجلس الشورى يعطي الرأي الحقيقي وفي نفس الوقت يخدم ديننا ووطننا وشعبنا".

وأضاف سموه: هذه الدولة قامت على أسس إسلامية وحدت الجميع على كتاب الله وسنة رسوله وتاريخ الدولة الحقيقي يجمع ولا يفرق، فدعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب التي تبناها ودعمها وقام بها الإمام محمد بن سعود هي مصدر نعتز ونفتخر به دائماً في كل المحافل.

وتابع سموه حديثه بقوله: هذه الدولة جمعتها العقيدة الإسلامية ومن قبل في التاريخ كما تعرفون لم يكن في الجزيرة العربية دولة بعد انتهاء الخلافة إلا هذه الدولة وقامت وسقط التدخل الخارجي وقامت وسقط الخلاف الداخلي وقامت واستمرت أكثر من ١٠٠ سنة لماذا ذلك لأنها لم تقم على حسب ونسب مع أننا نعرف حسبنا ونسبنا والدولة قامت على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وفي النظام الأساسي للحكم وأنظمتها تستمد من كتاب الله وسنة رسوله وكل نظام وكل عمل لا يتعارض معها فهو مقبول.

ونوه سموه بجهود معالي رئيس وأعضاء المجلس في خدمة دينهم ووطنهم وقال: أنتم والحمد لله خير من يمثل هذه البلاد وأنتم حزتم على ثقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين ولم تأت هذه الثقة صدفة بل عن خبرة واختيار.. والحمد لله الكفاءة فيكم والتعاون بينكم تام.

وأضاف سموه: نحن كمسؤلين نقبل بالرأي وما يأتي منكم وأنتم في بلد من ملكنا إلى أصغر مسؤول أبوابنا مفتوحة للجميع وهذه العادة تأصلت في هذا البلد وأمر نعتز به ويضع علينا مسؤولية وإذا أنعم الله عليك بالصحة أو العلم أو المال أو النفوذ واستثمرتها فيما ينفع الناس فهذا خير، وتمنى سموه للجميع التوفيق والنجاح.

وقد أعرب معالي رئيس مجلس الشورى نيابة عن أعضاء المجلس عن تهنئته لسمو الأمير سلمان بن عبدالعزيز بالثقة الملكية الكريمة بتعيينه وزيراً للدفاع سائلاً العلي القدير أن يمده بعونه وتوفيقه في خدمة دينه ووطنه.

وأشاد معاليه بالحكمة والخبرة الواسعة التي يمتلكها سموه ورؤيته الثاقبة في التعامل مع مختلف القضايا.

حضر الاستقبال صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلطان بن عبدالعزيز نائب وزير الدفاع وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن سلطان بن عبدالعزيز المستشار في مكتب سمو وزير الدفاع ومعالي مدير عام مكتب سمو وزير الدفاع الفريق ركن عبدالرحمن بن صالح البنيان.

وزير المياه والكهرباء لأعضاء المجلس:

وقف الاستهلاك الجائر للمياه الجوفية ضرورة وتعثر المشروعات بسبب محدودية المقاولين

معالي وزير المياه والكهرباء أثناء حضور جلسة المجلس

أكد معالي المهندس عبدالله بن عبد الرحمن الحصين وزير المياه والكهرباء أن أغلب مظاهر انقطاع المياه وعدم توفرها في معظم مدن المملكة الرئيسة قد اختفت حيث أضيف خلال السنوات الثلاث الماضية ما مجموعه مليون متر مكعب لإمدادات المياه لمدن مكة المكرمة وجدة والطائف، وخمسمائة ألف متر مكعب لبعض مدن المنطقة الشرقية، ومائة ألف متر مكعب لمدن وقرى منطقة عسير.

وتطرق معاليه إلى ما تعانيه الوزارة من تعثر لبعض مشروعاتها بسبب محدودية المقاولين المناسبين لمشروعاتها، وبسبب ضعف نظام تصنيف المقاولين مؤكداً أن الوزارة تحاول التوفيق في هذا الجانب حتى لا يتم تعطل مشروعاتها.

وكشف معاليه عن أن الوزارة ستنهي قريباً مشروع النظام الشامل للمياه واستخداماتها في المملكة، كما ستنهي الإستراتيجية الوطنية للمياه حيث سيكونان مصدراً مرجعياً وطنياً للمياه.

جاء ذلك خلال جلسة مجلس الشورى التي عقدت يوم ١٤٣٣/١/٢٣هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وبحضور معالي الوزير وعدد من مسؤولي الوزارة، وذلك لمناقشة الموضوعات الداخلة في اختصاصات الوزارة.

وأكد رئيس المجلس أهمية ما تقوم به الوزارة من خدمات تعد الأكثر التصاقاً بالمواطنين في مختلف المناطق، لافتاً إلى ضرورة تكاتف مختلف أجهزة الدولة لتحقيق تطلعات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - رعاه الله - .

الوزير: العزل الحراري للمباني يوفر ٤٠٪ من الطاقة

من جانبه عبر معالي المهندس الحصين عن شكره وتقديره للمجلس على اهتمامه ومتابعته لمهام الوزارة وجهودها في مجالي اختصاصاتها، واستعرض معاليه ما قامت به وزارة المياه والكهرباء من جهود وأنشطة خلال السنوات الثلاث الماضية منذ آخر لقاء لمعاليه بأعضاء المجلس في ١٤٢٩/١٢/٢٣هـ.

ودعا معالي وزير المياه والكهرباء إلى وقف الاستهلاك الجائر للمياه الجوفية والتي يتم استهلاك ٨٠٪ منها لسقيا المزروعات مما يعرض المخزون الاستراتيجي للمياه في المملكة للخطر.

وأفاد أن الوزارة قامت منذ عام ١٤٣٠هـ حتى عام ١٤٣٢هـ بتنفيذ البنية الأساسية لمشروعاتها حيث وقعت ٢٢٦٩ عقداً بمعدل ٣ عقود في كل يوم عمل وبقيمة إجمالية قدرها ٣٦ مليار ريال لمشاريع شبكات

م. الحصينّ: مشروع نظام شامل للمياه واستخداماتها في المملكة قريباً

المياه والصرف الصحي ومحطات التنقية والمعالجة والسدود والآبار حيث يجري تنفيذ ١٩ ألف كم طولي من شبكات المياه، و٤٢٠٠ كم من شبكات الصرف الصحي ، إضافة إلى ٤٤ محطة تنقية للمياه بطاقة إجمالية قدرها ٢٨٠ ألف متر مكعب يومياً .

وكشف عن توجه الوزارة وتركيزها على إدارة الطلب على المياه مع عدم إغفال جانب العرض، مشيراً إلى أنه سيتم التركيز على تقليص المفقود من المياه إلى الحد العملي المثالي مقارنة بالدول المتقدمة في هذا الشأن وهو ٥٪ تقريباً من ٢٠٪ في كثير من شبكات المدن حالياً، وبذلك سيتوفر ما مقداره مليون ونصف المليون متر مكعب يومياً بأقل تكلفة مقارنة بالتحلية والمياه الجوفية، حيث اعتمدت الوزارة بنداً خاصاً للكشف عن التسربات وإصلاحها كبند أساس في ميزانيتها.

وبين معاليه أن مجال ترشيد الاستهلاك البلدي للمياه لا يزال يلقى اهتمام الوزارة، حيث تم توزيع أكثر من ثلاثة ملايين حقيبة ترشيد على المنازل، بالإضافة إلى تركيب أكثر من خمسة ملايين أداة مرشدة في مختلف القطاعات العامة والخاصة وقد أثمر هذا الجهد في توفير ما بين ٢٥٪ إلى ٤٥ ٪ من الاستهلاك للمياه.

وبالنسبة للكهرباء أكد الوزير أن الوزارة قامت بإعداد خطة طويلة المدى لإنتاج الكهرباء والمياه المحلاة، تتضمن احتياجات المملكة من الطاقة الكهربائية والمياه المحلاة، والتوليد والمرافق من الكهرباء على مدى السنوات الخمس والعشرين القادمة، بمشاركة هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، والشركة السعودية للكهرباء، كما قامت الجهات ذات العلاقة بقطاع الكهرباء بالعمل على تحويل البرنامج الوطني لإدارة وترشيد الطاقة إلى مركز وطني دائم لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية ورفع كفاءة استخدامها، مع توسيع أنشطته لتشمل جانبي الطلب والإمداد.

وأضاف أن تواصل دعم أوجه نشاط البحث المتعلقة بصناعة الكهرباء في المعاهد المتخصصة والجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ذات الصلة، وتمول زهاء عشر دراسات سنوياً للإسهام في إعداد إستراتيجيات وسياسات وخطط لمتطلبات القطاع واحتياجاته، وقد أسهمت هذه الدراسات في صدور قرارات مهمة، من أهمها قرار توحيد الجهد في المملكة ليتوافق مع الجهد الدولي (٢٣٠-٤٠٠)، وسيكون لهذا القرار – بحول الله وقوته- تأثير كبير في توفير المال للاقتصاد وللمستهلك والشركة وكذلك قرار فرض العزل الحراري على كافة المباني بغية توفير الطاقة، وسيمكن هذا الإجراء عند تطبيقه من توفير الطاقة بمقدار ٤٠٪ تقريباً، وتعمل الوزارة مع وزارة الشؤون البلدية والقروية، والشركة السعودية للكهرباء على استكمال الإجراءات اللازمة لتطبيقه والتأكد من ذلك عند مرحلة الإنشاء.

وأشار معالي وزير المياه والكهرباء إلى أن قدرات التوليد المضافة قد بلغت خلال السنوات الثلاث الماضية ثمانية آلاف وستمائة ميجاوات، بزيادة قدرها ٤١٪ من إجمالي القدرات المضافة للشركة منذ تأسيسها، كما زادت أطوال خطوط نقل الطاقة وشبكات التوزيع بنسب مقاربة لنسبة الزيادة في التوليد، وقد أوصلت الخدمة خلال السنوات الثلاث إلى قرابة مليون مشترك ليصل عدد المشتركين إلى أكثر من (ستة ملايين ومائتي ألف مشترك)، كما أوصلت الخدمة إلى أكثر من (ثمانمائة قرية وهجرة) ليبلغ عدد المدن والقرى والهجر التي تخدمها الشركة (اثني عشر ألف) مدينة وقرية وهجرة.

وقد واجهت الشركة لتحقيق هذه التوسعات تحديات كبيرة وخاصة لمجاراة الزيادة السنوية في الاستهلاك الذي وصل إلى ١٠٪، مما يعني الحاجة إلى إضافة قرابة (ثلاثة آلاف ميجاوات سنوياً)، بتكلفة إجمالية تصل إلى (أربعين مليار ريال) سنوياً تشمل التوليد والنقل والتوزيع، وهو مبلغ كبير قياساً بما تحصله الشركة، والذي لا يتعدى (ثمانية وعشرين ملياراً) سنوياً حتى بعد تعديل تعريفة الاستهلاك الحكومية والصناعية والتجارية، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن (٥٣٪) من استهلاك الكهرباء هو استهلاك منزلي ويبلغ متوسط العائد للكيلوات ساعة في الاستهلاك المنزلي (سبع هللات وتسعة أعشار الهللة فقط)، بينما تكلف الشركة (أربع عشرة هللة).

ولعل من المفارقات في هذا الجانب أنه بينما لا يزيد دخل شركة الكهرباء على ثمانية وعشرين مليار ريال ومديريات المياه وشركة المياه الوطنية على مليار ونصف تقريباً، رغم تكلفتها الباهظة نجد أن دخل الهاتف الجوال سبعون مليار ريال، أي قرابة ثلاثة أضعاف دخل الكهرباء وخمسين ضعفاً لدخل الماء.

وقد اعتمد مجلس إدارة هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج خطة هيكلة قطاع الكهرباء، يهدف إلى تحويل أنشطة الشركة الرئيسية إلى أربع شركات للتوليد وشركة لنقل الكهرباء وشركة للتوزيع ووحدة لشراء الطاقة الكهربائية، تكون جميعها في البداية مملوكة للشركة السعودية للكهرباء كشركة قابضة من ضمن مسؤولياتها تخطيط المنظومة الكهربائية، وتمويل مشروعات جميع الشركات وتقديم الخدمات المشتركة لها.

رئيس المجلس: خدمات وزارة المياه والكهرباء الأكثر التصاقاً بالمواطنين في مختلف المناطق

د. عبدالله الفيفي: سد وادي ضمد يمر بكارثة بيئية

قدم عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله الفيفي مداخلة في جلسة المجلس التي عقدت بحضور معالي وزير المياه والكهرباء قال فيها:

يمر سد وادي ضمد في منطقة جازان، الذي افتتح ١٤٣١هـ، والذي يفترض أن تعتمد عليه سقيا جبال فيفاء وبني مالك وبالغازي، بكارثة بيئية، بسبب أخطاء فادحة في الإشراف عليه. فالمواطنون يشتكون من أنه يتم إقفال السد مع بداية موسم الأمطار ليستقبل السيول الهادرة من أعتى أودية المنطقة وأعلى جبالها، مما تسبب مؤخَرًا في تفجير الصفايات (الفلاتر)، ومن ثم امتلاء السد بعشرات الحيوانات النافقة، فضلًا عن أطنان من الطين والمخلفات، التي طمرت السد بمنسوب عالٍ. وإلى هذا تسبب السد في مشكلات منها: تحوّله إلى مستنقع يعيش عليه البعوض والحشرات، ليزيد مشكلات البيئة هناك، تجمّع مختلف النفايات والمخلفات والحيوانات النافقة مع السيول من جبال المنطقة واليمن ليتحول السد إلى مكبٍّ لها، هدر مالي مستمر، على المواطن والدولة. وبذلك بات الحلم كابوسًا. فلا المواطن يمكن أن يستفيد من مياه السدّ لأنها وبائية أصلاً، ولا هو سَلِم من أضراره المشار إلى بعضها. والسؤال: أين الحلّ؟ وإلى متى تُنشأ مثل تلك السدود، التي لا نقول إنها لا تفيد المواطنين فحسب، لكنها فوق ذلك تمثّل مصدر تهديد لهم وتلوث لبيئتهم. وهذا نموذج من نماذج السدود في المملكة التي ما زالت الوزارة تنشئها.

وزير المياه والكهرباء في رده على أسئلة الأعضاء والمواطنين:

الوزارة متأخرة في مشروعات الصرف الصحي والكهرباء ستبلغ ١٥٠ ألف ميغا وات بعد ٢٠ سنة

أتاح معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ - خلال جلسة المجلس التي عقدت بحضور معالي المهندس عبدالله بن عبد الرحمن الحصين وزير المياه والكهرباء- المجال لرئيس لجنة الإسكان والمياه المهندس محمد النقادي لطرح ملحوظات واستفسارات اللجنة والمواطنين على معالي وزير المياه والكهرباء، حيث قال:

- سبق أن أشار معاليكم في لقاء المجلس معكم في شهر ذي القعدة من عام ١٤٢٧هـ أن توفير الاعتمادات المالية لم يعد عائقاً، وفي لقاء معاليكم مع المجلس في شهر ذي الحجة من عام ١٤٢٩هـ، أكدتم أن حال مرفقي المياه والصرف الصحي سيتغير — بحول الله وقوته- خلال الثلاث سنوات القادمة، بحيث تتعدى تغطيتها ٩٠٪ من السكان، ولن يكون التخطيط المسبق والاعتمادات المالية عائقاً في تحقيق ذلك. كما ذكرتم أن توجهات الوزارة والتركيز على إدارة الطلب على المياه أكثر من التركيز على زيادة المصادر عليه، ما هي نسبة ما تحقق من ذلك الهدف وتلك التوجهات؟ فبالأمس نقلت إلينا وسائل الإعلام أن المملكة تأتي في مقدمة دول العالم هدراً للمياه، كما أن هناك حديثاً عن عدم جاهزية الأنابيب الناقلة للمياه أدت إلى مزيد من الهدر. أما بشأن مصادر المياه وتوفير الطلب، فإن هذا يقودنا إلى المجموعة الأولى من عرائض المواطنين وعلى وجه الخصوص من محافظات جدة والخفجي والجبيل وجميعهم يشكون فيها نقص المياه، وكانت مطالبة المواطنين بمحافظة الخفجي ملحة، وأرفقوا بطلبهم جميع ما تم من مكاتبات.

- معالي الوزير: نعاني حالياً من المشروعات المتعثرة التي تبلغ نسبتها ٢١٪، وقد تكون هذه النسبة كبيرة إلا أنه قد يكون ضمن هذه المشروعات مشروع متعثر يمنع تقدم المشروعات الأخرى، خاصة ما يتعلق بمشروعات الصرف الصحي. وتحاول الوزارة قدر المستطاع أن تحث وتدفع المقاولين لإنجاز الأعمال الموكلة لهم بأسرع وقت ممكن، حيث إن سحب أحد المشروعات من أحدهم قد يزيد من فترة التعثر علاوة على المشكلات والمضاعفات القانونية.

مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ستنشئ محطة للمياه على الطاقة الشمسية بطاقة ٣٠,٠٠٠ مكعب بمحافظة الخفجي

- إن نسبة التوصيل في المياه زادت عن ٩٠٪ خلال السنوات الثلاث الماضية بما في ذلك مشروعات السقيا.

- لا تزال الوزارة متأخرة في مشروعات الصرف الصحي بنسبة ٥٠٪، ونأمل — بإذن الله- بالمشروعات المطروحة المتأخرة والجديدة أن تغطي الفجوة سريعاً.

- إن الهدر الحاصل في الشبكات هو شغل الوزارة الشاغل وتسعى الوزارة لمعالجة هذا الهدر في الشبكات قبل الاتجاه لمصدر جديد من أجل خفض التكلفة وسرعة الإنجاز. وتم الاتفاق مع وزارة المالية منذ أربع سنوات على بند أساسي في الميزانية يخصص لإصلاح الشبكات والكشف عن التسربات وإصلاحها، وسيستمر هذا البند حتى نصل إلى النسبة العالمية في التسرب والتي لا تزيد عن ٥٪.

- عدم جاهزية الأنابيب الناقلة للمياه، هي في الحقيقة يقصد بها الأنابيب الناقلة من (شعيبة- مكة) وعدم جاهزيتها وهدر المياه كان ناتجاً عن حريق في محطة الضخ قبل أن يقوم المقاول بتسليمها للوزارة، وهو من تحمل تكاليف أضرار هذا الحادث. وتم إصلاح الأنابيب

خلال فترة وجيزة.

– تستعد مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لإنشاء محطة للمياه على الطاقة الشمسية بطاقة ٣٠,٠٠٠ مكعب بمحافظة الخفجي، وهي المحطة التي كانت الوزارة تخطط لها وستقضي هذه المحطة – بإذن الله – على معاناة المحافظة ولفترة طويلة.

س: مواطن يسأل عن سبب تأخير تخصيص المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة لأكثر من عشر سنوات؟ ثم أوضح سعادة رئيس اللجنة أن هناك مجموعة من العرائض مقدمة من موظفي الوزارة بشأن البدلات والمميزات والتنقلات، وسوف ترسل للوزارة فيما بعد.

- معالي الوزير: تأخير التخصيص لم يكن أمده عشر سنوات، فالتخصيص بدأ منذ أربع سنوات وأعد هذا البرنامج بعد جهد جهيد، وهذا المشروع – حالياً- لدى اللجنة الدائمة بالمجلس الاقتصادي الأعلى ونأمل أن يتم الانتهاء منه سريعاً ويتم الإعلان عنه.

ثم أتاح معالي الرئيس المجال لأعضاء لجنة الإسكان والمياه، لطرح ملحوظاتهم واستفساراتهم وهي كالآتي:

س: نص نظام الكهرباء وقرار مجلس الوزراء وقرارات مجلس الشورى على إعادة هيكلة قطاع الكهرباء، وفتح السوق للمنافسة والعمل على كسر احتكار قيام شركة واحدة بجميع الأنشطة الكهربائية حتى لو كانت شبه حكومية. وقد تأخر ذلك لأسباب عديدة من أهمها

نعاني من المشروعات المتعثرة التي تبلغ نسبتها ٢١٪

عدم رغبة شركة الكهرباء في التخلي عن الأنشطة الرئيسة التي تقوم بها. فأين دور الوزارة في التسريع وتوجيه إعادة هيكلة قطاع الكهرباء بجدية مما يحقق تطويره وحماية المستثمرين ودعم المنافسة؟ وهل لا تزال الوزارة مقتنعة بخصخصة قطاع تحلية المياه، بالرغم من إحجام القطاع الخاص عن المشاركة في مشروع محطة رأس الخير، وما صحبته من تأخير وما اتضح من انخفاض التكاليف عندما طرحت الدولة المشروع مباشرة؟ ولماذا لا يتم تحويل المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة إلى شركة حكومية على غرار شركة أرامكو؟

- معالي الوزير: ما يتعلق بإعادة هيكلة أنشطة الشركة السعودية للكهرباء، فقد اعتمد مجلس إدارة هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج خطة هيكلة قطاع الكهرباء، وعلى ضوئه اعتمد مجلس إدارة الشركة برنامجاً تنفيذياً لهيكلة الشركة يهدف إلى تحويل أنشطة الشركة الرئيسة إلى أربع شركات للتوليد، وشركة لنقل الكهرباء، وشركة للتوزيع، ووحدة لشراء الطاقة الكهربائية، تكون جميعها في البداية مملوكة للشركة السعودية للكهرباء كشركة قابضة من ضمن مسؤولياتها تخطيط المنظومة الكهربائية، وتمويل مشروعات جميع الشركات، وتقديم الخدمات المشتركة لها، وبعد التنسيق ما بين الشركة وهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج تقرر أن تكون البداية بتأسيس وإطلاق شركة نقل الكهرباء والتي تم – بفضل الله- الانتهاء من إجراءات تأسيسها وتحويل أصولها، وإعداد هياكلها التنظيمية، وقد بدأت الشركة الوطنية لنقل الكهرباء بالفعل في مزاولة أعمالها كما شرعت في إجراءات تأسيس شركات التوليد الأربع وشركة التوزيع وإكمال المتطلبات الأخرى لتكون جاهزة – إن شاء الله- لبدء أعمالها قبل نهاية عام ٢٠١٢م مع العلم أن إعادة الهيكلة ليست العصا السحرية ولن يتغير الواقع كثيراً، بل قد تزيد التكلفة في البداية والهدف من هذا التوزيع هو زيادة التنافس بين الشركات والمفاضلة بينهم. إن مشكلة الكهرباء ستظل مشكلة مزمنة طالما أن الفارق كبير بين ما تتحمله الشركة وما يدفعه المستهلك في ظل هذا التوسع الهائل الذي نشهده، فالوزارة تضيف ما يقارب من ٣,٠٠٠ ميغا وات سنوياً وبتكلفة تزيد عن ثلاثين مليار ريال، أي ما يزيد عن دخل الشركة.

أما ما يتعلق بتخصيص قطاع تحلية المياه فالوزارة مقتنعة بهذا المشروع وستكون خطوة جيدة – إن شاء

الله- وهناك مثال حي على هذا النمط من التغيير يتمثل في شركة المياه الوطنية التي أحدثت تغييراً جذرياً في إدارة الطلب وهو المهم. فلا يمكن لقطاع مسؤول عن إنتاج الماء والكهرباء وفي ظروف مختلفة تماماً أن يعامل معاملة المؤسسات الحكومية الأخرى ويساوى بها. وتلقى هذه الخطوة التأييد من الكثير من الشواهد وليس بالضرورة أن نستعجل في بيع الأصول فهو يأتي في وقته. أما فيما يتعلق بقيام المؤسسة بالقيام بمشروع محطة رأس الخير بنفسها، لا يعد قصوراً في القطاع الخاص، بل رأت الدولة مناسبة استثمار بعض الأموال في إنشاء محطات تحلية، بدلاً من استثمارها في سندات خزينة، وبذلك تتفادى أرباحاً من القطاع الخاص تزيد عن ١٠٪.

س: منذ إنشاء وزارة مستقلة للمياه والأنظار تتوقع اتخاذ إجراءات فاعلة لإدارة مصادر المياه وخاصة المياه الجوفية غير المتجددة والحد من هدرها، وذلك بالتشاور مع وزارة الزراعة لاختيار المحاصيل الزراعية المناسبة لظروف المملكة، والاستفادة من الميزة النسبية لكل منطقة للحصول على زراعة مستدامة، لكن لم يتم شيء من هذا فمن المسؤول؟ كما طال انتظار الانتهاء من عمل إستراتيجية وطنية للمياه والتي طالب مجلس الشورى بربطها بالإستراتيجية الزراعية فلا أمناً غذائياً ولا مائياً حققنا، والموارد المائية الجوفية غير المتجددة في تناقص.

وذكر معاليكم أن الإستراتيجية ستنتهي في شهر شعبان القادم، فماذا أعدت الوزارة من إجراءات للحد من الاستنزاف حتى يبدأ العمل بالإستراتيجية الوطنية للمياه؟ من المشاهد أن تكاليف إنشاء محطات تحلية جديدة وصلت إلى أرقام فلكية لم نعهدها من قبل، فما هي رؤية الوزارة في مدى نجاح دخول القطاع الخاص في مجال الاستثمار في إنشاء وتشغيل وصيانة محطات التحلية المستقبلية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وفشله في تنفيذ محطة رأس الخير التي تولت الدولة تمويلها بالكامل؟ ولماذا لا تفكر الوزارة في تحلية المياه الجوفية فهي أقل تكلفة من تحلية مياه البحر؟

- معالي الوزير: أعدت الوزارة الكثير لوقف استنزاف المياه الجوفية، وأهم ما يتعلق بهذا الجانب هو قيام الوزارة بدفع إصدار قرار لوقف زراعة القمح الذي يستولي بشكل هائل على مواردنا المائية، وخلال الثلاث سنوات القادمة ستتوقف زراعة القمح بشكل كامل، كذلك تقوم الوزارة بجهد مماثل لإيقاف نزيف آخر تسببه الأعلاف عن طريق طرح فكرة

المملكة تستورد ٥٠٪ من إنتاج العالم من الشعير وإعانة الشعير خلال ١٠ سنوات بلغت ٤٠ مليار ريال

زيادة الإعانة للأعلاف لتكون منافسة للأعلاف المحلية. فالمملكة بالرغم بما تنعم فيه من خير – بفضل الله سبحانه- إلا أنها بيئة غير صالحة لتربية المواشي دون هذه التكلفة الباهظة، لا سيما أن آخر إحصائية للثروة الحيوانية بلغت ثمانية عشر مليون رأس من الإبل والغنم. وبدأت تهدد هذه الأعلاف ما لدينا من موارد جوفية، فمعظم المدن الزراعية تعتمد على الآبار الجوفية مثل: حائل والقصيم والجوف والحدود الشمالية وتبوك ونجران والمدينة المنورة، وقد يكون هذا الاعتماد كلياً أو جزئياً عن طريق المياه المحلاة. وبالمناسبة فإن المملكة تقوم باستيراد ما يعادل ٥٠٪ من إنتاج العالم من الشعير لتغذية الثروة الحيوانية، وصرفت إعانة للشعير خلال العشر سنوات الماضية بتكلفة تقدر بـ أربعين مليار ريال، بالرغم من استطاعتنا من تخفيض هذه الأرقام الكبيرة عن طريق توريد الماشية، كذلك أصدرت الوزارة قراراً بمنع حفر آبار على تكوين جيولوجي يعتمد عليه في الشرب، ويتم تطبيق ذلك بشكل صارم. أيضاً تم ربط تصدير الألبان بتوريد الأعلاف، حيث يعد كل لتر يصدر من الحليب بمثابة خمسة مئة لتر من المياه، وسيكتمل هذا التوجه خلال الأربع سنوات القادمة بنسبة ١٠٠٪- بإذن الله-.

إن المؤسسة لا تقل قدرة عن القطاع الخاص فالفرق يحدثه شأن التمويل، فمتى ما توفر المال انتفت الضرورة من التوجه للقطاع الخاص. أما ما يتعلق بارتفاع تكاليف إنشاء محطة رأس الخير، فأود أن أشير إلى أن هذا المشروع بلغت تلكفته مع نقله خمس وعشرين مليار ريال، بسعة مليون متر مكعب، ويغذي كلاً من الرياض والنعيرية وحفر الباطن وسدير والوشم. وهذه التكلفة كوحدة ليست الأغلى بل كانت الأسعار مناسبة جداً واستخدمت فيها أفضل أنواع أنابيب التبخير (تيتينيوم).

س: بالاطلاع على نسبة التوسع في إنتاج الطاقة الكهربائية هناك دراسة تشير إلى أن البيانات التاريخية للمملكة ستتطلب إنتاج ثلاثة أضعاف ما تنتجه حالياً عام ٢٠٣٢م، وهذا سيرفع الطلب المحلي على النفط المحلي إلى تسعة ملايين برميل يومياً، وهو كل ما تنتجه المملكة من النفط، ولن يبقى لنا برميل واحد لتصديره، وهذا سيؤثر بشكل مباشر على معدلات الإنفاق العام في المشروعات الاستهلاكية والتشغيلية. فما هو دور الوزارة وخططها في إدارة وترشيد الاستهلاك وتحسين كفاءة استخدام النفط بما يوازي بين المحافظة على معدلات التصدير ومواجهة الطلب المحلي عليه؟

- معالي الوزير: الطاقة المركبة الكهربائية الحالية تبلغ خمسين ألف ميغا، وستبلغ مئة وخمسين ألف ميغا بحلول عام ٢٠٣٢م، وسوف تستهلك مع التحلية قرابة ثمانية ملايين برميل مكافئ، أي النفط والغاز. كما أن الغاز له دور كبير جداً في إنتاج الكهرباء والتحلية بنسبة ٥٠٪. ولا ننسى دور مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة في المحافظة على مستقبل الطاقة النووية والطاقة الشمسية، وهذا مما لا شك فيه سيخفف بدوره الطلب على الكهرباء. أما فيما يتعلق بترشيد الاستهلاك فالوزارة تركز عليه بصفة رئيسة وبالذات في عزل المنازل وكفاءة التكييف، وتسعى الوزارة بأن يكون شرط عزل المنازل مضافاً في رخصة البناء والتصميم، وستتم متابعة تنفيذه عن طريق مراقبين. أيضاً تسعى الوزارة إلى رفع كفاءة التكييف، مما لا يؤثر على تكلفة الاستهلاك. وبهذين الجانبين سنحقق ترشيداً في الاستهلاك بشكل كبير.

ثم أتاح معالي الرئيس المجال لأعضاء المجلس لطرح ما لديهم من ملحوظات وهي كالآتي:

س: هل ترى الوزارة التريث في بناء السدود على أودية تهامة لتقييم التجربة، ومعرفة جدواها؟ فسبق وأن أنشأنا سداً على وادي جازان منذ أربعين سنة ولم نستفد منه حتى الآن، بل كان سبباً في تصحر وادي جازان وهجرة أهله. وأجد أن الوزارة في سباق مع بناء السدود على أهم أودية في المملكة بزعم توفير مياه الشرب دون أن تقيم سد وادي جازان. ومن جانب آخر إن تحلية مياه البحر أجدى من هدر الأموال في أودية جافة وإقامة السدود عليها.

- معالي الوزير: إن نظام المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة ينص على أن تحلية مياه البحر هي لتعضيد المصادر الأخرى، لا سيما أن تكلفة تحلية ونقل مياه البحر هائلة جداً. كذلك لا يتم إنشاء السدود إلا لأهداف ثلاثة يجب توافرها وهي: شرب وتحكم وري، كما هو حاصل على أودية بيش وحلي وضمد. ولدى الوزارة عقد مع معهد الملك عبدالله للمياه في جامعة الملك سعود بتكلفة عشرين مليون ريال لتقديم دراسة كاملة للسدود ومدى فاعليتها وهي بصدد الانتهاء وكل نتائجها متوجهة لتأييد دور السدود وفاعليتها، وجاء في

الخطاب المرسل للوزارة من سعادة نائب رئيس اللجنة التنفيذية بالمعهد ومدير المشروع أن الدراسة شملت مئة وخمسين سداً بمختلف مناطق المملكة، وأشار إلى أهم نتائج الدراسة ومدى فاعليتها.

س: يتجاوز دور القطاع الخاص توفير رأس المال المطلوب للاستثمارات، ويشمل العديد من الفوائد المعروفة عالمياً في الإجراءات التخصيصية المتبعة وكذلك في إستراتيجية التخصيص الذي وافق عليه مجلس الاقتصاد الأعلى، فهل هناك تقييم لدى الوزارة في تأثير القرار ذي الرقم ٣٣٥ على ترشيد استهلاك المياه في زراعة الأعلاف؟ لا سيما أن القرار لم يشمل الاستخدامات الأخرى للمياه مثل الفواكه والنخيل، كما أنه لم يشمل الاستخدامات البلدية والصناعية.

- معالي الوزير: تستهلك زراعة القمح والأعلاف ٧٠٪ من الاستهلاك الكامل للزراعة، وأما ما يخص زراعة النخيل فهي زراعة تراثية قديمة من صلب أبنائنا وأجدادنا، وقد أصدرت وزارة المياه بالتعاون مع وزارة الزراعة برفع نسبة الإعانة من الصندوق الزراعي إلى ٧٠٪ للحصول على المرشدات والبيوت المحمية وغيرها، ونأمل أن يفرض على جميع مزارعي النخيل الالتزام باستخدام أدوات الترشيد، وفيما يتعلق بالقرار رقم (٣٣٥) فإن القرار شمل منع حفر الآبار على تكوينات تكون مصدراً لمياه الشرب، ومنع تصدير البطاطس، والبطيخ خلال خمس سنوات قادمة، لا سيما أن زراعة كيلو من البطاطس يستهلك ٥٠٠ كيلو من الماء، وزراعة بطيخة واحدة يستهلك ٧٠٠ كيلو من الماء.

أما ما يتعلق بدور القطاع الخاص فكثير من الكفاءات التي نقلت للعمل في محطات التحلية التي أنشأها القطاع الخاص هم من موظفي الوزارة والمؤسسة،

الوزارة مقتنعة بتخصيص قطاع تحلية المياه وستكون خطوة جيدة

وبالنسبة لشركة الكهرباء فما زال هناك دور للقطاع الخاص في مشروعات (الآي بي) التي تتضمن شراء الكهرباء من القطاع الخاص خلال عشر سنوات بأكثر من مائة مليار ريال، وقبل شهرين تم التعاقد مع القطاع الخاص في محطة (القرية) التي تعد أكبر محطة بخارية في العالم.

س: فيما يتعلق بحفر الآبار فإن نفس التكوينات التي منعت الوزارة حفر الآبار فيها يحفر بها في دول أخرى مجاورة، مثل الإمارات وعمان والأردن والعراق، آمل توضيح ذلك؟

- معالي الوزير: المملكة والأردن، ويمتد من الحدود الأردنية إلى غرب محافظة الدوادمي، و(٥٪) منه يقع في الأردن، وتوضح الدراسات الهيدروجية أن اتجاه الماء ينحدر من المملكة إلى الأردن ومع الضخ الشديد في تبوك أوقف هذا الانحدار.

إن نوعية المياه العابرة للحدود للساحل الشرقي هي مياه عالية الملوحة ولا يستفاد منها في الدول المجاورة، وبالنسبة لشمال المملكة فإن الاستهلاك أكبر بكثير من الدول المجاورة بنسبة تتجاوز ٩٥٪.

س: يلحظ أن المواطن يمنع من زراعة القمح والبطاطس والبطيخ وحفر الآبار، فهل هناك تفاهم وتنسيق بين وزارة المياه ووزارة الزراعة، أم أن كل وزارة تعمل على تنفيذ خطتها دون مراعاة لما يتعارض مع خطط الوزارة الأخرى؟ لا سيما أن وزارة الزراعة تسهم في تسهيل القروض والإعانات للمواطن من خلال صندوق التنمية الزراعي، ويخسر المواطنون على إحياء تلك القطاعات، ثم تقوم وزارة المياه بسحب المياه من خلال حفر الآبار ومد الأنابيب مما يلحق الضرر بأصحاب المزارع، مثل ما حصل في محافظة المهد والعلا في المدينة المنورة، فلماذا لا يتم إيصال المياه المحلاة لمثل هذه المحافظات، لا سيما أن خادم الحرمين الشريفين أمر بإدراج مشروع المرحلة الثالثة من محطة تحلية مياه ينبع لتغطية احتياجات المدينة المنورة.

- معالي الوزير: فيما يتعلق بزراعة البطاطس والبطيخ، فإن المنع يختص بتصديرها وليس في إنتاجها المحلي، أما القرار رقم (٣٣٥) بمنع حفر الآبار على التكوينات الجيولوجية، والحد من تصدير البطاطس والبطيخ، فإنه تم بناء على اتفاق مع وزارة الزراعة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط، كما أن وزارة الزراعة لم تصدر قرارات بزراعة القمح أو الأعلاف منذ عام ١٤١٦هـ، وفيما يتعلق بمد الأنابيب في محافظة المهد والعلا فإن المشروع لا يزال في مرحلة التأسيس، وقام وفد من الوزارة بتوضيح فكرة المشروع لأعضاء مجلس المنطقة، وصدر قرار من إمارة المنطقة ووزارة الزراعة ووزارة المياه على سلامة المشروع، إضافة إلى أن هذا المشروع لا يمس مصدر المياه ولا يتسبب في نقص المياه، كما أن هذا المشروع شمل جميع محافظة العلا وقراها، مع مضاعفة الإنتاج، إضافة إلى أن نظام المحافظة على المياه يحدد الأولويات في استخدام المياه الجوفية، وبإمكان الزميل أن يقابل اللجنة في الوزارة ويطلع على الخرائط الجيولوجية والهيدروجية التي توضح هذا المشروع.

س: هناك نسبة ٦٠٪ من إمدادات المياه في المدن الرئيسة تأتي من عملية التحلية – كما ذكر معالي الوزير– لذا فإن انقطاع بعض هذه الإمدادات سوف يتسبب في مشكلات لا حصر لها. فما هو واقع الصيانة في منشآت التحلية؟ وماذا عن وضع الحماية الأمنية لهذه المنشآت الحساسة؟ وما هي خطط الوزارة للاستفادة من الطاقة النووية في عملية تحلية المياه وتوليد الكهرباء؟

- معالي الوزير: إن أعمال التشغيل والصيانة لمنشآت التحلية تعمل بكفاءة عالية جداً، ولعل العمر الزمني الطويل لهذه المنشآت وهي لا تزال تعمل بطاقتها التشغيلية أكبر دليل على ذلك، أما ما يتعلق بالطاقة النووية، فإن مدينة الملك عبدالله للطاقة النووية والطاقة البديلة هي المسؤولة كلياً عن هذا الجانب، وتعمل بجدية على إدخال هذا البرنامج مرحلة التأسيس.

التوسع في البرامج النوعية في الدراسات العليا ومكافآت شهرية لطلاب كليات المجتمع

د. أحمد آل مفرح

طالب مجلس الشورى في قرار له بالإسراع في إصدار نظام المجلس الأعلى للتعليم ونظام الجامعات الصادر بهما قرار من المجلس عام ١٤٢٩هـ، ونظام الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي الصادر به قرار من المجلس ١٤٣٠هـ.

كما وافق المجلس على التوسع في البرامج النوعية للدراسات العليا وزيادة أعداد المقبولين فيها، وعلى أن تراعي الجامعات التوازن في أعداد خريجيها من التخصصات المختلفة بما يتفق مع خطط التنمية وحاجات سوق العمل، ورفع كفاءة العمل في الملحقيات الثقافية في الخارج بما يحقق مصلحة الطلاب المبتعثين وأهداف الابتعاث. ووافق المجلس على صرف مكافآت مالية شهرية لطلاب كليات المجتمع أسوة بطلاب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/١/١٦هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التعليم العالي والجامعات للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٠هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور أحمد آل مفرح، فقال: يحتوي التقرير على معلومات وإحصائيات عن الطلاب والطالبات المبتعثين، والصعوبات التي تواجه عمل الملحقيات والمشكلات التي تواجه الطلاب والطالبات، وعلاقة الملحقيات بالطلاب، والجامعات، وتؤكد الوزارة حرصها الكبير من خلال الملحقيات الثقافية على تقديم أفضل الخدمات التي تكفل لأبنائنا المبتعثين سبل الالتحاق بالجامعات العالمية الرائدة وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقهم، وكذلك تفعيل دور الأندية الطلابية وتقديم برامج عديدة لحماية أبنائنا في الخارج من المؤثرات سواء كانت سياسية أو ثقافية أو دينية.

وأضاف: بالنسبة لربط تخصصات الخريجين من المبتعثين بسوق العمل في المملكة، فإن المجلس سبق أن أصدر قراراً عام ١٤٣٠هـ ونصه: "على وزارة التعليم العالي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وضع خطة إستراتيجية لاستيعاب خريجي برنامج الملك عبدالله للابتعاث للخارج، وخريجي الجامعات الحكومية والأهلية في الداخل في سوق العمل الحكومي والخاص". كذلك فإن تقرير الوزارة يشير إلى أنه كونت لجنة وزارية بناء على موافقة المقام السامي الكريم، وذلك من وزارات العمل والمالية والاقتصاد والتخطيط والتعليم العالي، والتربية والتعليم. وأعد محضر اشتمل على أبرز احتياجات سوق العمل من التخصصات وهي التخصصات الطبية والعلوم الطبية التطبيقية والتخصصات الهندسية، والحاسب الآلي وتقنية المعلومات، وضمن هذا التوجه تقوم الملحقيات الثقافية بتوجيه الطلاب لتلك التخصصات.

وأشار د. آل مفرح إلى أن هناك (١٠١) مركزاً بحثياً في الجامعات السعودية نشرت (١١٠٣) بحوث، أي بمعدل أحد عشر بحثاً في السنة لكل مركز، وقد تساءل الأعضاء: هل هذه الريادة التي نسعى إليها؟ ونوضح بأن ما ذكر يمثل الإنتاج العلمي من وعاء واحد هو مراكز البحوث، فقد أغفل عدد البحوث والدراسات والمؤلفات العلمية المنشورة والجارية في الجامعات الحكومية التي بلغت عام التقرير (٧١٤٥) بحثاً ومؤلفاً علمياً، ومع هذا فإن التساؤل وجيه ونتطلع إلى أن تبذل

الجامعات المزيد من الإنتاج العلمي من خلال المراكز البحثية التي بدأت في التحسن كماً وكيفاً.

وقال رئيس اللجنة: إن الإحصائيات المتضمنة في تقرير الوزارة تؤكد أنه في عام ١٤٣١/١٤٣٠هـ بلغ إجمالي عدد المبتعثين من المعيدين والمحاضرين الذين يواصلون دراستهم في الداخل والخارج (٤٤٣٤) مبتعثاً، منهم (١٠٣٥) مبتعثاً للداخل، أي ما نسبته ٢٣,٤٪ تقريباً. وقد أكدت اللجنة في رأيها "أهمية أن تتوسع الجامعات في البرامج النوعية للدراسات العليا، وأن تزيد أعداد المقبولين فيها، وهذا ما عبرت عنه اللجنة في توصيتها الثالثة.

وأضاف: لاحظت اللجنة أن هناك تبايناً واضحاً بين الجامعات التي أخذت بالسنة التحضيرية من حيث أسلوب إدارتها وتشغيلها، وكذلك لاحظت التحديات العلمية التي تواجه التشغيل. لذا اقترحت اللجنة أهمية إجراء دراسة تقويمية شاملة للسنة التحضيرية من جهة محايدة ورفع نتائجها للمجلس.

وقال: ترى اللجنة إلزام الجامعات بالتعاقد مع أعضاء هيئة التدريس السعوديين المتقاعدين، وهذا ما تقوم به حالياً معظم الجامعات تطبيقاً للمادة السادسة والتسعين من نظام الجامعات، كما يعالج نظام المجلس الأعلى للتعليم ونظام الجامعات جميع الملحوظات التي وردت بشأن المخصصات المالية لطلاب الامتياز في كليات الطب، ومكافأة المستشار غير المتفرغ، وتعديل الكادر الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس.

وأوضح أن الوزارة وضعت التصور بشأن مراعاة الألقاب الأكاديمية وفرض العقوبات للذين ينتحلون هذه الألقاب الأكاديمية بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذوات العلاقة، ولا سيما مع كثرة الأكاديميات والجامعات الأهلية.

ولفت رئيس اللجنة إلى أن الوزارة درست موضوع التعليم العالي التقني في إطار تخطيطها الإستراتيجي للتعليم العام (آفاق)، وتولي الوزارة موضوع التعليم العالي التقني أهمية كبيرة كونه أحد أهم أنماط التعليم العالي المتعارف عليه التي لا تكتمل منظومة التعليم العالي بدونه، والوزارة تؤيد أهمية دراسة واقع التعليم التقني في المملكة ومدى الحاجة لجامعة تقنية.

واختتم رئيس اللجنة قائلاً: إن المجلس سبق أن اتخذ قراراً بشأن إجراء دراسة تقويمية من جهة محايدة لمعرفة مدى ملاءمة اختبار القدرات في المركز الوطني للقياس والتقويم تعليمياً ومالياً وسوف تتابع اللجنة في تقريرها القادم ما تحقق بهذا الشأن.

كما أن المركز أفاد بأنه يستثنى أبناء وبنات الأسر المستفيدة من معاشات الضمان الاجتماعي، وذوي الإعاقات من دفع رسوم جميع اختبارات المركز الذين تبلغ نسبتهم نحو ٢٠٪ من المتقدمين.

الملك يحقق المزيد من تطلعات التنمية والتطوير ..

د.حجار وزيراً للحج والجاسر للاقتصاد والتخطيط ود.البراك للخدمة المدنية ود.الربيعة للتجارة والصناعة

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله- عدة أوامر الملكية بتعيين عدد من الوزراء ومسؤولين كبار في الدولة.

حيث تم تعيين معالي الدكتور بندر بن محمد بن حمزة حجار نائب رئيس مجلس الشورى وزيراً للحج، وتعيين معالي الدكتور محمد بن سليمان الجاسر وزيراً للاقتصاد والتخطيط، ومعالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالعزيز البراك مساعد رئيس مجلس الشورى وزيراً للخدمة المدنية، والدكتور توفيق بن فوزان بن محمد الربيعة وزيراً للتجارة والصناعة، والدكتور محمد بن أمين الجفري نائباً لرئيس مجلس الشورى بمرتبة وزير، والدكتور فهاد بن معتاد الحمد مساعداً لرئيس مجلس الشورى بالمرتبة الممتازة، والدكتور خالد بن عبدالله السبتي نائباً لوزير التربية والتعليم بمرتبة وزير، والدكتور فهد بن عبدالله المبارك محافظاً لمؤسسة النقد العربي السعودي بمرتبة وزير.

كما تضمنت الأوامر الملكية تعيين الدكتور حمد بن محمد آل الشيخ نائباً لوزير التربية والتعليم لشؤون البنين بالمرتبة الممتازة، والدكتور عبدالرحمن بن محمد آل إبراهيم محافظاً للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بالمرتبة الممتازة.

أعضاء المجلس يطالبون بـ:

السماح للموظف بالعمل في مهنة أخرى ومنح مجلس الخدمة المدنية حق الترقية لـ «الرابعة عشرة»

د. عبدالرحمن هيجان

طالب أعضاء مجلس الشورى بإجراء تغييرات جذرية على نظام الخدمة المدنية، ومنح مجلس الخدمة المدنية حق إجازة الترقية للمرتبة الرابعة عشرة عوضاً عن مجلس الوزراء، كما طالبوا بالسماح بأن يجمع الموظف بين عمله وبين ممارسة مهنة أخرى للقضاء على ظاهرة التستر. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/١/١٠هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن طلب تعديل تسع مواد من نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٩) وتاريخ ١٣٩٧/٧/١٠هـ وهي الفقرات (ب، و، ز) من المادة الرابعة، والمواد السادسة والسابعة والرابعة عشرة، والفقرتين (ب، ج) من المادة

الثامنة عشرة، والمواد التاسعة عشرة والتاسعة والعشرين والخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين، وإضافة مادتين جديدتين لهذا النظام. وتلا التقرير الدكتور عبدالرحمن هيجان رئيس اللجنة ثم عرض الموضوع للمناقشة فأبدى أعضاء المجلس ملحوظاتهم عليه، حيث قال أحد الأعضاء: من المناسب النص على اشتراط أن يكون النقل لا يتعارض مع متطلبات عمل الوظيفة واختصاصاتها ومؤهلات وخبرات من سيتم نقله إلى تلك الوظيفة، ومن الأنسب أن يمنح الموظف المرقى في المادة (١٨/ ب) راتب شهر واحد، إضافة إلى زيادة العلاوة المقترحة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن نظام الخدمة المدنية مضى عليه وقت طويل، ووقعت تغيرات اقتصادية واجتماعية، والموظفون ينظرون بفارغ الصبر إلى تعديلات في هذا النظام تخدمهم وظيفياً ومهنياً. أما بالنسبة لتعديل العمر في المادة (٤/ب) والخاصة بتحديد العمل فليس في صالح الاقتصاد والمجتمع، وبقاؤها أفضل. وأما المادة السادسة فربط الموافقة برئيس مجلس الوزراء فيه إشغال له ولا سيما أن لديه أموراً أكثر أهمية من هذا الموضوع، لذا من الأنسب حذف عبارة "بعد أخذ موافقة رئيس مجلس الوزراء" من عجز المادة.

واقترح أحد الأعضاء عدم ربط المقاييس والإجراءات بتلك التي تحددها وزارة الخدمة المدنية، وقال: إن المادة الرابعة عشرة قد أسهمت في زيادة استقدام العمالة غير الوطنية، وحدت من استثمار الموظف لإمكانياته وتحسين مستوى دخله، كما أسهمت بشكل مباشر في عملية التستر، لذا من الأنسب تعديلها لتصبح: "يجوز للموظف الجمع بين وظيفته وممارسة مهنة أخرى وذلك وفق لائحة يصدرها مجلس الخدمة المدنية".

ورأى عضو آخر إعادة دراسة نظام الخدمة المدنية ككل، ولا سيما أن هناك مواداً أخرى تحتاج للتعديل بما يتوافق مع التطور، وقال: من الأنسب إعطاء مجلس الخدمة المدنية الحق في إجازة الترقيات للمرتبة الرابعة عشرة عوضاً عن مجلس الوزراء، ولا سيما أن من يشغلون هذه المرتبة هم شريحة كبيرة من المواطنين. كما أن لدى الوزارات الخبرة الكافية للقيام باختبارات الموظفين، وعمل المسابقات لموظفيها دون الحاجة إلى إعلان وزارة الخدمة المدنية عن وظائف المرتبة "العاشرة" فما دون. ولا بد من تعديل المادة الرابعة عشرة، فهناك من الموظفين من هم أصحاب مهن ولا يجوز منعهم من ممارسة مهنهم.

وقال عضو آخر: أرى أن تكون المادة الرابعة عشرة كما يلي: "يجوز للموظف الجمع بين وظيفته وممارسة مهنة أخرى، وفق لائحة يصدرها مجلس الخدمة المدنية بما لا يؤثر على العمل وتداخل مصالحه مع مصالح العمل". وتكون المادة (١٨/ب) "أن يعطى الموظف في حال ترقيته درجة إضافية في المرتبة التالية بعدد سنوات التأخر التي تأخرها عن الترقية". والمادة (١٨/ج) تعدل بما يقضي بعدم جواز عودة الموظف إلى مرتبة أدنى من مرتبته السابقة، وإعادة صوغ المادة (١٩) بحيث تصرف للموظف الذي يسجن – للحقوق الخاصة – مستحقاته إلى أن يخرج من السجن.

ولاحظ أحد الأعضاء أن النظام لا يأخذ في الحسبان نقل أستاذ الجامعة من مكان إلى مكان آخر دون النقص في الراتب، كما لا تستطيع من خلال هذا النظام معاقبة موظف في وزارة الإعلام، لذا من الأنسب إعادة صوغ هذا النظام، ولا سيما أننا في دولة تعاني من البطالة، فهذه فرصة للإصلاح العام وليس لإصلاح بعض المواد.

وأوضح عضو آخر أنه من غير المناسب أن تكون هناك سنة إضافية من العقوبة لمن أنهى مدة عقوبته في السجن، ففي هذا كثير من التعدي وزيادة في البطالة، ومن الأنسب رفع هذه العقوبة. أما بالنسبة للازدواجية والجمع بين وظيفتين، فهناك الكثير من الموظفين في الدولة يعملون في وظيفتين، لأن كل موظف يحاول تنمية موارده، وليس مزاولة المهنة التي تحتاج إليها البلاد. فمن الأنسب أن تساعد المادة "الرابعة عشرة" على تأهيل الموظفين حتى يتمكنوا من الجمع بين وظائفهم في الدولة ومهنهم بشكل لا يؤثر في عملهم ويرفع من دخلهم الشهري.

الأعضاء وهموم الوطن

شروط برنامج (حافز)

أشار أحد أعضاء مجلس الشورى إلى الأوامر الملكية التي صدرت بصرف بدل للباحثين عن العمل، وقال: انتظر المواطنون تنفيذ هذا القرار بفارغ الصبر، وصدر أخيراً نظام «حافز»، واعتنت الصحف بنشر شروط استحقاق هذا البدل وهي في مجملها جيدة إلا أن شرط تحديد العمر غير واقعي، وهو من عشرين سنة إلى خمس وثلاثين سنة، فاقتصاره على هذا العمر لا معنى له وليس عادلاً، فما ذنب الباحث عن العمل الذي ربما تجاوز هذا العمر وهو رب أسرة وأطفال؟ أما التخوف أن هذا البدل ربما يكون سبباً في عدم بحثه عن العمل، فهذا التخوف لا يختص لمن تجاوز هذا العمر. كما أن بقية شروط هذا النظام بعيدة عن هذا التخوف، إضافة إلى أن تحديد هذا العمر وعدم إتاحة الفرصة لمن تجاوز ذلك فيه مخالفة لروح الأوامر الملكية التي صدرت تخفيفاً لكل باحث جاد عن العمل، كما أن هذا التحديد ليس له معنى واضح في تحقيق أهداف هذا النظام، لذا أتمنى مطالبة ذوي الشأن بسرعة تغيير هذا الشرط ليشمل كل باحث عن العمل، بغض النظر عن العمر أو تحديده بسن التقاعد تطبيقاً لروح الأوامر الملكية الكريمة.

تكدس البضائع في الموانئ والتهرب من دفع الرسوم الجمركية يثيران تساؤلات الأعضاء

د. عبدالله العبدالقادر

انتقد بعض أعضاء مجلس الشورى تأخر فسح الإرساليات في الموانئ السعودية وطالبوا بإعادة تعريف أهداف وإستراتيجيات مصلحة الجمارك وبتوضيح أسباب انخفاض مستوى ضبط وكشف السلع الممنوعة على الموانئ البحرية، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/١/٩هـ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون المالية، بشأن التقرير السنوي لمصلحة الجمارك للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العبدالقادر، ثم عرض للمناقشة فقال أحد الأعضاء: لا يرتقي هذا التقرير لأهمية هذا الجهاز في الدولة، حيث إن المعلومات الواردة فيه كمية وليست نوعية، وعلى سبيل المثال ذكر في التقرير أن ميناء الجبيل يأتي في الترتيب الأول من حيث قيمة الصادرات، وهذا غير صحيح، إذ إن هناك ميناءً تجارياً وميناءً صناعياً للصادرات النفطية في الجبيل، ومن المناسب أن توضح مصلحة الجمارك الدول الفعلية التي يصدر إليها من حجم مبالغ الصادرات.

وقال عضو آخر: أوضح التقرير أن ٣٥٪ من المسافرين من المملكة عبروا عن طريق جمرك جسر الملك فهد، والمعروف أن هذا الجسر يخدم أيضاً المقيمين من مملكة البحرين في المملكة والعكس على مدار اليوم، ولذلك لا تعكس هذه النسبة الحجم الفعلي للركاب الذين يعبرون المنافذ.

ولفت عضو آخر النظر إلى ما تعلنه مصلحة الجمارك دائماً أن عملها خلال الإجازات والعطل الرسمية مستمر على مدار الساعة، والواقع لا يعكس ذلك، فهناك تكدس واضح وتعطيل للبضائع.

وقال آخر: ذكر مندوبو مصلحة الجمارك أنه في نهاية العام القادم – العام الذي يلي سنة التقرير- سيكون هناك ١٠٠ جهاز إشعاعي، والواقع الآن لا يعكس ذلك. ونأمل من اللجنة مناقشة هذا الأمر مع المسؤولين في مصلحة الجمارك.

بينما علق آخر بأن مصلحة الجمارك تحقق تقدماً

ملحوظاً في خدمة الركاب في الموانئ البحرية، ونأمل أن يشمل هذا ما يتعلق بالتخليص الجمركي للبضائع.

وأوضح أحد الأعضاء أن للجمارك جهوداً جيدة في مكافحة التهريب والغش التجاري، ومع ذلك نلحظ أن المدة الزمنية الخاصة بفسح الإرساليات الواردة للمملكة تأخذ في المتوسط من ثلاثة إلى أربعة أسابيع، وقد تصل إلى شهرين في أوقات الذروة، وينتج عن هذا التأخير ضرر كبير على ذوي العلاقة.

وأشار عضو آخر قائلاً: هناك تداخل وعدم وضوح رؤية وتغيير في الأنظمة نتج عن استلام هيئة الغذاء والدواء جزء من مهام الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس.

واقترح أحد الأعضاء إعادة مصلحة الجمارك تعريف أهدافها وإستراتيجياتها ورؤيتها، وإصلاح جذري وتنظيمي وفكري وتقني، ومن المناسب توجيه الدعوة لوزير المالية ومدير عام الجمارك لمناقشة تقرير المصلحة القادم.

ولفت عضو آخر إلى أن التقرير أوضح الدور الحيوي لمصلحة الجمارك وما تضطلع به من جهود وإنجازات للحفاظ على أمن وسلامة الوطن والمواطن والمقيم من خلال ضبط السلع الممنوعة والمهربة بكل أنواعها، وبراعتهم في كشف المهربات والتصدي لها بكل حزم وأمانة، إلا أننا نجد أن السوق السعودي تعرض فيه العديد من السلع الرديئة التي لا ترتقي لمستوى الجودة والمواصفات الجيدة، والجمارك تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية.

وقال أحد الأعضاء: إن التقرير لم يشر إلى حجم التهرب من دفع الرسوم الجمركية، والذي من المعتاد أن يكون من خلال التلاعب بأسعار البضائع المستوردة. وتشير بعض المعلومات إلى تعمد بعض المستوردين – عن طريق مخلصيهم أو وسطائهم أو بأنفسهم مباشرة- بالتلاعب بالمستندات والفواتير محاولة منهم للتهرب من الرسوم الجمركية، وبذلك يتسبب في ضياع أموال مستحقة لخزينة الدولة، ومن المناسب أن تستفسر اللجنة وتتحقق من هذا الأمر، والتأكيد على مصلحة الجمارك بتشديد الرقابة على فواتير وأسعار الواردات وتثمين وتقويم جميع البضائع مهما كان نوعها وبشكل مستمر ومحدث.

وأشار عضو آخر إلى أن عمل الجمارك شاق مع قلة الموظفين في المنافذ، والعمل أكبر من القدرة على اختصار الوقت. كما أن تشعب الجهات في المنافذ وتعدد المراجع سبب في التأخير. كما يلحظ من التقرير أن مصلحة الجمارك تشكو من عدم تعاون وزارة التجارة والازدواجية. وقد ترى اللجنة إصدار توصية تعنى بدراسة تخصيص بدل عمل ميداني، أو بدل مناطق نائية، حوافز مجزية للموظفين العاملين في المنافذ البحرية والبرية، لتشجعهم على الحرص والتفاني في عملهم، وتسد حاجتهم وتغنيهم عن النظر لمصادر أخرى.

وقال أحد الأعضاء: إن مؤسسة النقد العربي السعودي كلفت مصلحة الجمارك بفحص المبالغ المزورة في المنافذ ودربتهم على فحصها، ومن المناسب أن توضح اللجنة نوع هذه المبالغ النقدية التي تستورد مع البضائع. ومن المعروف أن الرسوم تدفع بالعملة المحلية، ولا سيما أن المبالغ المنقولة خارجياً خارجة عن تنظيم التحويل المعتادة، ولها محاذير مهمة سواء في نوعها أو مهامها التي جلبت من أجلها.

وقال عضو آخر: إن حجم الإيرادات الجمركية خلال العام المالي ٢٠٠٩م بلغ ١٣,٣ مليار ريال، بانخفاض مقداره ١٣,٣٪، وذكرت مصلحة الجمارك في تقريرها أن هذا الانخفاض هو بسبب انخفاض الواردات بنسبة ١٧٪، ولم يوضح التقرير تفصيلات لهذا الانخفاض ولم يكشف عنها، ولا سيما أن هذا الانخفاض أفقد الخزينة ما يقرب من "مائة مليار" ريال. ومن جانب آخر هناك غموض في كيفية احتساب الجمارك لإيراداتها، وهل هي متساوية أم تختلف من سلعة لأخرى؟

ولفت أحد الأعضاء إلى أن التقرير لم يوضح الأسباب التي أدت لانخفاض مستوى ضبط وكشف السلع الممنوعة على الموانئ البحرية، ونرغب أن يوضح ذلك في التقرير القادم.

وبالمثل قال أحد الأعضاء لم يستوف التقرير شروط إعداد التقارير السنوية، وقد نوهت اللجنة عن ذلك من خلال توصيتها "الثالثة"، ويجب على الجمارك تغطية جميع النقاط المشار إليها.

بينما لفت آخر إلى أن هناك عدم انسجام وتطابق في العمل، بل تضارباً بين مصلحة الجمارك في الموانئ ومعظم الجهات العاملة في الميناء ولا سيما المؤسسة العامة للموانئ، وذلك بسبب تعدد تلك الجهات في الميناء الواحد، ولكل منها اختصاصاتها ومرجعها المستقل مما يضعف دور المؤسسة العامة للموانئ التي تعد هي الجهة المسؤولة في المقام الأول عن الموانئ، ومن المناسب دمج مصلحة الجمارك مع المؤسسة العامة للموانئ في جهاز واحد كما هو الحال في دول الخليج العربي ومعظم دول العالم.

وقال عضو آخر: ورد في التقرير أن إجمالي عدد الركاب القادمين خلال عام ٢٠٠٩م (٢٩,٣) مليون راكب، في حين بلغ عدد الركاب المغادرين خلال العام نفسه ٢٥ مليون راكب. فما تفسير اللجنة بشأن الفرق بين عدد الركاب، وما مصير ٤,٣ مليون راكب قدموا للأراضي السعودية؟ هل هم قادمون للعمل أم مواطنون كانوا مسافرين؟ بينما قال أحد الأعضاء: إن الزيادة الكبيرة في كميات المضبوطات الواردة في التقرير تضع تساؤلاً بشأن كفاءة العمل لدى مصلحة الجمارك. فهل هذه الزيادة بسبب ارتفاع مستوى الأداء أم بسبب انخفاضه مع كثرة الموردين للبضائع الممنوعة والمغشوشة؟ لذا من الضروري أن توضح اللجنة معايير الأداء التي تعتمد عليها المصلحة بشكل دقيق وعدم الاكتفاء بما ورد في التقرير.

الأعضاء وهموم الوطن

دعم القطاع الخاص وتنمية المؤسسات الصغيرة

لفت أحد أعضاء مجلس الشورى إلى أن العالم يمر بأزمات اقتصادية وذلك لأسباب تتعلق بظهور أزمات مالية في النظام المالي العالمي التي أعيد أسبابها لبعض السياسات المالية المرتبطة بزيادة الإنفاق الحكومي غير الاستثماري، مما سبب تنامي الأعباء المالية على مواطني تلك الدول التي تمر بالأزمات المالية، وقال: تتلخص أسباب تلك الأزمات في تنامي الإنفاق الحكومي في إطار اقتصاديات غير إنتاجية مما سبب ضغوطاً على السياسات المالية للاتحادات الإقليمية في سبيل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وتحقيق استقرار اقتصادي يساعد على التوازن الاجتماعي. وأضاف: ولتحقيق ذلك اتخذت تلك الدول إجراءات أدت إلى تجفيف المصادر المالية من السيولة النقدية وتوجيه السياسات المالية إلى الزيادة في الاقتراض. ولذا من الواجب أن تسعى الدولة إلى توجيه تنامي الإيرادات لدعم القطاعات الخاصة والمؤسسات الأهلية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي سوف تستوعب النمو المتزايد من خريجي المؤسسات التعليمية وإيجاد جيل مستثمر.

حدد أسس رعاية المريض ورفع مستوى مقتضيات سلامته

نظام للجودة وسلامة المريض يراعي حقوقه وخصوصيته

وافق مجلس الشورى على مشروع نظام الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة تجاه ما طرحه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة مقترح مشروع النظام.

ويتكون مشروع النظام من اثنتين وعشرين مادة موزعة على خمسة فصول بهدف رفع مستوى مقتضيات سلامة المريض والعمل على الحد من الأحداث السلبية في الخدمات الصحية، وتعزيز مفهوم أمان وسلامة المريض في مختلف جوانب الخدمات الصحية والمجتمعية والإعلامية، وإبراز حقوق الفريق الصحي وحقوق المريض في الخدمات الصحية، وتمكين المريض وذويه من المشاركة الإيجابية في رعايته الصحية.

ونصت المادة الثالثة من مشروع النظام على أن تضع الهيئة السعودية لاعتماد المنشآت الصحية الأسس والمقاييس للمكونات والعناصر المطلوبة لاعتماد المنشآت الصحية حسب تصنيفها الخدمي، كما نص النظام في مادته الخامسة على أن يشكل في المنشأة الصحية مجلس طبي يتكون من رؤساء الأقسام الطبية والتمريض والصيدلية والجودة الصحية ومكافحة العدوى ونظام المعلومات وتنمية الموارد البشرية.

كما حددت المادة السادسة أسس رعاية المريض ومنها إتاحة الخدمات الصحية واستمرارها للمريض حسب الاحتياج، ومراعاة حقوق المريض وخصوصيته وحمايته من الإيذاء الجسدي والنفسي، واتباع نظم وإجراءات البحث العلمي على الإنسان وأخلاقياته، وتوفير الخدمات الخاصة بمرضى الطوارئ.

كما تضمن النظام تعريفاً للهيئة السعودية لاعتماد المنشآت الصحية، واختصاصات الهيئة ومسؤوليتها، واختصاص مجلس أمنائها، كما تضمن المخالفات والعقوبات المقررة لها.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/١/١٠هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مقترح مشروع نظام الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية المقدم بموجب المادة "الثالثة والعشرين" من نظام

يهدف مشروع النظام إلى رفع مستوى مقتضيات سلامة المريض والعمل على الحد من الأحداث السلبية في الخدمات الصحية، وتعزيز مفهوم أمان وسلامة المريض في مختلف جوانب الخدمات الصحية والمجتمعية والإعلامية

مجلس الشورى، تلاها نائب رئيس اللجنة الدكتور محسن الحازمي، لعرض وجهة نظر اللجنة بشأن الموضوع، فقال: إن المطلوب في المشروع يتمثل في توفير متطلبات جودة الخدمات الصحية من جهة، وضمان سلامة المريض من جهة أخرى، ومحور "الخدمات الصحية" هو العمل على الحفاظ على استرداد ما فقد من صحة المريض وحفظ ما لديه منها وليس الاعتماد في حد ذاته، وإن كان الاعتماد طريقاً لضمان الجودة ودافعاً لها.

وأضاف: يعنى النظام مع الهيئة بضمان جودة الخدمات الصحية طريقاً للحفاظ على سلامة المريض في المنشآت الصحية، واعتماد المنشآت تبعاً لذلك من خلال قائمة معايير مقننة من قبل هيئة مستقلة ولجان متخصصة في التقييم والتقويم، ومن المعروف أن وزارة الصحة تعنى بتوفير الخدمات بمستوياتها الأولية والثانوية والتخصصية والمرجعية. كما تعنى الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بالتسجيل والترخيص والتعليم والتدريب ما فوق الجامعي في المجال الصحي، ولذلك فلكل من هذه الجهات مسؤوليات وأعمال مختلفة ويأتي مشروع النظام هذا لاستكمال حلقات الخدمة الصحية من خلال إطار للجودة وضمان سلامة المريض فيها.

وقال د. الحازمي: فيما يتعلق بضرورة أن ينص النظام على منع الأخطاء والمعاقبة عليها وليس التقليل منها، وأن تحدد مسؤولية مرتكبي الأخطاء، توضح اللجنة أن جوهر النظام يتضمن هذا المقترح، حيث ورد المضمون في الأهداف إذ نص الهدف على: "وضع أسس ومعايير وآليات ضمان أعلى مستوى ممكن من الجودة في الخدمات الصحية، يكفل سلامة المريض في جسمه وعقله، واعتماد المنشآت الصحية تبعاً لذلك. كما أن نظام مزاولة المهن الطبية والهيئة الطبية الشرعية يعنى بتحديد مسؤولية مرتكبي الأخطاء وتحدد الإجراءات اللازمة للتحقيق والجزاءات من خلال ما يتوصل إليه من قبل الهيئات الطبية الشرعية.

وقال: إن اللجنة لا تجد في "نظام الهيئة السعودية للتخصصات الصحية" و"نظام مزاولة المهن الصحية"، ما يعنى بمكونات وعناصر الجودة في الخدمات الصحية ومعاييرها وضرورة توافر المعدات والمختبرات والقدرات البشرية كماً ونوعاً، وكذلك توافر الأدلة الإرشادية الطبية والمدونات الطبية والعناصر الأخرى التي يعنى بها النظام، ومقترح المشروع يتعدى "الإجراءات" إلى نظام متكامل وشامل لكل أوجه الخدمات الصحية وعناصر الجودة ومتطلبات السلامة فيها.

وأوضح نائب رئيس اللجنة أن اعتماد المنشآت الصحية من قبل مجلس مركزي حالياً لن يحدث ازدواجية بين هذا المركز والهيئة المنوط بها تنفيذ النظام، فوزارة الصحة التي يتبع لها المجلس المركزي لاعتماد جودة المنشآت الصحية دعت على لسان الوزير إلى تطوير المجلس المركزي التابع لها إلى هيئة (كما ورد في التقرير) بهدف النهوض بما تتطلبه الجودة واعتماد المنشآت من أعمال كثيرة ومتعددة، والنظر في عناصر وقوائم الاعتماد الإنشائية والتشخيصية والعلاجية، وتوافر القوى البشرية المؤهلة والمدونات الطبية والتسهيلات الخدمية لكل أنواع الرعاية الصحية.

وأضاف: كما لا ترى اللجنة نقل المجلس المركزي التابع لوزارة الصحة إلى مجلس الخدمات الصحية وتطويره للوفاء بالتنظيم المتعلق بالهيئة ومسؤولياتها، حيث إن جانب الاستقلال والحيادية ركنان أساسيان في التقييم والتقويم والاعتراف ومن ثم الاعتماد، ومسؤوليات مجلس الخدمات تتركز في مجالات تقييم الخدمات الصحية وتنسيقها، وقد يكون في ذلك تضارب في المصالح بين تقديم الخدمة من جهة، وهو ما يعنى به المجلس، واعتماد الجودة لمقوماتها من جهة أخرى وهو مسؤولية الهيئة كما ورد في النظام.

وقال: فيما يتعلق بإنشاء هيئة للخدمات الصحية للترخيص والإشراف والمراقبة، توضح اللجنة أن ذلك متحققاً في مجال الخدمة الصحية من خلال الهيئة السعودية للتخصصات الصحية. أما ما يتعلق بوضع المعايير في مجال الجودة وسلامة المريض، فإن ذلك يتطلب هيئة مستقلة عن جهات تقديم الخدمة، وهذا ما هو معمول به عالمياً، فلا يصح أن يقيم مقدم الخدمة نفسه.

وأوضح أن اللجنة ترى أن يبقى تعيين رئيس مجلس الأمناء بأمر ملكي لضمان تنفيذ أعمال الهيئة وحيادية واستقلالية ومصداقية قراراتها، وأن يعين الأمين العام من قبل مجلس الأمناء بناء على ترشيح رئيس المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وذلك لإعطاء المجلس دوراً في الإدارة التنفيذية للهيئة وتماثلاً مع الهيئات المماثلة الأخرى.

واختتم د. الحازمي قائلاً: إن العقوبات تكون متدرجة ابتداءً باللوم فالإنذار، إلا أن اللجنة لا ترى إضافة عقوبة التشهير، ولا سيما أن سحب الاعتماد وإشعار الجهات المختصة بذلك يؤدي الغرض بأن تعمل المنشأة على سد الثغرات في المعايير المطلوبة ومتطلبات الاعتماد. كما توضح اللجنة أن ترخيص المنشأة الصحية هو اختصاص أصيل لوزارة الصحة حسب متطلبات أساسية تطلبها الوزارة للترخيص بتقديم الخدمة الصحية. أما الاعتماد فهو يعني الجودة في الخدمة وكلاهما متعارف عليه في المجال الصحي، ومعمول به في الداخل والخارج، وقد أخضعت وزارة الصحة مستشفياتها للاعتماد مؤخراً، إلا أنه لم يجتز المعايير المطلوبة حالياً من قبل المجلس المركزي سوى بعض المستشفيات التابعة للوزارة. كما أن عدداً قليلاً من مستشفيات المملكة حصلت على الاعتراف والاعتماد الخارجي حتى تاريخه. وترى اللجنة أن إجازة النظام ستكون حافزاً لبذل الجهد لرفع مستويات الخدمات الصحية وتوخي سلامة المريض في المنشآت الصحية في المملكة.

الأعضاء وهموم الوطن

ضمانات لأداء أفضل لشركات تأجير العمالة

قال أحد أعضاء مجلس الشورى: إن الشركات التي قدمتها وزارة العمل لتأجير العمالة لا تقدم حلاً لإشكالات الاستقدام، وهروب العمالة المنزلية والمهنية والفنية، والاستغلال المادي من قبل العمالة الأجنبية للمواطنين وأصحاب المصالح التجارية. فنجد أن أساس المشكلة في العامل نفسه وليست في المواطن، فالمتوقع أن هذه الشركات ستدفع رواتب متدنية للعمالة التي على كفالتها وستحرص على تحقيق أعلى قدر من الربحية بأي طريقة ممكنة ولو كان ذلك على حساب المواطن والوطن، وفي ضوء ذلك ستتكرر لدينا حالات الهروب والتخفي والسوق السوداء للعمالة، ولكن بشكل أكبر وأكثر، وسوف يدفع المواطن الثمن عندما يحتاج لعمالة منزلية أو فنية أو غيرها. لذا من المناسب أن تطالب الوزارة بضرورة وضع الضمانات النظامية والتنفيذية لتحقق هذه الشركات الغاية من إنشائها التي هي لمصلحة الوطن والمواطن لا مصلحة مستثمرين ومتاجرين بخدمات العمالة على حساب المصلحة العامة. كما أن من المناسب دعوة وزير العمل للمجلس لمناقشته في قضايا العمالة والبطالة وغيرها.

التأكيد على التزام التحكيم بالشريعة الإسلامية ومطالبات بمنح صلاحيات أكبر للوزير المختص

د. إبراهيم البراهيم

طالب أعضاء مجلس الشورى بعدم اشتراط حصول المحكم على شهادة جامعية في العلوم الشرعية حتى لا يحد ذلك من رغبة الطرفين راغبي التحكيم في الاختيار، وطالبوا كذلك بمنح الوزير المختص الصلاحية في الموافقة على التحكيم، وتساءل الأعضاء عن التعامل في حالة كان أحد طرفي التحكيم أجنبياً، ولاحظ الأعضاء أن النظام أغفل ذكر وثيقة التحكيم وإجراءات اعتمادها، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/١/٩هـ برئاسة رئيس المجلس، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مشروع نظام التحكيم الذي يتكون من ثمانية أبواب وثمان وخمسين مادة. ويهدف مشروع النظام إلى سرعة فض المنازعات وإزالة ما في نظام التحكيم المعمول به حالياً من تداخل وازدواجية بعد اعتماد الحلول التنظيمية المتعلقة بدراسة القضاء والتحقيق وفض المنازعات بعد صدور الأنظمة القضائية، مشيراً إلى أن المشروع الجديد يجري عدداً من التعديلات اللازمة على النظام الحالي بما يتفق مع متطلبات انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية.

ودعت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية إلى قيام وزارة العدل ووزارة التجارة والصناعة بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء والجهات الأخرى ذات العلاقة بإعداد مشروع اللائحة التنفيذية لهذا النظام ورفعها لمجلس الوزراء للنظر في الموافقة عليها إنفاذاً للمادة السادسة والخمسين من مشروع النظام.

وكان المجلس قد استمع إلى تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مشروع النظام، تلاه رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم، ثم عرض للمناقشة فأبدى عليه الأعضاء ملحوظاتهم، وقال أحد الأعضاء: ينص مشروع النظام على: "أن تقضي المحكمة المختصة التي تنظر دعوى البطلان من تلقاء نفسها ببطلان حكم التحكيم إذا تضمن ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية والنظام العام في المملكة"، وهذا الحكم على درجة قصوى من الأهمية إذا أخذنا في الحسبان أن مشروع النظام قد أعطى لطرفي النزاع وهيئة التحكيم الحق في اختيار قواعد موضوعية تحكم النزاع وإن كانت قواعد أجنبية، وهذا النص يعد مقيداً لما قد يصدر من أحكام مخالفة للشريعة الإسلامية وهو تأكيد لما نصت عليه المادتان "السابعة" و"الثامنة والأربعون" من النظام الأساسي للحكم، ووجود مثل هذا الشرط في هذا النظام يعد دليلاً لهيئة التحكيم بعدم تضمين الحكم ما يخالف الشريعة الإسلامية، لأن هذا قد يؤدي إلى عرقلة المصادقة من قبل المحكمة المختصة بنظر النزاع.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن اشتراط حصول المحكم على شهادة جامعية في العلوم الشرعية أو النظامية يحد من رغبة الطرفين في اختيار المحكم، ولا سيما أنهم يدفعون تكاليف التحكيم وليس من المناسب فرض محكم عليهم في تخصص معين، وهم يريدون خلاف ذلك.

واقترح أحد الأعضاء عدم التوسع فيما يحال من الموضوعات إلى رئيس مجلس الوزراء، وإعطاء الوزير المختص الصلاحية في الموافقة على التحكيم، لأن هناك قضايا تتطلب سرعة الاتفاق، ولا سيما ما يكون وفق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

وقال أحد الأعضاء: يحسب للجنة أنها أضافت محكمة الاستئناف، لأن ما يتم حالياً هو إحالة الخلاف بعد انتهاء التحكيم إلى اللجان الابتدائية التي تعيد النظر في التحكيم من أساسه. كما أن وجود محكمة الاستئناف في المادة "الثامنة" يتعلق بنظر دعوة بطلان حكم التحكيم وليس النظر في التحكيم بشكل عام. لذا ينبغي للجنة التمسك بإضافتها. كما ينبغي أن يوضح النظام المسائل التي لا يجوز فيها الصلح حتى لا يكون هناك مجال للاجتهاد في أمر مهم من هذا النوع.

وتساءل أحد الأعضاء: كيف يتعامل في المادة "الخامسة" إذا كان طرفا التحكيم طرفاً محلياً سعودياً وطرفاً أجنبياً، وقد يشتمل العقد بين الطرفين على أمور غير مطابقة للشريعة الإسلامية، وكيف يحقق الإنصاف والعدالة بين الطرفين؟ وكيف يتعامل فيما ورد في الفقرة "الثانية" من المادة "الثالثة" مع ما ورد في صدر النظام من أن التحكيم يكون دولياً في حكم هذا النظام، إذا كانت هذه المنظمة أو مركز التحكيم داخل المملكة، فهل يعد الاحتكام دولياً أم داخلياً؟

وأوضح أحد الأعضاء أن نص الفقرة (ب) من المادة "الثامنة والثلاثين" يعطي هيئة التحكيم سلطة واسعة في تحديد النظام الواجب التطبيق على النزاع. وقد يغفل المتعاقدان عن تحديد القانون الواجب التطبيق، وفي هذه الحال فإن الأمر لا يترك لهيئة التحكيم لتحدده على ما تراه، بل هناك قواعد دولية متعارف عليها لتحديد القانون الواجب التطبيق. ويمكن استخلاص القانون من عدة معايير محددة، مثل جنسية المتخاصمين والمكان الذي وقع فيه العقد والمكان الذي ينفذ فيه العقد..إلخ، بحيث لا تكون السلطة مطلقة لهيئة التحكيم أن تختار القانون كما تشاء، بل يجب أن تطبق قواعد تحديد القانون واجب التطبيق وفق قواعد القانون الدولي الخاص ما لم يتفق الطرفان على قانون معين.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن النظام أجاز رفع دعوى البطلان خلال ستين يوماً من تاريخ الإبلاغ بالحكم، وهذه المدة طويلة، فالنظام المطبق حالياً كانت فيه المدة خمسة عشر يوماً من تاريخ الإبلاغ للاعتراض على حكم التحكيم أمام الجهة المختصة في نظر النزاع.

وأشار عضو آخر إلى أن حكم الفقرة "الثانية" من المادة "الحادية والخمسين" يدعم القول بأن تكون المحكمة المختصة هي أول درجة وليست محكمة الاستئناف، لأنه إذا حكمت محكمة الاستئناف بالبطلان فهذا يعني أن الطعن سيكون أمام المحكمة العليا وهي محكمة أوراق وليس فيها جلسات.

وأوضح عضو آخر إلى أن المادة "التاسعة والثلاثين" تتعارض تعارضاً ظاهراً مع المادة "الثالثة عشرة" التي تنص على: "تشكيل هيئة التحكيم من محكم واحد أو أكثر، على أن يكون العدد فردياً وإلا كان التحكيم باطلاً"، فالمادة "التاسعة والثلاثون" تنص كما هو ظاهر على أنه إذا تشعبت الآراء فلهيئة التحكيم اختيار محكم مرجع..إلخ، ويعني ذلك أن المحكمين إذا كانوا ثلاثة وتشعبت آراؤهم فعلى هيئة التحكيم اختيار محكم مرجح، وفي هذه الحالة سيكون العدد أربعة، وهذا يعني بطلان حكم المحكمين، ولو طعن أحد طرفي التحكيم ببطلان حكم المحكمين بناء على هذه المادة لأبطل الحكم، ولا سيما أنه لم يربط بين هاتين المادتين بأي رابط يرفع هذا التعارض. لذا أقترح إعادة صوغ المادتين.

ورأى أحد الأعضاء أن النظام لم ينص على وثيقة التحكيم وإجراءات اعتماد هذه الوثيقة، فالوثيقة تعد المحور الرئيس في موضوع التحكيم. كما لم ينص على اشتراط اعتماد الوثيقة من قبل المحكمة المختصة أو عدم اشتراط ذلك، وقال: أرى أن يشترط اعتماد الوثيقة من المحكمة لكون المحكمة لن تصادق على أمر لم تطلع على أساسه ابتداء وتتحقق من موافقته لهذا النظام، وعلى كل حال فلا بد من ذكر هذا الأمر حتى يكون النظام واضحاً للجميع، ولا سيما أن النص على ذلك فيه مصلحة ظاهرة خاصة لأطراف التحكيم حتى لا يفاجؤون بعد سنتين من التحاكم بأن الوثيقة معيبة، ومن ثم يضيع جهدهم ووقتهم ومالهم.

وتساءل أحد الأعضاء: ألم ينص هذا النظام على حقوق المحكمين تجاه طالبي التحكيم وعلى تحديد أتعابهم؟ أليس من العدل أن ينص بالمقابل على أهم حقوق طالبي التحكيم ولو بمادة واحدة حتى تكون هذه المادة منطلقاً ومستنداً لذكر التفصيلات فيما بعد من خلال اللائحة، وأرى أيضاً أن من الضروري النص على التزام المحكمين بالحياد التام تجاه طالبي التحكيم، فمع الأسف يظن بعض المحكمين أنهم بمثابة محامين أو مدافعين عن الطرف الذي اختاره. لذا أقترح إضافة مادة تنص على: "على المحكم الالتزام التام بالحياد تجاه الطرفين، وتحدد اللائحة مسؤوليات المحكمين..".

كما لفت عضو آخر إلى أن مشروع النظام لم ينص على مكان انعقاد جلسات التحكيم، ولا سيما أن الوضع كان في أمانة سر التحكيم في المحكمة التجارية بديوان المظالم، ثم نقل إلى الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ثم حدثت إشكاليات في بعض قضايا التحكيم ثم تقدم أطراف التحكيم بشكوى إلى ديوان المظالم، فأعيدت أمانة سر التحكيم إلى ديوان المظالم ولكون الديوان ينوء بقضائه وموظفيه ومراجعيه، فقد وضعت جلسات التحكيم بمقر الديوان في الفترة المسائية. ولمعالجة هذا الأمر إما أن ينص على مكان انعقاد الجلسات أو توصي اللجنة بإنشاء مركز تحكيم سعودي يلم هذا النظام ويحقق الغاية من التحكيم.

وطالب عضو بحذف أو تقييد عبارة: "...أو لأي سبب آخر خارج إرادته" في الفقرة (ج) من المادة "الخمسين" لأنها تنقض كل ما في النظام وقال: إن أي شخص يصدر عليه حكم سيدعي أن هناك سبباً خارجاً عن إرادته والعلل المفتوحة في الأنظمة تعد مدعاة للتلاعب.

وقال أحد الأعضاء: هذا النظام لا يتعلق بالمملكة فقط، ولا بالمسلمين دون سواهم، فهناك جوانب أخرى وأطراف آخرون لا يخضعون لما ورد فيه، ولا بد من مراعاة ذلك، فينبغي أن يشار إلى أنه إذا تعلق الأمر بأطراف خارج المملكة يمكن أن يكون هناك استثناء من الإلزام بألا يتضمن ذلك مخالفة للشريعة الإسلامية أو لنظام المملكة.

واقترح أحد الأعضاء عند مناقشة ما ورد على النظام من ملحوظات استضافة كل من فريق التحكيم السعودي الذي زار العديد من الدول وشارك في العديد من المؤتمرات للاستفادة مما لديهم، وكذلك استضافة مندوبين من الغرف التجارية التي تعنى بالتحكيم، وأخذ رأي بعض المحكمين الدوليين سواء السعوديين أو غيرهم حتى يخرج هذا النظام في أحسن صورة.

واختتم أحد الأعضاء قائلاً: هذا النظام جاء بثلاثة مبادئ تتعارض مع فكرة التحكيم أو السبب الذي يدعو الناس إلى اللجوء إلى التحكيم، الأول هو أن تختار المحكمة المختصة المحكم الفرد، وهذه سابقة فمن الأفضل عدم التدخل في إرادة الطرفين المتخاصمين، فمن غير المناسب أن تختار المحكمة المختصة المحكم الفرد إلا إذا عجز الطرفان عن تحديد المحكم في الأوقات النظامية المنصوص عليها في هذا النظام. أما المبدأ الثاني الذي تجاوز فيه النظام فهو أن يكون المحكم الفرد أو رئيس هيئة التحكيم حاصلاً على الشهادة الشرعية أو القانونية، فهذا يعارض كل أنظمة التحكيم في العالم، فلعل اللجنة تعيد النظر في هذا الموضوع، فهذا تحيز للتخصص لا داعي له. أما المبدأ الثالث فهو بطلان حكم التحكيم بطلاناً مطلقاً إذا تضمن ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. فعلى اللجنة أن تفرق بين حالتين، الأولى إذا كان الحكم مبنياً على قانون أجنبي، ففي هذه الحالة يجب ألا تتعرض لمسألة التعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، لأن هذه هي إرادة المتحاكمين، أما إذا كان الحكم مبنياً على القواعد والقانون السعودي أو الشريعة الإسلامية وجاء مخالفاً لها، فمن حق المحكمة إبطاله.

الأعضاء وهموم الوطن

دعوة وزير النقل للمجلس

لفت أحد أعضاء مجلس الشورى إلى صدور الموافقة الإستراتيجية الوطنية للنقل من مجلس الوزراء وقال: كلنا نعلم أن قطاع النقل من أهم القطاعات الداعمة للاقتصاد وللمجتمع. لذا يحسن بالمجلس توجيه الدعوة لاستضافة معالي وزير النقل، لإعطائنا الفكرة عن قطاع النقل وما يخص هذه الإستراتيجية.

دعم هيئة الغذاء والدواء مالياً وإيجاد آلية فعالة لمراقبة المنتجات الزراعية المستوردة

• د. عبدالله زبن العتيبي

وافق مجلس الشورى على دعم الهيئة العامة للغذاء والدواء مالياً لتتمكن من تدريب وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة، لأداء عملها بما يتناسب ومهامها، ودعمها لتخصيص الأرض المناسبة لإقامة مقرها الرئيسي والمختبرات المرجعية ودعم فروعها في مدن ومنافذ الاستيراد والتصدير بالمملكة، وأكد المجلس إلى ضرورة إيجاد آلية فعالة لمراقبة المنتجات الزراعية الطازجة المستوردة والمنتجة محلياً والتأكد من خلوها من الملوثات الضارة بالصحة وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/١٢/١٨هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقريرين السنويين للهيئة العامة للغذاء والدواء للعامين الماليين ١٤٢٧/١٤٢٨هـ - ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العتيبي، فقال: توافق اللجنة على أن الهيئة لا تزال حديثة وعليها مسؤوليات كبيرة يجب الاضطلاع بها، إلا أن مراقبة المنتجات الزراعية الطازجة المستوردة والمنتجة محلياً والتأكد من خلوها من الملوثات الضارة بالصحة تعتبر من الأولويات، لما لها من تأثيرات صحية على المواطن والمقيم. وقد راعت الهيئة أن يكون للمملكة مركز وطني لدراسة الملوثات وتشترط عند الاستيراد أن يكون للدولة مركز وطني للرصد، لأن الدولة التي لا تحافظ على مواطنيها من الأولى ألا تحافظ على الدولة التي ستصدر لها، ومن هذا المبدأ عملت الهيئة على هذا المركز لرصد الملوثات التي من أهمها بقاء المبيدات في الأغذية.

وأضاف: إن هيئة الغذاء والدواء مهتمة بموضوع محلات بيع المستحضرات العشبية ذوات الصفة العلاجية، وقد أعدت دراسات ميدانية عن واقع المستحضرات العشبية والصحية في محلات العطارة والأغذية الصحية والتكميلية في مدينة الرياض، وتسعى لاستكمال دراسة الموضوع ليشمل جميع المناطق ومن ثم يتخذ اللازم.

وأشار د.العتيبي إلى أن للهيئة العديد من المختبرات المتخصصة، وتتعاون في هذا الشأن مع عدد من المنظمات العالمية والمكاتب الاستشارية، ومنها المحلية لمتابعة المتغيرات واستخدام الأجهزة والأنظمة الحديثة للفحص والمتابعة.

وقال: إنه فيما يتعلق بمقترح إنشاء لجنة قانونية ضمن

الهيئة العامة للغذاء والدواء لمقاضاة الجهات المخالفة عند سحب المنتجات المخالفة للمواصفات والمطالبة بتعويضات للجهات المتضررة، ترى اللجنة أن هذا خارج عن دور الهيئة، وهناك جهات مدنية متخصصة بالدفاع عن حقوق المتضررين.

وأوضح أن علامة الجودة هي علامة توضع على المنتجات وتدل على مطابقة المنتج للمواصفات الخاصة به، وخضوع المصنع لمراقبة الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وليست إلزامية.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن الهيئة ترى أن مراقبة الأسواق الغذائية من مهام وزارة الشؤون البلدية والقروية، حيث تتولى المختبرات الكشف عن الملوثات بأسواق الخضار في المدن والقرى، وهي لا تخضع حالياً لرقابة الهيئة العامة للغذاء والدواء.

واختتم قائلاً: فيما يتعلق بدور الهيئة العامة للغذاء والدواء في مراقبة ورصد متبقيات المبيدات في الأغذية فقد حدده الأمر السامي الكريم بأن تعمل الهيئة على استخدام برنامج رصد وطني لمراقبة متبقيات المبيدات في الأغذية المحلية والمستوردة، وإصدار تقرير سنوي عن البرنامج، وقد بدأت الهيئة بتنفيذ الخطة الأولى للبرنامج مع بداية العام ١٤٣٢هـ. أما بالنسبة للأجهزة ذوات العلاقة بالأغذية مثل أفران الميكروويف، فهي لا تخضع لإشراف الهيئة، وقطاع الأجهزة والمنتجات الطبية بصدد إعداد لائحة بالمواصفات الفنية اللازم توافرها بتلك الأجهزة.

أ. حمد الدعيج: جهود هيئة الغذاء ضخمة ويجب أن ندعمها

في مداخلة على تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن التقريرين السنويين للهيئة العامة للغذاء والدواء للعامين ١٤٢٨/٢٧هـ - ١٤٢٨-١٤٢٩هـ، قال الأستاذ حمد الدعيج عضو المجلس: يتجلى بوضوح للمطلع على تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة عن منجزات الهيئة العامة للغذاء والدواء للعامين الماليين ٢٧-١٤٢٨هـ و٢٨-١٤٢٩هـ مدى أهمية هذه الهيئة التي لا تزال في دور التكوين والتأسيس رغم مضي ثمان سنوات على صدور قرار مجلس الوزراء بإنشائها رقم ١ في ١٤٢٤/١/٧هـ مع ما بذله جهازها النشط خلال الفترة الماضية من جهود مكثفة ومشكورة لاستكمال بناء أجهزتها وإتمام تشكيلاتها الإدارية والفنية وتأمين مرافقها المتعددة التي تتطلبها خططها الطموحة وفق هيكلها التنظيمي وقطاعاتها المختلفة متضمنة قطاع الغذاء وقطاع الدواء وقطاع الأجهزة والمنتجات الطبية إلى جانب الإدارات المساندة الأخرى.

وباستعراض سريع لما تضمنه تقرير اللجنة مشكورة لأهم إنجازات قطاعات هيئة الغذاء والدواء المختلفة نجد أنه يندرج تحت قطاع الغذاء عناوين لمشروعات هامة وحساسة والتي منها: مشروع إدارة الرقابة على الغذاء المستورد وتطويرها وقيام الهيئة بالتعاون في ذلك مع المؤسسة الألمانية للتعاون الفني لتطوير الرقابة على الأغذية المستوردة للمملكة من خلال ستة عشر منفذاً برياً وبحرياً وجوياً، مع سعي الهيئة لشمول المنتجات الزراعية الغذائية الطازجة والمنتجة محلياً ببرامج رصد الملوثات بالأغذية التي هي تحت الإعداد والتنفيذ، مشروع إعداد نظام الأعلاف، مشروع التوعية بسلامة الغذاء، مشروع المركز الوطني لرصد الملوثات بالأغذية ومراقبتها، مشروع التطوير لمختبرات المايكروبيولوجية وما يندرج تحت هذا المشروع من مراكز فنية كلها تهدف لبناء أنظمة متكاملة لرصد المعلومات الخاصة بسلامة الأغذية والأعلاف وبقايا المبيدات وما يلزم لذلك من وحدات لتجهيز العينات وحفظها ورصد الأمراض المنقولة بالغذاء والوقاية منها وقيام الهيئة بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة.

كما يشمل قطاع الدواء في الهيئة إنشاء عدة مشروعات تخدم هذا القطاع منها: مشروع إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية لصور عبوات الأدوية البشرية والبيطرية، مشروع دراسة أسعار الأدوية البيطرية، مشروع دراسة أسعار الأدوية مقارنة بأسعارها في الدول المجاورة بهدف الخروج بأنظمة وقوانين تكفل السعر العادل مع ضمان توفر الدواء في الأسواق، مشروع المرجع السعودي لنشرات الأدوية (SPDI) والذي أنهت الهيئة إصداره، كمرجع سعودي للنشرات الدوائية يمثل أول مرجع معلوماتي خاص بالنشرات للأدوية المسجلة، في المملكة والشركات ووكلائها محتوياً على معلومات مهمة عن ثلاثة آلاف دواء بسوق المملكة مما يساعد الأطباء والصيادلة عند البحث عن الدواء والتعرف عليه بشكل سريع خاصة حالات التسمم بالأدوية، مشروع الرمز الوطني الموحد للأدوية، مشروع تطوير أنظمة العمل، وهيكل إجرائي لاستيراد الأدوية وفسحها، مشروع إنشاء خطة لمواجهة الأزمات الدولية، هذا إلى جانب مشروعات الهيئة لنقل مهام التسجيل من وزارة الصحة ووزارة الزراعة إلى الهيئة، ونقل المختبر المركزي من وزارة الصحة إلى الهيئة وانتهاء بإنشاء المختبر المرجعي للهيئة العامة للغذاء والدواء.

ويتبع ذلك ما يشمله القطاع الثالث في الهيئة وهو قطاع الأجهزة والمنتجات الطبية من أنشطة فنية دقيقة لضم السجل الوطني للأجهزة والمنتجات الطبية، وقواعد معلومات هذه الأجهزة والمنتجات، ودراسة أجهزة الأشعة بالمنشآت الصحية في المملكة وتقييمها ودراسة تقييم المواد المختبرية والتشخيصية، وإنشاء نظام إلكتروني لترخيص منشآت الأجهزة والمنتجات الطبية وتسويقها.

إن مما سلف تلخيصاً من بعض مهام هيئة الغذاء والدواء مشروعاتها وخططها الطموحة يعكس بجلاء ما تجسده هذه الهيئة من كونها إضافة نوعية ونقلة كبيرة للإمكانات الطبية في المملكة العربية السعودية، يضاف لما حققته المملكة بتوفيق الله تعالى ثم بجهود قيادتها المخلصة من تقدم طبي ملموس على مستوى العالم جعل المملكة قبلة للاستشفاء في العديد من التخصصات الدقيقة.. والهيئة العامة للغذاء والدواء بخططها المشار إليها تمثل بهذا صمام أمان لصحة الوطن والمواطنين، وعليها مسؤوليات كبيرة وجسيمة تستوجب من الجميع الوقوف إلى جانبها ودعمها لاستكمال أجهزتها الفنية والارتقاء بمستوى تأهيل كوادرها الفنية مع مساعدتها في استقطاب المزيد من الكفاءات ذات التخصصات الدقيقة والتي أوضح التقرير بعضاً منها. وإنني لأرجو من المجلس إعطاء الدعم الكامل والتأييد التام لما تطلبه الهيئة.

استيراد الشعير مسؤولية الصوامع والغلال

أصدر مجلس الشورى قراراً بإسناد مسؤولية استيراد احتياج المملكة من الشعير وتوزيعه على المستفيدين إلى المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، وأكد القرار على ضرورة الإسراع في تطبيق لوائح شؤون الموظفين والمستخدمين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وسلمي الرواتب الملحقين بها على منسوبي المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق إنفاذاً للأمر السامي الكريم في هذا الشأن.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/١٢/١٧هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن ملحوظات ومداخلات أعضاء المجلس على التقرير السنوي للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور محمد النقادي، فقال: المؤسسة لديها سياسة التكامل بين الفروع، بحيث تحول المؤسسة الدقيق من فرع إلى آخر إذا تطلب الأمر ذلك، ولا سيما للمناطق التي يكون فيها طلب متفاوت وموسمي مثل منطقة مكة المكرمة، ولم تواجه المؤسسة أي صعوبة في تحقيق هذا التكامل. ونظراً للطلب المتزايد على القمح ومنتجاته، وقعت المؤسسة عقود (٣) مشروعات تشمل توسعة صوامع منطقة مكة المكرمة بطاقة إنتاجية قدرها (١٣٠٠) طن قمح يومياً، وكذلك رفع طاقة المطحنة الرابعة بفرع جدة من (٢٧٠) إلى (٤٥٠) طن قمح يومياً ليصل إجمالي طاقة الطحن بفرع جدة إلى (٢٥٨٠) طن قمح يومياً.

المؤسسة لديها سياسة التكامل بين الفروع، بحيث تحول المؤسسة الدقيق من فرع إلى آخر حسب الحاجة

ولفت إلى قدرة المؤسسة على القيام بمسؤولية استيراد احتياج المملكة من الشعير وتوزيعه على المستفيدين.

وقال د. النقادي: إن المنصرف الفعلي على الباب الرابع يتمثل في تكاليف استيراد القمح وتمديد خط مياه لفرع المدينة المنورة، وتوسعة المحطة الرئيسة للضغط العام بجدة، وتحديث المطاحن في الدمام وجدة، ومشروعات صوامع الترطيب في الرياض والدمام وتوسعة سكن العمال في الجوف.

وأشار إلى أن المؤسسة طرحت للمناقصة إنشاء صوامع بمنطقة جازان بطاقة تخزينية قدرها (١٢٠) ألف طن ومطاحن بطاقة (٦٠٠) طن قمح يومياً. أضيف إلى ذلك إنشاء صوامع بمحافظة الأحساء بطاقة تخزينية قدرها (٦٠) ألف طن، ومطاحن بطاقة (٦٠٠) طن قمح يومياً.

وفيما يتعلق بعدم اعتماد لائحة التأمينات الاجتماعية لموظفي المؤسسة قال: إن اللجنة وضعت توصية تأكيدية لتحقيق هذا المطلب.

وعن عدم إقبال النساء على وظائف المؤسسة قال: إن ذلك نتيجة لصعوبة العمل بها ولا سيما قطاع المطاحن والعمل في تشغيل رافعات المناولة وكذلك الوظائف التي يضطلع بها عمال مهنيون ونسبة السعودة بها ٥٪ فقط.

وأضاف رئيس اللجنة أن المؤسسة لديها برنامج بديل للابتعاث يتمثل في تدريب الموظفين المعينين على بند ١٠٥ من خريجي الجامعات والكليات التقنية، بحيث يتدربون على الإلمام باللغة الإنجليزية لمدة ستة أشهر في بريطانيا، إضافة إلى تدريبهم ستة أشهر أخرى على أعمال المطاحن بأوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا. أما برامج الابتعاث والمعمول بها في الجامعات – مثلاً – فتتطلب أن يكون الموظف تابعاً لنظام الخدمة المدنية.

وقال: إن المؤسسة لديها خطة مستقبلية لزيادة إنتاج الأعلاف المركبة، فالإنتاج الفعلي السنوي للمؤسسة لسنة التقرير وصل إلى ٢٥٠ ألف طن، ثم زاد لعام ١٤٣٢/١٤٣١هـ ليصل إلى ٣٠١ ألف طن، وتتوقع المؤسسة أن يصل إنتاجها من الأعلاف المركبة إلى ٤٣٨ ألف طن.

واختتم قائلاً: إن المؤسسة تستورد القمح من دول آمنة وتربتها خالية من التلوث الإشعاعي. إضافة إلى ذلك فإن المؤسسة تشترط أخذ عينات ممثلة من شحنات القمح في أثناء التحميل في ميناء التصدير، وتحلل بناء على المواصفات المطلوبة بعد الترسية وإصدار شهادة مطابقة من قبل شركات الفحص والمعاينة المحايدة والمعتمدة دولياً. وبناء على ذلك تغلق العنابر من قبل الشركات والفسح بإبحارها.

كما تتأكد المؤسسة فور وصول الباخرة من إغلاق العنابر وأخذ عينات ممثلة للشحنة وإجراء اللازم، وبعد المطابقة يسمح لها ببدء عملية التفريغ مع استمرارية إجراء التحاليل بصورة دورية خلال مرحلة التفريغ.

الأعضاء وهموم الوطن

توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية

لفت أحد أعضاء مجلس الشورى إلى قيام الشركة السعودية للكهرباء بتدشين أول محطة توليد كهرباء من الطاقة الشمسية في المملكة في جزيرة فرسان تقدر بنحو (٨٦٤,٠٠٠ كيلوات ساعة) سنويًا.

وقال: إن إنشاء المحطة مُوّل من شركة شواشل اليابانية التي نفذت جميع التركيبات والمعدات والألواح الكهروضوئية، وأنها رُبطت بشبكة التوزيع الرئيسة بالمنطقة، وإن إنشاءها يأتي في إطار الجهود المبذولة من قبل الشركة لإدخال الطاقة النظيفة إلى جزيرة فرسان. ونظرًا لأهمية مستقبل الطاقة الشمسية الواعد فقد يرى معاليكم مناسبة قيام المجلس من خلال اللجنة المختصة بالاستفسار من وزارة المياه والكهرباء عن إمكانية الاستمرار في التوسع في إنشاء محطات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في المملكة بالاستعانة بالخبرة اليابانية أو غيرها من الدول الرائدة في هذا المجال، لما في ذلك من فوائد كبيرة على اقتصاد المملكة وبيئتها.

دعم مدينة الملك عبدالعزيز مالياً وإلزام الجهات الحكومية بتزويدها بالمعلومات

مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ليست الجهة الحكومية الوحيدة التي تعاني من مشكلة تسرب الكفاءات

وافق مجلس الشورى على دعم جهود مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في تحقيق الخطة الخمسية الأولى الموسعة (٣٢/٣١ – ١٤٣٦/٣٥هـ) واعتماد المخصصات المالية اللازمة لتمكين المدينة من الوصول إلى أهداف السياسة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، وسعياً لتكون المملكة العربية السعودية في مصاف الدول المتقدمة بحلول عام ١٤٤٥هـ، كما ألزم المجلس في قرار له القطاعات الحكومية والخاصة بتزويد المدينة بما تحتاجه من معلومات لاستكمال المؤشرات الدقيقة للعلوم والتقنية حتى تتمكن المدينة من بناء الخطط والتوجهات العلمية والتقنية للمملكة. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/١٢/٢٥هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمدنية الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور أحمد آل مفرح فقال: من المعلوم أن مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ليست الجهة الحكومية الوحيدة التي تعاني من مشكلة تسرب الكفاءات، وقد أعدت مشروع لائحة للتوظيف في مجالات العلوم والتقنية، وتعنى هذه اللائحة بمعالجة العديد من الصعوبات فيما يخص الرواتب والبدلات وتتماشى مع توجهات المدينة وطموحاتها، وقد رُفعت اللائحة إلى مجلس الوزراء لإقرارها. ومن المناسب مناقشة ما تم بشأن مشروع اللائحة مع مسؤولي المدينة عند دراسة التقرير القادم الموجود الآن لدى اللجنة.

وأضاف: هناك مجالان من الدعم؛ المجال الأول ما هو مخصص للخطة الخمسية الأولى الموسعة التي تقع تحت مظلة السياسة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، وهذه الخطة تشرف المدينة على تنفيذها ويشترك فيها الكثير من المؤسسات الحكومية والبحثية مثل: الجامعات، ومراكز البحوث العلمية. أما المجال الثاني فهو عن برامج المنح البحثية وقد خصص لها المبالغ المالية ولم تبد المدينة شكواها من عدم أو قلة الدعم، لكنها أشارت فقط إلى تأخر الدعم، ولاسيما فيما يخص المجال الأول، وقد أفادت بعدم وجود أي صعوبات تخص الجانب المالي في الوقت الحاضر في المجال الثاني.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن المدينة تسعى جاهدة إلى تحقيق أهداف السياسة الوطنية من خلال الخطط الخمسية التي بدأت فيها. وقد تضمن تقرير المدينة بدايات جيدة، ومن ذلك الخطة الخمسية الأولى الموسعة (٣١-٣٦هـ) التي ركزت على مجموعة من المجالات العلمية والتقنية متضمنة (٢٤) مجالاً فرعيًا، وحوالي (٢٠٠) مشروع بحثي، وبميزانية تقدر بـ(١٧) مليار ريال.

ولفت د. آل مفرح أن المدينة أوضحت أن التنسيق قائم بينها وبين مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة على تحديد دور كل منهما، ولاسيما أن مدينة الملك عبدالله ما تزال في مراحل الإعداد لبنيتها التحتية، وحسب رأي المدينة فإنه ليس هناك أي إشكالية أو تداخل بينهما، وسوف يكون لكل جهة مهامها المحددة واختصاصاتها وفقًا لنظام كل منهما.

وأكد رئيس اللجنة أن المدينة تولي البحوث المتعلقة بتقنية المياه المحلاة أهمية كبيرة، وأن هناك مجموعة من البحوث والدراسات التي اهتمت بهذا الجانب، ويتضح ذلك من المبالغ المالية المخصصة لقطاع المياه والطاقة تحت مظلة البرامج الوطنية للتقنيات الاستراتيجية؛ وأهمها: تقنية المياه، والكراسي العلمية، وجائزة الأمير سلطان بن عبدالعزيز السنوية للمياه التي مقرها جامعة الملك سعود.

سعودة الوظائف الحكومية وتحوير الشاغرة للاستفادة منها

أصدر مجلس الشورى قراراً طالب فيه وزارة الخدمة المدنية بوضع خطة خمسية لسعودة الوظائف الحكومية التي يشغلها غير سعوديين في الأجهزة الحكومية المختلفة وبأن تشرف على متابعة تنفيذها، كما طالب القرار بتشكيل لجنة من كل من وزارة الخدمة المدنية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة المالية لمراجعة الوظائف الشاغرة في الجهات الحكومية المختلفة، للنظر في تحوير الوظائف الشاغرة التي يتبين عدم الحاجة لها، والعمل على شغل الوظائف التي تحتاجها الجهات الحكومية وفق جدول زمني محدد، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/١٢/١٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور عبدالرحمن هيجان، فقال: إن المراجعة السابقة والمراجعة الميدانية من الوزارة للجهات المختلفة من المهمات الرقابية التي تضطلع بها وزارة الخدمة المدنية، بيد أنها لم تكن تضمن تقاريرها السنوية السابقة المعلومات التي تتعلق بهذين النشاطين، بينما أشارت الوزارة إلى ذلك في تقريرها للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ الذي نحن بصدده الآن.

وقال د.هيجان: إن ما ذكر من أن هناك ما يزيد على ٢٣٠٠ وظيفة شاغرة في المراتب العليا، وأن وزارة الخدمة المدنية لديها ما يزيد على مائتي وظيفة شاغرة شاملة الوظائف الرسمية ووظائف البنود والمؤقتة، توضح اللجنة أن هذا الموضوع تناقشه اللجنة مع مندوبي الوزارة في كل مرة تدرس فيها التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية خلال السنوات الماضية، والأسباب التي تذكرها الوزارة تتعلق بأن عدد الوظائف الشاغرة أمر متحرك ومتغير باختلاف الوقت، فقد يكون عددها أقل أو أكثر في وقت معين عما هو عليه في وقت آخر.

وأضاف أن الوزارة ليست مسؤولة إلا عن شغل الوظائف لسلم رواتب الموظفين العام للمرتبة العاشرة فما دون، وسلم رواتب الوظائف الصحية، وسلم رواتب الوظائف التعليمية، وهذا محكوم بأن تطلب الجهات الحكومية المعنية الإعلان عن الوظائف الشاغرة لديها. ولما كانت اللجنة قد لاحظت من خلال دراستها للتقارير السنوية لوزارة الخدمة المدنية استمرار مشكلة الوظائف الشاغرة وارتفاع معدلاتها من عام إلى آخر، فقد أصدر المجلس قراراً سابقاً نص على: "أن تقوم وزارة الخدمة المدنية – بالتنسيق مع الجهات الأخرى- بوضع حلول جذرية للوظائف الشاغرة، والعمل على إشغال الوظائف الشاغرة المطلوب شغلها من قبل الجهات، ورأت اللجنة ضرورة إشراك جميع الجهات المعنية الرئيسة للتعامل مع هذه المشكلة وحلها.

وقال رئيس اللجنة: إن سلم الرواتب العام لموظفي الدولة مضى عليه زمن ليس بالقصير، وهو بحاجة إلى دراسة جادة ليتماشى مع ما أمر به خادم الحرمين الشريفين برفع الحد الأدنى لرواتب السعوديين إلى ثلاثة آلاف ريال، وتوضح اللجنة أنه حدثت سلالم الرواتب الخاصة بموظفي الدولة بناء على الأمر الملكي المؤرخ في ١٤٣٢/٦/٢٥هـ باعتماد ١٨ سلماً وجدولاً لرواتب الموظفين المدنيين العاملين في الدولة، التي جاء تعديلها بناء على الأمرين الملكيين الكريمين ذوي الرقم (أ/٢٣) المؤرخ في ١٤٣٢/٣/٢٠هـ القاضي بتثبيت بدل غلاء المعيشة، ومقداره (١٥٪) ضمن الراتب الأساسي، والرقم (أ/٦٢) المؤرخ في ١٤٣٢/٤/١٣هـ القاضي باعتماد الحد الأدنى لرواتب فئات العاملين كافة في الدولة من السعوديين بثلاثة آلاف ريال شهرياً، ولقد قضى الأمر الملكي بالعمل بهذه السلالم لرواتب الموظفين المدنيين العاملين في الدولة ابتداء من ١٤٣٢/٦/٢٥هـ.

ولفت رئيس اللجنة إلى أنها وضعت توصية لمعالجة مشكلة وجود عدد ليس بالقليل من غير السعوديين في الوظائف الحكومية، وأنه يجب على الوزارة أن تأخذ زمام المبادرة بوضع خطة باعتبارها المسؤول الأول عن شؤون الخدمة المدنية في المملكة، وبالتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية. كما تود اللجنة التنويه إلى أن اقتراح وضع مثل هذه الخطة قد جاء ضمن مقترحات الوزارة لمعالجة هذه المشكلة، كما وضعت اللجنة توصية لعلاج مشكلة الوظائف الشاغرة وذلك من خلال تكوين لجنة من الجهات المعنية وإعطائها صلاحيات اتخاذ القرارات المناسبة.

ولفت النظر إلى قرار مجلس الخدمة المدنية المتضمن آليات محددة للحد من مشكلة التجمد الوظيفي للمشمولين بسلم رواتب الموظفين العام، وقال: أما عن البطء في الاستجابة لتنفيذ الأوامر الملكية، ولا سيما تلك المتعلقة بشؤون الموظفين بالدولة، ومثال ذلك تثبيت موظفي البنود، توضح اللجنة أنه وفق المعلومات المتوافرة لدى اللجنة فإنه ثبت عدد كبير من موظفي البنود، وأن العمل مستمر لتثبيت الآخرين وفق قواعد ومعايير محددة.

واختتم قائلاً: أما ما يتعلق بأن مدة خمس سنوات لشغل الوظائف المشغولة بغير السعودي مدة طويلة لكي تشغل بسعوديين، ترى اللجنة أنه لو شغلت الوظائف المشغولة بغير سعوديين في جميع المجالات خلال خمس سنوات لكان ذلك أمراً إيجابياً ومحققاً للغرض.

> **الوزارة ليست مسؤولة إلا عن شغل الوظائف لسلم رواتب الموظفين العام للمرتبة العاشرة فما دون، وسلم رواتب الوظائف الصحية، وسلم رواتب الوظائف التعليمية، وهذا محكوم بأن تطلب الجهات الحكومية المعنية الإعلان عن الوظائف الشاغرة لديها**

من أخلاقيات السلوك والتعامل في المجتمع الإسلامي

• أ.د محسن الحازمي

الأخلاق – كصيغة للسلوك والتعامل – هي نتاج معطيات الدين والطبع والسجية، وحصيلة الثقافات والحضارات والتأريخ والعادات والتقاليد وأنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية – وهي مرتكز أساسيٌ لطرق ووسائل التواصل السليم والتعامل السوي بين بني البشر ومعياراً لتقدم الأمم ورقيها في سلم الحضارة الإنسانية في مختلف العصور.

تحتل مكارم الأخلاق في المجتمعات الإسلامية مرتبة عالية، وتتجسد في مختلف أوجه التعامل بين جميع أفراد المجتمع، متمثلة في أوجه العدل والإنصاف والتعاطف والتراحم بين أفراد الأسرة وجميع أفراد المجتمع، وتتجلى الأخلاق الحميدة في القرآن الكريم في خطاب الإنسان لجميع بني البشر، وتحوي تعاليمه أطر الأخلاق التي يجب أن يكون عليها الفرد، ذكر أو أنثى، والجماعة والمجتمع والعامة والخاصة، حيث يهدي إلى الحق وإلى صراط مستقيم قال تعالى لرسوله الكريم (وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيم) سورة القلم، الآية٤، وقال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ) سورة الأنبياء، الآية ١٠٧. كما أن السيرة النبوية رافد أساس من روافد الأخلاق، فهي النموذج العملي للقيم التي نادى بها القرآن الكريم، قال الرسول صلى الله عليه وسلم (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق) صححه الألباني .

وفي العلاقة الاجتماعية بين الإنسان وأخيه الإنسان – بين أفراد الأسرة وبين أفراد المجتمع – على مختلف طبيعة التواصل والتعامل ودرجاته وعناصره – رب أسرة، أماً، أخاً، ابناً شريكاً في العمل، موظفاً أو عاملاً – رئيساً أو مرؤوساً أو غير ذلك.. تبقى للأخلاق صبغتها، على أديم السلوك البشري على اختلاف المجتمعات البشرية وتباينها، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) سورة الحجرات، الآية١٣، وتتفق الشرائع السماوية على المبادئ والأخلاق العامة والحفاظ على الضرورات الخمس في مقاصد الشريعة (حفظ الدين، والنفس، والعقل، والعرض والمال) تمثل الأخلاق مكوناً أساسياً فيها، قال تعالى: (إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلاَمُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ إِلاَّ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ) سورة آل عمران، الآية١٩، وفي العلاقات المجتمعية وجميع مناحي الحياة – الحفاظ على النفس والعقل والعرض والمال –، وهي تتماهى مع عمارة الأرض والحياة بكرامة والعدالة للجميع من خلال العدل والمساواة والحرية الفردية والجماعية واحترام الحقوق والصحة العامة، قال (لا يورد ممرض على مصح) صحيح مسلم، وتأتي المودة والرحمة والإحسان إطار للمعاملات بين بني البشر بدءً بالأسرة، نواة المجتمع، من خلال إطار للعلاقة الأسرية بين الرجل والمرأة قال تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً) سورة الروم، الآية ٢١، وقال تعالى: (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ) سورة الطلاق، الآية٢١، ذلك لأن من أهم مقاصد الشريعة وأهداف الزواج حفظ النسل وتوالد البشرية جيلاً فجيل وتكوّن المجتمعات البشرية وعمارة الأرض، وإقامة الشريعة وإعلاء الدين، قال تعالى: (هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ) سورة هود، الآية ٦١ ، وقال تعالى: (وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا) سورة الفرقان، الآية ٥٤، كما هو كذلك بين الوالد وولده، قال تعالى: (وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ) سورة البقرة، الآية ٢٣٣ ، والولد ووالده، قال تعالى: (وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) سورة الإسراء، الآية ٢٣، كما أوجب الشرع الحنيف حسن التعامل بين العامل وصاحب العمل، وطالب الأول بالإتقان، والثاني بالحرص على أداء الواجب، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) سورة الأنفال، الآية ٢٧، كما نظَّم العلاقة بين الأغنياء والفقراء فأوجب الزكاة ركناً من أركان الإسلام الخمسة قال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) سورة البقرة، الآية ٢٧٧، ودعا إلى العطف على الفقراء وبذل الصدقات قال تعالى: (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ) سورة آل عمران، الآية ٩٢، وهو كذلك بين جميع أفراد المجتمع على أساس التكافل والتعاضد والتعاطف، فجعل المجتمع المسلم كالجسد الواحد، قال: (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) صحيح مسلم، ومد العلاقات الخارجية في المجتمع، وبين المجتمعات، على أساس الرحمة والعدل والتعاون على البر والتقوى، قال تعالى: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) سورة المائدة، الآية٢.

وقد جاء الرسول برسالته وسنته ليتمم مكارم الأخلاق، وينشرها بين الأفراد والمجتمعات من منطلق البعد الروحي للإنسان، لتشمل مجالات العلوم وأبحاثها والفنون وتطبيقاتها، ولتمتد إلى البعد الاجتماعي وسلوكياته (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا) سورة الروم، الآية ٣٠، من ذكر وتلاوة ودعاء إلى جانب أخلاق وفضائل إنسانية اجتماعية يسود فيها الصدق وأداء الأمانة وبر الوالدين وصلة الأرحام والوفاء بالعهود والإحسان.

وفي مجال احترام حقوق الإنسان، وتشريعاته، والتي يأتي في مقدمتها الكرامة والحرية واحترام الشخصية

الفردية، كما هي – في مفهومها العام- الحفاظ على شمولية الرعاية العامة للأفراد وكرامتها الجماعية، وهي منصوص عليها في القرآن الكريم والسنة النبوية، كما سبق، ويجسدها في العصر الحديث وفي مختلف المجتمعات البيان العالمي لحقوق الإنسان والعهود الدولية التي أصدرتها الأمم المتحدة والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والطابع العالمي المترابط لجميع حقوق الإنسان ومعطياتها ومنها:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م.

العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٦٦م.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عام ١٩٦٦م.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام ١٩٦٦م.

الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبرتوكول الاختياري التابع لها الصادر عام ٢٠٠٦م.

واتفاقيات دولية عديدة ذات صلة.

وهي تحوي منطلقات مرجعية ومواد تشريعية متكاملة تشتمل على مختلف الجوانب ذات الصلة وآليات عمل ولجان متابعة وإشراف، وقد صادق عليها غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم.

وفي الحياة المعيشية والعلاقات العملية تنظم الأخلاق المهنية والخدمات المجتمعية أنماط السلوك وطبيعة التعامل، ففي العلاقة بين العامل وصاحب العمل – سواء في القطاع العام أو الخاص – نجد أن المرتكز الأساس في بيئة العمل، أن يكون العامل على دراية وافية بالواجبات الوظيفية وإدراك كافٍ لمتطلباتها من جهة، ومعرفة واعية بحقوقه المادية والمعنوية من جهة أخرى، ليمكنه تأدية الأولى على الوجه الأكمل والحصول على الثانية بنفس القدر، إلى جانب عوامل ومعطيات أخرى مكملة، المرجع فيها مكارم الأخلاق و القيم السائدة في المجتمع – المتمثلة في مجملها في الأخلاق.

ومن خلال النصوص الشرعية تتركز مواصفات العامل وصفات تعامله مع الآخرين في مجتمعه فيما يلي:

الأمانة، حتى لا يخون قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ) سورة الأنفال، الآية٢٧.

صدق اللهجة، حتى يوثق في خبره قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ) سورة التوبة، الآية١١٩.

قلة الطمع، حتى لا يرتشي (التعفف) قال تعالى: (وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) سورة النساء، الآية١٦١.

التناصح وعدم التعاطف مع الهوى قال تعالى: (إِنَّ اللَّه يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) سورة النحل، الآية٩٠.

التذكر والتوثيق وحفظ الحقوق قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ) سورة البقرة، الآية٢٨٢.

الذكاء والفطنة، حتى لا تُدلف عليه الأمور قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ سورة النساء، الآية٧١.

أن لا يكون من أهل الأهواء، فيخرجه الهوى عن الحق إلى الباطل قال تعالى: (وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ) سورة القصص، الآية٥٠.

وفي المقابل على رب العمل والرئيس في الهيكل الإداري حقوق وواجبات، حسب مقتضيات العمل وطبيعته، ومستوى ومجال العمل وبيئته تتماثل في صفاتها الأساس مع المطلوب في علاقة الرئيس بالمرؤوس وكل فيما يخصه، قال: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، الأمير راع، والرجل راع على أهل بيته، والمرأة راعية على بيت زوجها وولده، فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) صحيح البخاري.

وقس على ذلك مناحي الحياة الأخرى وأعمالها، وتلك هي المدرسة – الكتاب والسنة – وأنعم به من مدرس – خاتم النبيين وسيد المرسلين -.. ونسأل الله العلي القدير أن يجعلنا طلبة نجباء، نستقي من معينها ونجسد تعاليمها حقيقة عملية ماثلة للعيان في جميع الأعمال وكل الأحوال.

• **عضو مجلس الشورى**

حوار الناشئة ... مسؤولية مشتركة ومبادرة مفقودة

يجمع الأساتذة والمختصون على أن لغة الحوار والتشاور تعد سلوكاً بشرياً فطرياً من شأنه تعزيز صناعة القرار ودعم الآراء البناءة وإيجاد كافة الحلول الممكنة والبديلة تحت مظلة الشورى والحوار الذي دعت إليه كافة السنن والشرائع السماوية النقية والتي حثت على التروي والتؤدة في صناعة القرار ورسم السياسات.

الحوار والتشاور والرغبة في نهج السبل المثلى في تبني الرأي والعمل على تهيئة جيل ناشئ يؤمن بمبادئ الشورى كان موضوع هذا الاستطلاع الذي تساءلنا فيه عن أهمية الحوار لا سيما بين الناشئة والشباب وأثر وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع ودور الأسرة في تنمية هذا السلوك الذي أجمع المشاركون في هذا الاستطلاع على أهميته وضرورة العمل على تحقيقه وتهيئة الأجواء المناسبة له:

• إعداد: مفرح العسيري

يرى الشاب عادل الزهراني أن واجب التعليم من خلال مؤسساته سواء كان تعليماً عالياً أو تعليماً عاماً في تنمية وتنشئة الشباب لحمل مسؤولية وقيادة المجتمع من خلال الشورى والحوار ما يزال مفقوداً ويحتاج إلى مبادرة لإقراره، وأضاف قائلاً: إنه من خلال تجربتي الدراسية لم أجد برلماناً مفعلاً يقوم على تأهيلنا التأهيل المطلوب والذي كان بإمكان مدير المدرسة أن يتحمل هذه المبادرة من نفسه ويقر لمدرسته هذا النهج من غير عودة للأنظمة والبيروقراطية ولذا

ندى: من حق الطلاب أن ينتخبوا من ينقل مطالبهم لإدارة المدرسة

أتوقع أنها مسؤولية مديري المدارس وعليهم أن يتحملوا هذه المبادرة، ولا شك أن إضافة هذه الثقافة الشورية لدى الناشئة هي مسؤولية التعليم بدرجة كبيرة، كما أن الواجب على الإعلام نشر هذه الثقافة من خلال المطالبة بها وغرسها في عقول القراء والناشئة وذلك من خلال الصحف ونشر الأخبار والتحقيقات حتى يستطيع الشاب خدمة وطنه ومجتمعه في محيطه الدراسي والأسري.

كما لا بد أن يكون لهيئة حقوق الإنسان دور بارز وفعال كونها من مؤسسات المجتمع المدني وعليها واجب من خلال المسؤولية الاجتماعية ودعم الثقافة البرلمانية.

غرس المفاهيم

أما ندى محمد الطالبة بجامعة الأميرة نورة فتقول: من المهم أن يكون لدى الطلاب منذ المراحل الدراسية الأولى قدرة على المطالبة بحقوقهم بأسلوب منظم ومثقف وذلك من خلال توعية الطلاب وتشجيعهم على ممارسة حقوقهم بشكل متحضر، فمثلاً من حقهم أن ينتخبوا مجموعة من الطلاب ينقلون مطالبهم للإدارة المدرسية ومن ثم تلبيتها، ومن حقهم أن يختاروا وجباتهم الغذائية أو أماكن فصولهم أو تخصيص أوقات للترفيه والرحلات، لذلك لا بد من غرس هذه الثقافة للطلاب وتوعية أولياء أمورهم حتى يشجعوا أبناءهم وكما لا يخفى على أحد، فالأبناء هم قادة الغد وأمل المستقبل المشرق بإذن الله، فكلما أردنا أن يكون مستقبلنا مشرقاً اعتنينا بالأبناء وحتى ننطلق لا بد أن نبدأ من تطوير مناهجنا ومحاولة إيضاح الثقافة الشورية والحوارية بأسلوب متحضر وجعل الطلاب يمارسونها حتى يعتادوا هذه الثقافة.

وأرى أن للإعلام دورٌ فاعلٌ في تفعيل مثل هذه الثقافة فتوعية المجتمع ومن قبلهم الجيل الناشئ يسهم في صقل موهبتهم وتنمية مهاراتهم في القيادة، وبذلك نبني شخصيات فاعلة وقادرة على العطاء والتميز في المستقبل من خلال المساهمة في تهيئة جيل واعٍ وقادر على تطوير وبناء مجتمعه، كما على الإعلام أن يساهم في تثقيف المجتمع بخطابه لطبقات مختلفة من خلال مساحات واسعة من شأنها تنمية هذه الثقافة ومحاورة من لديهم خبرة في هذا المجال، واستطلاع آراء الجمهور ورسم خطة واضحة للبدء بتطبيقها والاستفادة من تجارب الشعوب التي سبقتنا في هذا المجال، ومحاولة محاكاة ما يتناسب مع معتقداتنا الدينية وما تقره من القيم والعادات والأعراف الاجتماعية.

زيارة المجلس

وحول تنشئة الشاب على أساليب الحوار المثلى والتشاور

م.القويحص: غرس مثل هذه المفاهيم لدى الطلاب يساهم في ممارستها مستقبلاً

البناء يقول عضو مجلس الشورى المهندس محمد بن عبدالله القويحص: تعتبر ثقافة الحوار والشورى من الأمور المهمة التي من المناسب غرسها في الشباب منذ الصغر، وذلك في المنزل عن طريق الوالدين وممارستها في الأمور العائلية والمنزلية، فمثلاً الخروج في رحلة أو إلى مطعم يتم تحديده عن طريق أخذ رغبة الأكثرية بعد التشاور والتصويت وهكذا في بقية الأمور مما يساهم في غرس الثقافة الشورية لدى الأبناء.

وفي مرافق التعليم المختلفة ضمن المناهج التعليمية والممارسات العملية في الأنشطة التعليمية والتربوية والرياضية المختلفة، فمثلاً اختيار عريف الفصل أو كابتن الفريق الرياضي يتم بالانتخاب، كما أن إنشاء مجلس شورى في كل مرفق تعليمي وتحديد دوره وأهدافه وممارساته في أنشطة المرفق التعليمي له انعكاسات إيجابية مهمة، حيث إن غرس هذه الثقافة في المراحل الدراسية للشباب يعزز رسوخها في مفاهيم وممارسات الشباب وبالتالي ميله إلى تطبيقها في حياته العملية مستقبلاً.

ويبرز المهندس القويحص دور الإعلام في هذا المجال بقوله: الإعلام له دور كبير في تثقيف الشباب على الممارسات الشورية عن طريق نقل جلسات وأخبار مجلس الشورى وما يدور فيها من مناقشات وحوارات، كما تعتبر الزيارات الميدانية لمجلس الشورى جزءاً مهماً يساهم في إعطاء فكرة ميدانية عن الممارسات الشورية لدى الشباب وإيجاد رغبة لديهم وطموح في دخول المجلس كأعضاء وتقديم ما لديهم من مقترحات وأفكار، كما أن هناك دوراً ضرورياً للمجلس نفسه في إبراز أهمية قرارات المجلس في قضايا المجتمع والمواطن والشباب عن طريق تركيزه في قضايا الشأن العام وفتح المجال للجميع لمعرفة ما يجري تحت قبة المجلس.

المجالس الأدبية والرياضية

من جانبه يرى عضو مجلس الشورى الدكتور أحمد آل مفرح أهمية التنشئة الشورية والحوارية للشباب الذين لديهم اليوم العديد من الفرص للتعرف على ما حولهم في شتى العلوم والمعارف والمجالات من خلال الانفتاح المعرفي والتقني الهائل، ولا يحسن أن يتركوا لمواجهة ذلك الزخم والكم المعرفي دونما تضطلع مؤسسات التعليم بدورها لرعايتهم وتوجيههم لما فيه صلاحهم

وبما ينسجم مع ثوابت وسياسة وطننا. مما يتوجب على هذه المؤسسات دمج الشباب من خلال العديد من المناشط، مثل نشر فكرة إنشاء مجالس الشورى في المدارس حيث يتعرفون على الثقافة البرلمانية منذ الصغر، مع أن بعض مدارس التعليم العام بدأت تتجه إلى إيجاد مثل هذه المجالس الطلابية.

ويأتي دور المعلمين وهيئة التدريس في الجامعات بالمساعدة في هذا الجانب من خلال تقدير فكر الشباب وتنمية وتعزيز ثقافة الحوار لديهم وعدم الاستهانة بعقلية الطلاب حتى تنمي لديهم أسس النقاش التي تمكنهم من المساهمة الفاعلة لقيادة مؤسسات الدولة في المستقبل بوعي وحكمة واتزان، فشباب اليوم هم رجال وقادة الغد.

ولعل مذكرات التعاون الموقعة بين مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ومؤسسات التعليم في المملكة توجد المناخ المناسب للحوار ودعم التنشئة البرلمانية المبنية في الأساس على الحوار والتفاهم وحسن النقاش بما يعود بالنفع على المجتمع بعمومه.

ومؤسسات التعليم يجب أن تستفيد من خلال الزيارات إلى مجلس الشورى والمجالس البلدية ومجالس الشركات والمؤسسات الخاصة وغيرها من المجالس التي تستند في عملها على النقاش والحوار والعمل الجماعي، ليشاهد الشباب صوراً من العمل الشوري والحواري في هذه المجالس، لينعكس ذلك عملياً على ما يقومون به من عمل في مجالسهم الشورية في المدارس والجامعات.

د.آل مفرح: التعاون بين مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ومؤسسات التعليم أوجد مناخاً مناسباً للحوار

وعن دور الإعلام يقول الدكتور آل مفرح: لا شك أن للإعلام والمثقفين دوراً بارزاً في تدعيم الثقافة البرلمانية لدى الشباب، وذلك من خلال دعوة الشباب والمثقفين ورؤساء الأندية الأدبية والرياضية والاتحادات الرياضية للمدارس للتحدث عن مجالس تلك الجهات وآلية انتخابها وعملها، كذلك القيام بتكثيف البث التلفزيوني لما يدور في اجتماعات مجلس الشورى، والتي أتمنى أن تبث على الهواء يوماً ما.

مجالس طلابية

من جانبه يقول عضو مجلس الشورى الدكتور مشعل بن فهم السلمي: مبدأ الشورى أحد المبادئ الأساسية التي أكد عليها الإسلام، وقد ورد ذكر الشورى في القرآن الكريم في آيتين صريحتين: قوله تعالى: «وأمرهم شورى بينهم» وقوله تعالى: «وشاورهم في الأمر»، والنبي صلى الله عليه وسلم طبق الشورى في حياته الخاصة والعامة، واستشار الصحابة في جميع الأمور المتعلقة بالشأن العام في السلم والحرب. ولذلك من الأهمية بمكان أن نربي أبناءنا على مبدأ الشورى. وأهم القيم التي

د. السلمي: المجالس الشورية الطلابية نواة لتدريب الطلاب للمشاركة في مجالس الدولة

تندرج تحت مبدأ الشورى هي: الحوار والنقاش البناء في أمور المجتمع العامة، نشر قيم التعاون والتسامح بين أفراد المجتمع، احترام الثوابت الدينية والوطنية للمجتمع، احترام وجهة النظر المخالفة وضمان حقها في التعبير، الاحتكام إلى التصويت في الأمور التي لا يتحقق فيها الإجماع.

وعن إمكانية تدريب وتأهيل النشء على مبدأ الشورى يقول الدكتور السلمي: إنه يتم تعليم وتدريب النشء على مبدأ الشورى لما له من أهمية ومنفعة للفرد والمجتمع، إذ يبدأ تعلم وممارسة العمل الشوري في البيت ومراحل التعليم المتعددة: ما قبل الابتدائي فالمتوسط فالثانوي وانتهاء بالمرحلة الجامعية مع التأكيد والتركيز على المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، فهي أهم المراحل التي يتعلم ويتدرب ويطبق فيها النشء قيم الشورى. ولذلك من المهم وجود مجالس شورية للطلاب والطالبات في كل مراحل التعليم العام والعالي، يناقشون فيها كل الأمور التعليمية المتعلقة بهم، ويتحاورون ويبدون آراءهم ومقترحاتهم في الأمور التعليمية التي تمسهم.

أهمية هذه المجالس الشورية الطلابية تكمن في أنها تؤهل الطلاب والطالبات لممارسة الشورى بشكل صحيح وفعال لحل المشاكل والتحديات التي يواجهونها في حياتهم الخاصة والعامة وهي تمثل أيضاً نواة لتدريب الطلاب والطالبات لتأهيلهم ليكونوا في المستقبل أعضاء في مجالس الدولة العامة ابتداء بالمجلس البلدي فمجالس المحافظات والمناطق وانتهاء بمجلس الشورى.

وعن دور وسائل الإعلام والاتصال الحديثة يقول الدكتور السلمي: الإعلام له دور مهم في تعزيز مبدأ الشورى وقيمه من خلال نشر ثقافة الشورى بين أفراد المجتمع وبيان الإيجابيات المترتبة على ممارسة الشورى في الحياتين الخاصة والعامة، ونقد بعض الممارسات السلبية والخاصة التي تتعارض مع قيم الشورى إضافة إلى تغطية الأخبار والأحداث المتعلقة بمجالس الشورى الطلابية. أيضاً منح مزيد من التغطية الإعلامية لما تقوم به مجالس الدولة العامة (البلدية، المحلية، المناطقية) ومجلس الشورى ليكون النشء على علم واطلاع بما يدور في هذه المجالس وما تتخذه من قرارات. من المهم أيضاً أن يتم ترتيب زيارات للمجالس

د.الفيفي: غياب لغة الحوار في حياتنا العامة يعطل كثيراً من المبادرات

الطلابية إلى المجالس البلدية والمجالس المحلية ومجلس الشورى ليتطلع النشء علمياً على تجربة هذه المجالس ويستفيد منها.

التنشئة وسلوكيات الحوار

أما عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن أحمد الفيفي فيرى أن القضية برمتها متعلقة بالتنشئة على الحوار وقبول التنوع في الرؤى والاختلاف في الرأي، ويقول: إن ثقافة الحوار والشورى تربية تكتسب منذ النشأة الأولى، ويصعب تعلمها في الكبر مهما دبجت الكتب في فضائل الحوار وأصوله وآدابه. وعلى كل المؤسسات التربوية والتعليمية النهوض بهذا الأمر، من أجل تولي الجيل الصاعد قيادة المجتمع في المستقبل، فحسب ولكن أيضاً من أجل بيئة ثقافية مجتمعية سوية تؤمن بالتعايش، والحب والمواطنة وقبول الاختلاف والتنوع. وهو أمر ينبغي أن تضطلع به كل مؤسسات المجتمع، بدءاً بالأسرة فقطاعات التعليم فالإعلام.

ويضيف: إن الإنسان بطبيعته كائن اجتماعي حواري غير أن سلطة الرأي الواحد تكبت فيه هذا الحس أو تعرقله أو تشوهه. وتبدأ تلك السلطة ممارساتها (أبوية) بصفة خاصة و(أمومية) أحياناً، حينما يقصى صوت الطفل بحجة صغر سنه أو صعوبة الإجابة عن أسئلته التي كثيراً ما تبدو للأبوين محرجة، وكلنا يعلم هذه الفطرة القوية في الأطفال: فطرة السؤال وحب التحاور مع الكبار والتعلم منهم.

فأين يذهب ذلك كله؟ إنه يتوارى خلف قضبان المنع والتقليل من شأن الطفل وما تنتابه من هواجس صغيرة في نظر الكبير وما هي بصغيرة في نفس الطفل، وهذا لا يقتصر تأثيره على مصادر لغة الحوار في نفوس الأطفال، لكنه كذلك يدمر ثقتهم بأنفسهم وحوافزهم إلى التأمل والتفكير والتعبير. ثم يأتي بعدئذ ما يراه الطفل والناشئ من أبويه ومن معلمته أو معلمه ومن مجتمعه من فرض الرأي بقوة الصوت والسوط فرضاً فيكتسب بذلك صفة أخرى هي أن يفعل مثل ذلك حينما يصبح في يده صولجان الكلام، ويقدر على إملاء رؤاه على من دونه. وهكذا تدور بنا العجلة. وعليه فإن غياب لغة الحوار في حياتنا العامة ليس بالأمر قليل الخطر، إن على مستوى الأسرة أو المجتمع أو الدولة. وإذا أريد لها أن تترسخ في مجتمعاتنا فلن يكون ذلك

إلا بمراجعة طرائقنا في التنشئة قبل كل شيء. وإلا فإن غيابها سيكون عاملاً يعطل كثيراً من المبادرات، ويعيق التكامل الذي جعله الله سنة كونية ويحجب النور عن خطوات كان يمكن أن تثمر. هذا إن لم يتمخض عن احتقان وتنابذ وتنابز وتدابر. وفي ذلك كله ما يشل أي حركة تنموية إن لم يشدها إلى الوراء.

ومن يتابع وسائل تعليمنا في القطاع العام أو الخاص ويراقب قنوات إعلامنا بأنواعه يشهد صورة حية للخلل التربوي والثقافي الحادث في ميدان الحوار. ففي التعليم ما زال الصراع بين المعلم والطالب على أشده، إن ضعف أحد الطرفين استبد الآخر. وفي الإعلام تظهر المنتديات التي تسمى «حوارية» ومواقع الشبكة المعلوماتية الشبيهة مدى التشنج والاستئثار بالحق واحتكار الرأي والسعي إلى تقليم أظافر المخالف (الخصم)، متى استطاع أي طرف إلى ذلك سبيلاً. ومن ثم تمسي تلك المشاهد مدارس إضافية لبث ثقافة حوارية مضطربة تشيع المراء لا الحوار والتقاضي لا التلاقي، والمعارض الكلامية التي يفتك بها بالروية والرؤية والرأي السديد.

وعن دعم بعض المؤسسات والمراكز العامة والخاصة لفكرة المجالس الشورية يقول الدكتور الفيفي: نحن نعلم أنها قد نبتت مؤخراً أفكار مفيدة بدءاً بالحوار الوطني وانتهاء بفكرة (مجالس شورى الأطفال) في بعض المدارس، أو (مجالس شورى الشباب) في الجامعات، وما شابهها. يأتي هذا في محاولات مرحلية جيدة لغرس مفاهيم الحوار والشورى وقبول الرأي الآخر. لكن ذلك لا يجدي على المدى البعيد ما لم تتحول تلك المفاهيم إلى سلوكيات تربوية حقيقية، في البيت والمدرسة والإعلام. بل إن تميط تلك المفاهيم في قوالب خاصة وهيئات معينة وسياقات ذات طابع رسمي، قد يوحي بأن ذلك إنما يكون في مقام دون مقام، ويثبت في الأذهان أن لبوس مثل تلك المجالس ليس إلا لها. فيتكرر خلل تربوي ثقافي آخر من حيث لا يقصد، حينما تربط بعض الأخلاقيات بطقوسيات خاصة معزولة عن الحياة اليومية والتفاعلات الإنسانية لتنجب نماذج بشرية ذات أقنعة تتحلى بقيمة مدرسية في مناسبات وتخلعها في مناسبات. ولذا فإن تربية الحوار – إن أريد لها أن تؤتي أكلها الحقيقية- وجب أن تغدو مكوناً شخصياً وجمعياً لا رداء يرتدى.

قرارات لدفع العمل البرلماني الخليجي المشترك في الاجتماع الخامس لرؤساء المجالس التشريعية الخليجية

رئيس مجلس الشورى: العمل الخليجي المشترك أصبح رقماً مهماً في المعادلة السياسية الإقليمية والدولية

أكد رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن تعزيز العمل الخليجي المشترك يعد رافداً من روافد التعاون العربي والتضامن الإسلامي، مشيراً الى أن اجتماع أصحاب المعالي رؤساء المجالس التشريعية الشورى والنواب والوطني والأمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الخامسة يأتي في ظل مستجدات سياسية وأمنية تحيط بالمنطقة العربية وارتفاع سقف مطالب المواطن الخليجي لتعزيز المواطنة الخليجية في المجالات كافه بغية تحقيق الغايات التي ينشدها قادة دول الخليج العربية وشعوبها.

وقال معاليه: إن مثل هذه التطلعات تلقي علينا مسئولية أكثر من أي وقت مضى للدفع بعمل مجالسنا التشريعية لتواكب المستجدات والتطلعات، ورصد التطورات التي تعيشها دولنا في أبعادها الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ومعرفة تأثير هذه التطورات على مخرجات مجالسنا من القرارات بغية التفاعل والتعامل مع الواقع الخليجي.

وأوضح معاليه أن العمل الخليجي المشترك أصبح رقماً مهماً في المعادلة السياسية الإقليمية والدولية من خلال التواصل والتفاعل مع المجالس التشريعية والاتحادات الإقليمية والدولية في دول العالم.

جاء ذلك خلال كلمة معاليه في الاجتماع والذي عقد بقصر المؤتمرات بجدة في الفترة من ١٤-١٤٣٣/١/١٦هـ، بحضور كل من معالي رئيس البرلمان العربي علي الدقباسي وممثل معالي الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عساف العساف والأمين العام للاتحاد البرلماني العربي نور الدين بوشكوج.

وقد استعرض أصحاب المعالي والسعادة خلال الاجتماع مسيرة العمل المشترك بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون، في مجال العمل الشوري والتشريعي، وعبروا عن ارتياحهم للمستوى الذي وصل إليه التنسيق بين المجالس التشريعية، تحقيقاً لنصوص وروح المبادئ التي تضمنها النظام الأساسي لمجلس التعاون، وما استهدفته الجهود لتقوية أوجه التعاون، وتوثيق أواصر الروابط فيما بينها، من تحقيق التكامل وطموحات أصحاب الجلالة والسمو، قادة دول مجلس التعاون - يحفظهم الله - وشعوب المنطقة نحو مستقبل أفضل.

واستعرض المجتمعون التقرير السنوي لرئيس الاجتماع الدوري الرابع ولجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية، وتوجه أصحاب المعالي والسعادة بتحية شكر وتقدير لمعالي رئيس المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات العربية المتحدة، على ما بذله معاليه من جهود وإسهامات قيمة، خلال فترة توليه رئاسة الاجتماع الدوري الرابع، كما اطلع المجتمعون على التقرير المقدم من معاليه حول نشاط الرئاسة للعام المنصرم.

ووجه المجتمعون الشكر والتقدير إلى معالي رئيس مجلس

د. عبدالله آل الشيخ: تعزيز العمل الخليجي المشترك رافد من روافد التعاون العربي والتضامن الإسلامي

الأمة السابق في دولة الكويت جاسم محمد الخرافي ومعالي رئيس المجلس الوطني الاتحادي السابق في دولة الامارات العربية المتحدة عبدالعزيز بن عبدالله الغرير ومعالي رئيس الشورى السابق في سلطنة عمان الشيخ محمد بن أحمد العيسائي، على جهودهم ومساهماتهم الخيرة في الاجتماعات السابقة.

كما اطلع أصحاب المعالي والسعادة، على مذكرة الأمانة العامة لمجلس التعاون، حول مسيرة العمل الخليجي المشترك لهذا العام (٢٠١١م)، وأكدوا حرصهم على دعم مسيرة التعاون بين الدول الأعضاء خلال المرحلة المقبلة، لكي تتحقق الأهداف والغايات المنشودة.

وقد ناقش أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وانتهوا إلى الموافقة على القرارات التالية:

- الموافقة على قيام مجلس الشورى السعودي وبالتنسيق مع المجالس التشريعية في الدول الأعضاء والأمانة العامة لدول مجلس التعاون بوضع آليات تنفيذ واضحة ومحددة لتفعيل الاختصاصات المنصوص عليها في المادة الثالثة من القواعد التنظيمية للاجتماع الدوري.
- الموافقة على تعديل الفقرة الثالثة من المادة السادسة من القواعد التنظيمية للاجتماع الدوري لرؤساء المجالس

معالي رئيس مجلس الشورى يرأس جلسات الاجتماع

الموافقة على مقترح عماني و إماراتي بتنظيم مؤتمر برلماني خليجي مشترك

التشريعية لتكون بالنص التالي: (إرسال جدول أعمال الاجتماع الدوري المُعد من قبل لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية إلى رؤساء المجالس التشريعية في الدول الأعضاء قبل موعد انعقاد الاجتماع بوقت كاف).

• الموافقة على تعديل المادة الخامسة من القواعد التنظيمية للاجتماع الدوري بإضافة فقرة جديدة (ب) تكون بالنص التالي: (ب: يتولى رئيس المجلس في الدولة التالية في رئاسة المجلس الأعلى رئاسة الاجتماع الدوري في حالة انتهاء ولاية المجلس التشريعي الذي يتولى الرئاسة حتى يتم تشكيل مجلس جديد قبل انتهاء فترة الرئاسة).

• الموافقة على تكليف المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة إعداد دراسة بشأن تقويم مسيرة الاجتماع الدوري للمجالس التشريعية ولجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية.

• الموافقة على تكليف مجلسي الشورى والنواب بمملكة البحرين بشأن تقديم تصور محدد بشأن تنسيق السياسة الإعلامية الخارجية للمجالس التشريعية وتقوية العلاقات مع المنظمات الحقوقية والموافقة على زيارة وفد من أعضاء المجالس التشريعية إلى البرلمان الأوروبي برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى السعودي وعضوين من أعضاء المجالس التشريعية على أن تتم زيارة الكونجرس الأمريكي بعد تقييم زيارة البرلمان الأوروبي.

• الموافقة على مقترح مجلس الشورى العماني والمجلس الوطني الاتحادي الإماراتي بشأن تنظيم مؤتمر برلماني خليجي مشترك على أن يكون اختيارياً لكل دولة في حال الرغبة في تنفيذ المقترح.

• الموافقة على مقترح إنشاء شبكة معلوماتية برلمانية خليجية من حيث المبدأ بعد الإطلاع على الدراسة المعدة من قبل المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي على أن تعرض على الاجتماع القادم للجنة التنسيق والعلاقات الخارجية.

• الموافقة على تكليف الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي بإعداد دراسة عن مقترح المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي بشأن إنجاز البرلمان الخليجي المشترك بعنوان (الفرص والعوائق).

كما عبر المجتمعون عن شكرهم وامتنانهم لمجلس الشورى في المملكة العربية السعودية لتنظيم الاجتماع، مع تطلعهم إلى اللقاء في دورتهم السادسة العام القادم (٢٠١٢م) في مملكة البحرين تلبية لدعوة من معالي رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين خليفة بن أحمد الظهراني.

ورفعوا برقية شكر وتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير

تكليف المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة بإعداد دراسة بشأن تقويم مسيرة الاجتماع

نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية حفظهما الله لاستضافة هذا الاجتماع وعلى ما أُحيطوا به من حفاوة استقبال وكرم الضيافة وطيب الإقامة، كما عبروا عن خالص الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين لاحتضانه التوقيع على المبادرة الخليجية لتسوية الأزمة اليمنية في الرياض وللمساعي الخيرة لأصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية أعضاء المجلس الوزاري لدول المجلس وتوجيهاتهم السديدة ومتابعتهم الحثيثة والجهود المخلصة التي بذلوها من أجل تحقيق هذا الإنجاز التاريخي.

كما أكد المجتمعون دعمهم الكامل لمملكة البحرين ووقوف دول المجلس صفاً واحداً في مواجهة أي خطر تتعرض له أي من دوله، واعتبار أمن واستقرار دول المجلس كلاً لا يتجزأ، التزاماً بالمعاهدات والاتفاقيات الأمنية والدفاعية المشتركة، مؤكدين التزام وحرص مجلس التعاون لدول الخليج العربية على عمل كل ما من شأنه تعزيز أمن واستقرار وسيادة دوله، مشيدين في هذا الصدد بالدور المهم الذي تضطلع به قوات درع الجزيرة المشتركة في تحقيق الأمن والاستقرار والدفاع وحماية مكتسبات ومقدرات الدول الأعضاء، واستمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، مما يُسهم في استتباب الأمن في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

كما نوهوا بالتعديلات الصادرة مؤخراً على النظام الأساسي للدولة في سلطنة عُمان والتي وفرت أرضية مناسبة لقيام مجلس عمان بجناحيه: الدولة والشورى، للقيام بدورهما التشريعي والرقابي على الوجه الأكمل، معربين عن تقديرهم العميق لما حققته السلطنة في هذا الجانب، الأمر

أصحاب المعالي رؤساء المجالس التشريعية الخليجية أثناء جلسات الاجتماع

الذي يُعد نقلة نوعية وتطبيقاً عملياً لمفهوم الحكم الرشيد الذي تميزت به مسيرة الشورى في سلطنة عُمان منذ فجر النهضة العمانية المباركة تحت قيادة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه.

وأشاد اصحاب المعالي والسعادة بالقرار التاريخي لصاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر بإجراء انتخابات مجلس الشورى في النصف الثاني من عام ٢٠١٣م.

وكان الاجتماع قد بدأ بكلمة معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ أعرب خلالها عن تهانيه لمعالي رئيس المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة محمد بن أحمد المر، ولمعالي رئيس مجلس الشورى بسلطنة عمان الشيخ خالد بن هلال المعولي، بمناسبة انتخابهما رئيسين لمجلسيهما في البلدين الشقيقين، متمنياً لهما التوفيق والسداد.

كما عبر عن شكره لمعالي الرئيس السابق للمجلس الوطني الاتحادي الإماراتي عبدالعزيز الغرير، على جهوده خلال توليه رئاسة الاجتماع السابق في إنجاح العمل البرلماني الخليجي المشترك، وما نتج عنه من نتائج، ولمعالي رئيس مجلس الشورى العماني السابق الشيخ أحمد بن محمد العيسائي على جهوده ومشاركاته في الاجتماعات السابقة إقليمياً ودولياً.

وأشاد معاليه بالجهود المتصلة التي تبذلها دوماً الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وفي مقدمتها معالي الأمين العام لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، في سبيل النهوض بمستوى ونوعية العمل الخليجي المشترك، سائلاً المولى جلت قدرته أن يكلل اللقاءات والاجتماعات بالنجاح.

وجدد معالي رئيس المجلس التأكيد على موقف المملكة العربية السعودية ووقوفها الدائم مع مملكة البحرين الشقيقة ملكاً وحكومة وشعباً ضد من يريد المساس بأمنها واستقرارها وسلامة مواطنيها، منوهاً بالقرار الحكيم الذي اتخذه قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتواجد قوات درع الجزيرة في مملكة البحرين للحفاظ على المنشآت الحيوية وحماية الكيان البحريني ممن يضمر الشر لهذا البلد العزيز.

وأشار إلى نجاح المبادرة الخليجية في حل الأزمة اليمنية وقال: إن مدينة الرياض شهدت بحمد الله وبمباركة من خادم الحرمين الشريفين التوقيع على مبادرة حل الأزمة السياسية في اليمن الشقيق ونأمل أن يكون هذا التوقيع نهاية لحقبة الصراع وتوتر وبداية لعودة اليمن الشقيق إلى الأمن والاستقرار ليعود اليمن لسابق عهده مهداً للحضارات وعنصراً فاعلاً في حاضر التضامن والتعاون العربي.

وأضاف: إن منطق التطور ومسار التنمية يُوجد أمام مجالسنا مشواراً طويلاً ومسؤوليات عديدة من العمل الخليجي المشترك، ويأتي في مقدمة ذلك ترشيد وتطوير مخرجات مجالسنا من القرارات بما يستجيب لتطلعات المواطن الخليجي، ويعزز من دور مجالسنا في صناعة القرار.

وأزجى معاليه في ختام كلمته الشكر والعرفان إلى أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون نظير دعمهم المتواصل للمجالس التشريعية الشورى والنواب والوطني والأمة بدول المجلس، وعلى مبادراتهم المستمرة لتحقيق تطلعات وآمال شعوب دول مجلس التعاون في حفظ أمنها وتحقيق رخائها، واستمرار تقدمها وازدهارها.

إثر ذلك ألقى معالي رئيس المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة الأستاذ محمد بن أحمد المر رئيس الاجتماع الرابع الذي عقد في أبوظبي، كلمة عبر خلالها عن عميق اعتزازه بهذا الاجتماع الدوري لرؤساء المجالس التشريعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عده أسمى محفل برلماني خليجي مشترك.

وأعرب عن تقديره وتمنياته بالخير للمملكة العربية

- الموافقة على مقترح المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي بإنشاء شبكة معلوماتية برلمانية خليجية

- تكليف مجلسي الشورى والنواب بمملكة البحرين بتقديم تصور بشأن تنسيق السياسة الإعلامية الخارجية للمجالس التشريعية وتقوية العلاقات مع المنظمات الحقوقية

السعودية ملكاً وحكومة وشعباً، مؤكداً أن نجاح الاجتماع الدوري المشترك يقاس بمدى نموه المستمر، وقدرته على تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئ، ومدى قدرته على الاستجابة السريعة لمواجهة التحديات بحيث يصنع الأحداث والمواقف القادرة على تطويع تلك التحديات.

كما ألقيت كلمة معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني ألقاها نيابة عنه مدير عام الإدارة العامة لشؤون المجالس التشريعية والهيئات الاستشارية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عساف العساف، أكد خلالها أهمية هذا الاجتماع الذي يؤمل منه دعم العمل الخليجي في المجال البرلماني وهو المجال الذي باتت دول المجلس تخطو من خلاله خطوات كبيرة، رافعاً أسمى آيات التقدير والامتنان لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله ورعاه، على دعمه المتواصل وغير المحدود، لمسيرة العمل الخليجي المشترك وعلى استضافة المملكة لهذا الاجتماع وما وفرته حكومة المملكة العربية السعودية من إمكانات كبيرة لانعقاده.

ونوه رئيس البرلمان العربي علي بن سالم الدقباسي في كلمته بأهمية الاجتماعات الدورية التي يعقدها رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودورها لتعزيز أواصر العلاقات والروابط الخليجية وصولاً الى التكامل المنشود بين شعوب الخليج، مؤكداً أن البرلمان العربي يدعم مثل هذه التوجهات التي تنعكس بالتالي على تحقق الاتفاق في الرؤى والمواقف ووجهات النظر التي من شأنها تحقيق أمال الشعوب الخليجية.

وأكد الدقباسي، أنه من المهم مشاركة البرلمان العربي خلال أعمال هذا الاجتماع للإطلاع على الرؤية والأنشطة المستقبلية، منوهاً بأن الموقف الخليجي موحد ومنسجم ومؤثر ومن المهم التنسيق المستمر لزيادة فاعليته لتحقيق مصالحه المشتركة، ومصالح الأمتين الإسلامية والعربية ، مستعرضاً أمام رؤساء المجالس التشريعية أهم الأعمال والإنجازات التي حققها البرلمان العربي خلال الفترة الماضية.

تعليمنا هو قضية الجيل.. وهو أزمته

• أ. إحسان جعفر فقيه

إن مشاكل التعليم المختلفة لا تكاد تنتهي، ولا يبدو أنها تحل، بالرغم من استئثار قطاع التعليم بما يفوق الـ٢٦٪ من الميزانية السنوية للإنفاق الحكومي.

سلسال لا يكاد ينقطع: فمن ضعف تأهيل المعلمين وتسربهم، إلى تهالك بعض المدارس المستأجرة، إلى تهافت المقررات التي باتت لا تثق أي من جامعاتنا بمخرجاتها، فضلاً عما يتكشف سنوياً من تخبط في المقررات يصل لحد التصادم مع سياسة الدولة، كل ذلك يعيدنا إلى نفس الموال ويفتح باب الأسئلة مجدداً.

فكيف نتوقع من الجهاز المسؤول عن التعليم في بلادنا أن ينجح في المهمة المناطة به، إذا كان غير قادر على إدارة ذاته؟

كيف نثق في قدرة وزارة التربية والتعليم على "تعليم" أبنائنا وبناتنا أساسيات التفكير الحر السليم، والقدرة على اتخاذ القرار ومواجهة العالم بثقافاته المتنوعة بناء على مبادئ الوسطية والتسامح التي ننادي بتبنيها، إذا كان بعض منسوبي هذه الوزارة يصر على تلقين كل ما يناقض تلك المعاني؟

كيف يمكن لطلابنا أن يحترموا معلميهم، إذا كان المقرر الذي يدرسه المعلم لا يحترم ذكاء الطالب ولا عقله، فكأنه صندوق فارغ يمكن لأي كان أن يعبئه بما يشاء؟

هل تعمل الوزارة ضمن إطار خطة الحكومة؟ فلماذا إذن تناقض المشروع الحكومي في مناهجها؟ وتلمز من طرف خفي برنامج الابتعاث وسواه؟

إن المسألة ليست مجرد إهمال اعترف به الناطق الرسمي للوزارة، ولا هو استهتار فج بعقول أبنائنا وبناتنا وأوقاتهم، فتطبع لهم المقررات وتوزع عليهم ثم لا يلبث أن يكتشف أحدهم خطأ هنا وهناك ليسحب الكتاب ويعدل ويوزع ثانية. المشكلة ليست في غياب الخطط والإستراتيجيات.. فهي موجودة تنوء بحملها أرفف المكاتب والأرشيفات في كل دائرة وجهاز حكومي.

المشكلة الحقيقية هي في وجود جهاز غير قادر على التطبيق والتنفيذ. وغير قادر على إقناع منسوبيه قبل كل أحد بقبول العمل بالخطة التي اعتمدها أعلى جهاز حكومي بالدولة. بدليل وجود من يدس في المقرر الحكومي لينقض المشروع الحكومي. فإن كان ذلك بعلم الوزارة فتلك مصيبة، وإن كان في غفلة منها فالمصيبة أعظم. وهو على كل يدل على تسيب فادح في استثمار ثروة الوطن البشرية.

إن استقلال سياسة التعليم وتفعيلها على أرض الواقع هو من استقلال الدولة. نجاح التعليم دليل الأمة الناجحة، والعكس صحيح. ومن المؤسف أنه بعد مرور سنوات على إنطلاق مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم.. ورصد تسعة مليارات ريال له فإننا لم نلمس في أي من التقارير التي ترفع لهذا المجلس ما يشير إلى تطبيق عناصر هذا المشروع أو جني ثماره.

إن المسألة أكبر من مجرد غلطات عابرة، وأكبر من مجرد إستراتيجية غير منفذة. بل إنها مسألة بوصلة مفقودة. إذ يجب على كل فرد يعمل تحت مظلة وزارة التربية والتعليم أن يعرف جيداً أن المدرسة في عصر الألفية الثالثة لم تعد مجرد كتاب.. وأن جزيرة العرب في عصر الفضائيات والإنترنت لم تعد تفصلها عن باقي العالم بحار شاسعة وصحاري مقفرة. وأن زمن التلقين والوصاية والتحكم بالعقول قد ولى. أبناؤنا اليوم يدركون من أحوال الدنيا قدر ما يدرك البالغون. إننا لن نستطيع أن نكذب عليهم أو نخدعهم ببضع صور مختلفة للعالم الخارجي. ومن يظن أنه قادر على فعل ذلك فإنما يخدع نفسه، ويخسر ثقة الجيل بأسره.

نعم.. إنها قضية الجيل، تعليمنا هو قضية الجيل وهو أزمته، إنه هو الخصم وهو الحكم، هو الدواء وفيه الداء.

ونحن هنا نتساءل: إلى متى تظل عربة التعليم متهالكة؟ ومتى ستستقيم خطوط مسارها؟ لا سيما وقد أعلن سمو الوزير في غير مناسبة أنه سيكرس أقلامه الملونة ليقوم مسارها، ويزيل المتعطل من أجزائها. فمتى يتحقق ذلك؟

نرجو أن يكون في القريب العاجل، ويرجو ذلك قبلنا ملايين من أبناء هذا الوطن، والله من وراء القصد.

• عضو مجلس الشورى

سمو ولي العهد الأمير نايف بن عبدالعزيز في افتتاح مشاريع الاتصالات بالمشاعر المقدسة

أول رئيس لشركة الاتصالات السعودية المهندس عبدالرحمن اليامي في حوار مع «الشورى Ash-shura»:

تجربتي في الشورى ثرية ووالدي غيّر اتجاهي بعيداً عن الطب

حوار: منصور العساف

أكد المهندس عبدالرحمن بن أحمد اليامي أن تعيينه في مجلس الشورى عام ١٤٢٢هـ كان تغييراً مهماً في حياته، فبعد سنوات طويلة في العمل التنفيذي والإداري انتقل إلى عمل جديد يختلف في طبيعته ونوعيته الرقابية والتشريعية، وأضاف إن العمل تحت قبة المجلس تتيح لعضو المجلس الفرصة لتوسيع خبراته في شتى المجالات، وهي تجربة يندر أن تتاح للشخص في أي مكان آخر.

وقال إن الابتعاث للدراسة بالخارج كان مرحلة مهمة في حياته مؤكداً على دور الوالد يرحمه الله في بناء شخصيته مما دفعه إلى التفوق والنجاح في حياته.

وتحدث المهندس اليامي عن تجربته الناجحة بالعمل في شركة الاتصالات السعودية حتى تعيينه كأول رئيس للشركة بعد الخصخصة.

مع صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل ومعالي وزير الاتصالات سابقاً د. علوي كيال

• هل لك أن تحدثنا عن بداياتك وما تذكره من مراحل حياتك الأولى؟

ولدت ببلدة الصور بالحارث التابعة لمنطقة مكة المكرمة في ١٣٧٥/١/١٥هـ، حيث كان يعمل والدي الشيخ أحمد محمد اليامي يرحمه الله مديراً ورئيساً لفرع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعد أن تخرج من دار الحديث بمكة المكرمة، وكان له يرحمه الله دور فاعل في نشر العلم وتربية جيل من أبناء المنطقة، ما زال الكثير منهم يساهم في خدمة وطنه في العديد من الجامعات ومواقع المسؤولية.

كما عمل يرحمه الله في مرحلة لاحقة في سلك القضاء وساهم في إرساء العدل وحل الكثير من الخلافات القبلية المزمنة حيث كان يجمع بين العلم الشرعي والعرف القبلي والمقدرة على إقناع الخصوم وتذليل الكثير من الصعوبات. كما ساهم في توطين البادين بمحافظة الطائف.

وقد تنقل لظروف عمله بين مكة المكرمة وينبع البحر والطائف إلى أن استقر به الأمر في آخر سنوات حياته يرحمه الله رئيساً لمحكمة تربة جنوب مدينة الطائف. ولذلك قضيت بداياتي بالتنقل بين هذه المدن، مما ساهم في تنوع وإثراء ثقافتي مع تنوع الثقافة بين الأعراف القبلية وكذلك عادات المدن ذات الثقافات والعرقيات المختلفة كمكة المكرمة.

وكان لوالدي يرحمه الله التأثير الأكبر في رسم ملامح شخصيتي بما جمع من خلفية شرعية وثقافة عصرية وحضور اجتماعي مميز، وبعد أن أنهيت المرحلة الثانوية ترددت بين دراسة الطب بجامعة الرياض في ذلك الوقت أو الابتعاث إلى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة

عملي في مكة المكرمة مثل تحدياً كبيراً لأسباب كثيرة

هندسة الاتصالات، فشجعني رحمه الله على دراسة الهندسة في أمريكا.

• تختلف ظروف الابتعاث بين دارس وآخر، فكيف كان الأمر معك؟

تلقيت دراستي الجامعية في جامعة ولاية مشتجن الأمريكية بمدينة إيست لانسج، في تخصص الهندسة الكهربائية، أما مرحلة الدراسات العليا فكانت بجامعة كلورادو بمدية بولدر في مجال هندسة الاتصالات.

وكانت تلك المرحلة من المحطات الهامة في حياتي، حيث عاصرت فيها الكثير من التجارب العملية والاجتماعية بالإضافة إلى التحصيل الأكاديمي والعلمي وقد تزوجت في بداية تلك الفترة وكان لزوجتي حفظها الله دور محوري في بلورة ملامح تلك المرحلة وما بعدها من مراحل حياتي، لما تتميز به من خلق عال وصبر ومثابرة ومثالية ساعدت على استقرار الأسرة وتربية الأبناء، وواصلت تعليمها معي وأنجبت لي خمس بنات وفقنا

في اجتماع المؤتمر البرلماني
الدولي لتقنية المعلومات

مع رئيس إحدى شركات
الاتصالات العاملة في
مشروعات بالمملكة

ما يناقش تحت قبة المجلس يزيد من خبرات عضو مجلس الشورى

الله إلى تربيتهم أحسن تربية وكلهن أكملن دراستهن الجامعية وبعضهن يكملن دراستهن العليا، وقد رزقنا الله لهن جميعاً أزواجاً صالحين أعتبرهم بمثابة أبنائي، ولنا منهن ١١ حفيداً وحفيدة.

وفي المرحلة الجامعية انخرطت في الكثير من الأنشطة الطلابية والاجتماعية في الجامعة وكان لذلك أثر كبير في تجربتي الشخصية، فقد تعرفت بزملاء أعزاء من داخل المملكة وخارجها، بيننا روابط أخوة صادقة وعلاقات اجتماعية مميزة، وعملنا سوياً في برامج إسلامية وبناء مركز إسلامي بجانب الجامعة، يعد من أول المراكز الإسلامية التي بنيت بجهود مشتركة ومتسقة بين الطلبة الدارسين والجالية الإسلامية المستوطنة، وما زال المركز يقوم بدوره في خدمة الطلبة والجالية الإسلامية ونشر الدعوة حتى يومنا هذا.

• كيف وجدت نفسك في العمل البرلماني بعد تعيينك عضواً في مجلس الشورى عام ١٤٢٢ هـ؟

تشرفت باختياري عضواً لمجلس الشورى ضمن تشكيلة المجلس للدورة الثالثة عام ١٤٢٢هـ مع كل ما يحمل ذلك من تغيير في طبيعة العمل، فبعد سنوات طويلة في العمل التنفيذي والإداري انتقلت إلى عمل جديد يختلف تماماً في طبيعته ونوعيته الرقابية والتشريعية وكان وما زال لي شرف مزاملة نخبة منتقاة من صفوة المجتمع من جميع مناطق المملكة وعلى أعلى المستويات من التأهيل والخبرة والخلق.

الابتعاث مرحلة مهمة في حياتي مررت فيها بالكثير من التجارب العملية والاجتماعية والتحصيل الأكاديمي

إيرادات شركة الاتصالات بعد الخصخصة ارتفعت من ٨ إلى ٢٢ مليار ريال في الثلاث سنوات الأولى إبان ترأسي للشركة

وتحت قبة المجلس نناقش تقارير الجهات الحكومية المختلفة بالإضافة إلى الأنظمة المقترحة والاتفاقيات الدولية، مما يتيح للعضو الفرص لتوسيع خبراته في شتى المجالات، وهي تجربة يندر أن تتاح للشخص في أي مكان آخر.

• كرئيس للجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات وللجنة الصداقة البرلمانية الثانية، كيف يتنوع العمل ويختلف في هاتين اللجنتين؟

العمل مختلف تماماً، فمن خلال عضويتي في لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات وترأسي لها لمدة أربع سنوات ساهمنا وزملائي في دراسة الكثير من التقارير الحكومية والأنظمة والمعاهدات التي تتعلق

في اجتماع متابعة أعمال الحج بالمدينة المنورة

بمجال تخصص اللجنة وتبني المجلس كثير من توصيات اللجنة وأصدر بها قرارات ساهمت في دعم وتطوير هذا القطاع، فالعمل هنا داخلي يشمل قضايا ومسائل داخل المملكة.

أما من خلال ترأسي للجنة الصداقة البرلمانية الثانية فالعمل هنا متعلق بلجان الصداقة في البرلمانات الدولية، وقد قمت وزملائي باللجنة بالكثير من الأنشطة لتوطيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى وبرلمانات الدول الشقيقة والصديقة التي تقع ضمن اهتمامات اللجنة وقد زارت اللجنة برلمانات عدة دول مما ساهم في دعم العلاقات معها بشكل عام والبرلمانية بشكل خاص. كما تشرفت بالمشاركة وترأست العديد من وفود مجلس الشورى للمشاركة في مؤتمرات برلمانية دولية.

• نعود للمراحل الأولى من حياتك وبعد العودة من الابتعاث، كيف سارت حياتك العملية وهل اتفق العمل مع الدراسة؟

نظراً لابتعاثي من قبل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (وزارة البرق والبريد والهاتف سابقاً) فقد باشرت عملي بعد تخرجي بالوزارة ذاتها كمهندس اتصالات بمنطقة الطائف للاتصالات لفترة وجيزة كلفت بعدها بالعمل مديراً لمنطقة الطائف للاتصالات، ثم مديراً لإدارة التلكس بالمنطقة الغربية فمديراً للشؤون المالية

ساهمت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بالمجلس في دعم وتطوير القطاعات الواقعة ضمن اختصاصها

لجان الصداقة البرلمانية تعمل على توطيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى وبرلمانات الدول الشقيقة والصديقة

والإدارية، بعدها أينعت ثمرة أخرى من قبل الوزارة لإكمال دراستي العليا في مجال هندسة الاتصالات في جامعة كلورادو، وبعد إتمام دراستي عدت وعملت بإدارة الاتصالات السلكية بالوزارة بالرياض. وقد شاركت خلال تلك الفترة في عدة مؤتمرات دولية تحت مظلة الاتحاد الدولي للاتصالات.

ثم انتقلت للعمل مديراً لإدارة هندسة الشبكة والإنشاءات بالاتصالات السعودية فمديراً لإدارة المناقصات والعقود بالإضافة إلى عملي السابق مما أضاف لي خبرة في المجال المالي والإداري الحكومي، بالإضافة إلى نظام الشركات، حيث كنا نعمل جنباً إلى جنب مع مدراء كنديين من شركة (يل كندا) والتي تعاقدت معها الوزارة في تلك الفترة، تهيئة لتحويل الاتصالات السعودية إلى شركة تعمل على أسس تجارية، وقد هيأني كل ذلك للعمل الذي كلفت به لاحقاً كمدير عام للمنطقة الجنوبية للاتصالات، حيث عملت مع زملاء أعزاء وعلى مستوى عال من الكفاءة والإخلاص على تنمية وتطور البيئة الفنية والإدارية لقطاع الاتصالات في مدن وقرى المنطقة الجنوبية للمملكة. بعدها تم نقلي إلى مدينة جدة وعينت على وظيفة مدير عام الاتصالات بمنطقة مكة المكرمة، وكانت تلك نقل نوعية في حجم وطبيعة العمل.

• هل اختلف العمل في مكة المكرمة عنه في المناطق الأخرى؟

نعم، فزيادة على كون منطقة مكة المكرمة هي الأكبر كثافة سكانية في المملكة فهي مقر للحكومة لفترات طويلة من أيام السنة، بالإضافة إلى الحركة التجارية الضخمة واستضافتها لملايين المسلمين من حجاج ومعتمرين طوال أيام السنة.

كل ذلك مثل تحدياً كبيراً لتوفير خدمات اتصالات حديثة على أعلى مستوى لتلبية كل هذه المتطلبات، وبعد أكثر من ثلاث سنوات من العمل الدؤوب وكثير من المساعي تكللت بالنجاح بفضل الله.

• كيف استقبلت قرار تعيينك كأول رئيس لشركة الاتصالات السعودية بعد الخصخصة؟

كان ذلك تحد جديد لقيادة أول تجربة تخوضها المملكة لتخصيص هذا القطاع المهم (قطاع الاتصالات). وما زلت أنظر باعتزاز كبير لمساهمتي وزملائي بالشركة في نقل قطاع الاتصالات في المملكة نقلة نوعية في خلال سنوات قليلة حيث تمكنا خلالها من إنجاح أول تجربة تخصيص لقطاع عام، وقد نما هذا القطاع وانتشرت خدماته وتنوعت بطريقة غير مسبوقة وأضحى مكوناً أساسياً في الناتج المحلي. وأذكر على سبيل المثال فقط أن إيرادات الشركة ارتفعت خلال الثلاث سنوات الأولى منذ قيامها من ٨ إلى ٢٢ مليار ريال.

المجالس البلدية وأولويات العمل

• د. حامد الورده الشراري

نقدم أحر التهاني للفائزين بانتخابات المجالس البلدية والذين تم اختيارهم. لا شك أن العمل المنهجي المبني على خطط تنفيذية وواقعية وشفافة للجميع، هو مطلب للجميع. لذا، أحببت أن أشارك إخواني الفائزين والمعينين ببعض الأفكار التي ربما أن تساهم بوضع إطار لعملهم المستقبلي في بداية ممارستهم لمهامهم المنوطة بهم. خلال الربع الأول من العام الأول من هذه الدورة، اقترح ان يتم التالي:

تكريم الاعضاء السابقين نظير ما قدموا في مرحلة التأسيس، والذي كان غالبتهم -ان لم يكن الجميع- متحمسين للعمل البلدي المثقل بالمعوقات في سبيل تحقيق ما انيط بهم من مسئوليات، وكذلك تحقيق رغبة ناخبيهم بالرغم من حداثة التجربة وثقل المسئولية.

الانطلاق من حيث انتهاء المجلس السابق من خلال مراجعة جميع قرارات المجلس السابقة، التي لم تنفذ أو لم يكتمل إنجازها، وتنقيحها واستخلاص القرارات النوعية وذات النفعية العامة والتي ممكن تنفيذها على أرض الواقع أو تطويرها وتنفيذها حسب الإمكانية المالية والفنية.

بالتزامن مع الفقرة السابقة، مقابلة مجموعات من الأهالي المشهود لهم بالكفاءة والذين يمثلون أحياء الدوائر الانتخابية أو أن تقسم المدينة ليتحقق مقابلة اكبر عدد من ممثلي الأهالي، فمثلاً مدينة ذات حجم متوسط وعدد سكانها (١٠٠،٠٠٠ نسمة) تقسم لخمسة أقسام. ويحضر في الاجتماع معهم أعضاء المجلس مستمعين ومدونين لمطالبهم.

استخلاص النقاط المهمة والمشتركة التي من الممكن تطبيقها من ما طرحه الأعضاء في برامجهم الانتخابية خلال حملتهم الانتخابية.

من ما استخلص من الفقرات السابقة (٢، ٣، ٤)، ترسم خطة تنفيذية أولية قابلة للتطبيق مع ذكر المعوقات التي من الممكن أن تعيق العمل مع وضع الحلول المناسبة لها، وعرضها للمواطنين من خلال الوسائل الإعلامية المحلية المرخص لها –كمنتديات المدينة أو المحافظة أو المركز على شبكة الإنترنت- لمعرفة رأي المواطنين فيها.

الاجتماع مع جميع ممثلي الأهالي- كما في الفقرة٢- وعرض الخطة عليهم ومناقشتها معهم والطلب منهم كتابة ملاحظاتهم على الخطة للمجلس خلال أسبوع من تاريخ الاجتماع.

صياغة الخطة بصورة نهائية للسنوات الأربعة القادمة ووضعها على المنتديات المحلية المرخص لها –المنتديات على شبكة الانترنت- لإطلاع الجميع والبدء بتنفيذها.

بعد نهاية العام الأول تراجع الخطة وتقيم ومن ثم تعرض على المواطنين أو في المنتديات الإلكترونية المحلية المرخص لها شاملة نسبة الإنجاز من ما خطط له مع ذكر المعوقات وحلولها - إن وجدت- ليكونوا على إطلاع بما يجري.

أرى أهمية الاستفادة ممن خدموا في المجالس البلدية السابقة والمشهود لهم بالتميز والجد بالعمل والرؤية الثاقبة وبصمة واضحة بالدورة السابقة كمستشارين، وكذلك أن تكون القرارات نوعية وقليلة العدد لإمكانية تنفيذها، فالعبرة ليست بالكم وإنما بالكيف. بالتأكيد، لا يمكن أن يتحقق كلما ما يُطمح له في هذه الدورة ولكن المهم أن يقدم أعضاء المجلس ما يرضي من وثق بهم وأعطاهم صوته، وما تصبوا له قيادتنا الرشيدة- حفظها الله- في خدمة ورفعة الوطن والمواطنين.

هذه الأفكار طرحتها لعلها أن تطبق أو تفضي لأفكار أكثر نجاعة، مرة أخرى نهنئ إخواننا الفائزين بالانتخابات وممن تم اختيارهم من قبل الدولة الذين هم أهلا للثقة- إن شاء الله-، والله من وراء القصد.

• عضو مجلس الشورى

رأس مجلس الشورى في اجتماع عمومية الاتحاد البرلماني الدولي

رئيس المجلس يزور أوكرانيا ويؤكد على دور مجلس الشورى والبرلمان الأوكراني في تنمية العلاقات بين البلدين

• تغطية: فيصل الشدي

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد إبراهيم آل الشيخ حرص المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - على الوقوف إلى جانب المنكوبين والمحتاجين والمصابين في أقطار العالم بما يخفف المصاب عنهم ويقلل من معاناتهم .

جاء ذلك في مداخلة لمعاليه على أعمال البند الطارئ الخاص بإغاثة الشعب الصومالي ضمن جدول أعمال الجمعية العامة للإتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في العاصمة السويسرية مؤخراً.

ولفت رئيس مجلس الشورى النظر إلى الدور الكبير الذي يمثله الاتحاد البرلماني الدولي على خريطة العمل البرلماني وما يتيحه هذا الاجتماع والاجتماعات المماثلة من فرص للحوار البناء الهادف إلى بناء عالم جديد يقوم على التكامل والتعاضد لمواجهة المستقبل، عبر الاحترام المتبادل والعمل على خدمة الإنسانية جمعاء.

جاء ذلك خلال مشاركة وفد مجلس الشورى في الاجتماع الخامس والعشرين بعد المائة للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في العاصمة السويسرية بيرن. وشارك المجلس أيضاً في أعمال الاجتماعين التنسيقيين لاتحاد أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي والمجموعة العربية الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي.

واستهلت أعمال الجمعية بانعقاد جلسات مجلس الاتحاد حيث تمت مناقشة عدد من انشطة الاتحاد خلال الفترة الماضية ولجانه الدائمة، كما ناقش المجتمعون تقارير الأمين العام للاتحاد بشأن الوضع المالي، واستراتيجية عمل الاتحاد في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ وحتى العام ٢٠١٦.

وكانت رئيسة مجلس الحكم الاتحادي السويسري ميشلين كالمي ري قد افتتحت أعمال الجمعية العامة للاتحاد، معربة عن أملها أن تكون الدورة علامة بارزة في سياق موجة التحديات التي تواجه الدول والمجتمع الدولي على مختلف الصعد التي يتناولها عمل الاتحاد.

من جهته قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في كلمة ألقاها في حفل الافتتاح أن الأمم المتحدة تبذل جهودها مع مختلف دول العالم لمساعدة الدول التي تمر بمخاض نحو التحول الديمقراطي، مؤكدا حرص المنظمة الدولية على انتهاج مسعى جديد نحو التحول إلى الدبلوماسية الوقائية للحفاظ على الأمن والسلام

آل الشيخ: المملكة قدمت أكثر من خمسمائة مليون ريال لمنكوبي المجاعة في الصومال

الدوليين وتحقيقه في النزاعات حول العالم.

حضر حفل الافتتاح رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ثيو بن غوريراب وعدد من المسؤولين السويسريين. كما حضره سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الاتحاد السويسري وليشتنشتاين حازم محمد كركتلي.

تشارك المملكة العربية السعودية ممثلة في مجلس الشورى ويرأس وفد مجلس الشورى معالي رئيس المجلس الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ الذي

وقد تم خلال الإجتماع انتخاب رئيس جديد للاتحاد البرلماني الدولي هو عبدالواحد الراضي رئيس مجلس النواب المغربي بعد حصوله على ١٣٧ صوتاً مقابل ١٣٠ صوتاً لمنافسته الإندونيسية نور علي سقاف عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد.

وقد شهد اجتماع الاتحاد البرلماني حضوراً سعودياً مميزاً تمثل في رئاسة عضو المجلس وعضو الاتحاد صالح بن عيد الحصيني اللجنة الدائمة الثانية للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة التي تضم جميع الدول الأعضاء، كما شارك عضواً في الإدارة العليا للمؤتمر التي تضم رئيس الاتحاد ونائبه وأعضاء اللجنة

جانب من جلسة المباحثات المشتركة مع رئيس البرلمان الاوكراني

آل الشيخ يجيب على أسئلة الصحفيين في كييف

التنفيذية.

وأكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ حرص المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله – على الوقوف بجانب بشكل عاجل مع المنكوبين والمحتاجين والمصابين في أقطار العالم بما يخفف المصاب عنهم ويقلل من معاناتهم، اهتماماً منها بالجوانب الإنسانية وانطلاقاً من مبادئها التي تأسست على نهج الدين الإسلامي الحنيف.

وأوضح معاليه أن حكومة المملكة العربية السعودية قد سارعت بتوجيهات كريمة من خادم الحرمين الشريفين إلى الاستجابة للنداء الدولي الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة إثر تعرض دولة الصومال الشقيقة لجائحة الجفاف والمجاعة.

وبين معالي رئيس مجلس الشورى أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز – حفظه الله – قد أمر بتقديم تبرع فوري بقيمة ستين مليون دولار في شهر يوليو الماضي، حيث تم إيصال مبلغ خمسين مليون دولار إلى منظمة الغذاء العالمي، وعشرة ملايين دولار عن طريق منظمة الصحة العالمية، إضافة إلى تقديم خمسمائة طن من التمور.

رئيس المجلس: المملكة حريصة على دفع مسيرة التعاون مع أوكرانيا في مختلف المجالات

وفد المجلس أثناء المشاركة في اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي

وأبرز معاليه نداء خادم الحرمين الشريفين وفتحه – حفظه الله – المجال لشعب المملكة العربية السعودية للتبرع لشعب الصومال الشقيق عبر تنظيم حملة شعبية إغاثية، مما أثمر عن تقديم ثلاثمائة وثلاثين مليون ريال وما يقرب من أربعمائة طن من المواد الغذائية وإرسال ٢٤ طائرة محملة بالمواد الإغاثية والأدوية تسلمتها المفوضية السامية للاجئين، إضافة إلى تقديم خمسة آلاف خيمة إيواء، كما تعهدت الحملة بحفر ١٥٠ بئراً ارتوازياً في الصومال وذلك ما معدله ٢٥٪ مما تعهدت به الدول والمنظمات المشاركة.

ولفت معاليه النظر إلى أن المملكة قد أسهمت بمبلغ ١٣ مليون دولار لتشغيل مستشفى بنادر المستشفى المركزي في مقديشو وذلك بالتعاون مع منظمة أطباء عبر القارات ووزارة الصحة الصومالية، كما قامت بإيفاد ٢٠ طبيباً سعودياً إلى الصومال للوقوف على الوضع الصحي وتقديم العلاج اللازم وإجراء العمليات الجراحية.

وأبان معاليه في ختام مداخلته أن المملكة تسعى إلى إعداد برنامج تنموي يساعد على عودة النازحين الصوماليين جراء موجة الجفاف والمجاعة إلى مدنهم وقراهم من خلال برامج زراعية وتنموية وتطويرية تسهم في التخفيف من معاناتهم وأوضاعهم المأساوية.

وقد اختتم الاتحاد البرلماني الدولي أعمال دورته بإقرار مشاريع القرارات المقدمة من لجانه الدائمة والتي ناقشت على مدى يومين تقرير اللجنة الدائمة الأولى للسلام والأمن الدوليين حول تعزيز وممارسة الحكم العادل بوصفه وسيلة دفع عجلة السلام والأمن، وتقرير اللجنة الدائمة الثانية للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة بشأن رفع قيود التحكم في الأجندات الدولية وانعكاساتها الاقتصادية، وتقرير اللجنة الدائمة الثالثة

للديمقراطية وحقوق الإنسان الذي يتناول دور البرلمانات في مواجهة التحديات الرئيسة لتأمين صحة النساء والأطفال تمهيداً لصياغتها بشكل قرارات في دورة الاتحاد القادمة المزمع عقدها في شهر ابريل القادم في اوغندا.

من جهة أخري قام فد منمجلس الشورى برئاسة معالي رئيس المجلس بزيارة رسمية إلى جمهورية أوكرانيا حيث استقبل الوفد في العاصمة كييف دولة رئيس الوزراء في جمهورية أوكرانيا ميكولا أزاروف الذي عبر معاليه عن تطلع بلاده لفتح مزيد من آفاق التعاون مع المملكة في مختلف المجالات وبخاصة ما يتعلق بالتبادل الاستثماري والتجاري نظراً لما يتمتع به البلدين الصديقين من إمكانات كبيرة.

من جانبه نقل معالي رئيس مجلس الشورى تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - لفخامته وللشعب الأوكراني الصديق، مؤكداً حرص المملكة العربية السعودية على دفع مسيرة التعاون السعودي - الأوكراني وفتح المجال أمام فرص العمل المشترك في المجالات كافة. وتبادل الطرفان وجهات النظر بشأن العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية ودعم التنسيق البرلماني بين البلدين.

حضر الاستقبال سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية أوكرانيا جديع بن زبن الهذال.

من جهة أخرى ثمن معالي رئيس البرلمان في جمهورية أوكرانيا (في أم ليتفين) الجهود الكبيرة والمساعي الحثيثة التي يبذلها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -، وحرصه الدؤوب لتحقيق السلام والأمن والاستقرار والرخاء لكافة شعوب العالم، مؤكداً اعتزاز بلاده بما يجمعها من علاقات صداقة وطيدة مع المملكة.

وبحث معاليه خلال جلسة مشتركة عقدها بمقر البرلمان في العاصمة كييف مع معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وبحضور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى أوكرانيا، سبل تدعيم العلاقات التي تجمع البلدين الصديقين في شتي المجالات، مبينا أن تلك العلاقات على مختلف الأصعدة والمستويات تشهد تنامياً وتطوراً مستمرين.

من جانبه أوضح معالي الدكتور آل الشيخ أن على مجلس الشورى والبرلمان الأوكراني مسؤولية وجهداً مضاعفين لترسيخ وتنمية العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية والاستثمارية والسياحية والبرلمانية وغيرها.

معالي الرئيس يدون كلمة في سجل كبار الزوار في البرلمان الاوكراني

وأكد معاليه حرص المملكة على المحافظة على علاقاتها مع أصدقائها لافتا إلى أن المملكة تحتفظ بعلاقات ود وصداقة مع جميع الدول وتحرص على تعزيز علاقتها مع جمهورية اوكرانيا الصديقة حيث أن هناك الكثير من المصالح التي تربط بين البلدين الصديقين وشعبيهما.

وجرى بحث الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، واستعراض مسيرة التعاون في شتى المجالات، وتبادل وجهات النظر بشأن تعزيز التعاون في مجالات الزراعة والتعليم والتنمية والاستثمار وتبادل الخبرات التعليمية، كما ناقش الجانبان سبل تعزيز التعاون الثنائي على الصعيد البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان الأوكراني، وتفعيل دور لجان الصداقة البرلمانية في المجلسين بما يعود بالنفع على البلدين والشعبين الصديقين.

وقد أعرب معالي رئيس مجلس الشورى في تصريحات صحفية - عقب جلسة المباحثات - عن تقديره للبرلمان الأوكراني على دعوته لزيارة أوكرانيا، للعمل على بث روح جديدة في مسيرة التعاون الثنائي بين البلدين، مؤكداً أن تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين سيعمل على تعزيز العمل المشترك.

من جانبه قال رئيس البرلمان الأوكراني أن البرلمان سيسعى خلال الفترة المقبلة للموافقة على العديد من اتفاقيات التعاون بين البلدين التي تتناول في موضوعاتها اوجه متعددة من مجالات العمل والتعاون المشترك، بعد ان وافق مؤخراً على اتفاقية للتعاون مع مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في مجال الفضاء وعلومه، واعتبر معاليه أن ذلك ينمح المزيد من الفرص للتعاون بين البلدين.

عضو المجلس الحصيني يرأس اللجنة الدائمة الثانية للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة بالبرلمان الدولي

إلى ذلك اجتمع معالي رئيس مجلس الشورى في مقر وزارة الخارجية بكييف بمعالي وزير الخارجية في جمهورية أوكرانيا كي أي جرايتشيتشينكو.

وأبدى وزير الخارجية الأوكراني خلال الاجتماع سعادته بما وصل إليه مستوى التعاون والتفاهم بين البلدين، وقال « إننا يجب أن نستثمر تلك العلاقات لبذل المزيد من الجهود لإحلال السلام والأمن الدوليين في المنطقة والعالم، مؤكداً أهمية تعزيز العلاقات البرلمانية بين البلدين بما ينعكس إيجاباً على مسار التعاون والتفاهم السعودي الأوكراني في جميع المجالات.

من جهته أوضح معالي رئيس مجلس الشورى أن المملكة تربطها علاقات جيدة ومتميزة مع جمهورية أوكرانيا في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية مشدداً على حرص المملكة على تنمية وتوثيق أواصر هذه العلاقات لما فيه مصلحة البلدين الصديقين وشعبيهما.

كما جرى خلال الاستقبال بحث عدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

رافق رئيس مجلس الشورى خلال زيارته لأوكرانيا عضوا المجلس الدكتور عبد الرحمن المشيقح والدكتور محمد التركي ومدير عام العلاقات العامة والإعلام الدكتور عبد الرحمن الصغير ومدير إدارة المراسم محمد البراهيم.

الأمير نايف بن عبدالعزيز.. الثقة الملكية لصاحب الإنجازات

• أ.د جبريل حسن العريشي

لقد أطل علينا قائدنا وباني نهضتنا خادم الحرمين الشريفين باختيار صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز ولياً للعهد نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية، هذا الاختيار كان بإجماع الأمراء أعضاء هيئة البيعة على تأييد اختيار الملك المفدى لسمو الأمير نايف بن عبدالعزيز، ليكون ولياً للعهد وساعداً أيمن له -أيده الله- في إدارة شؤون الدولة والذي نرى فيه، ويرى فيه الجميع، الحكمة والرأي الصائب السديد.

ومن الجلي الواضح أن لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز سجل حافل بالإنجازات على مدى ستة عقود فكان وما زال خير فارس يقود المهمات الدقيقة والمسؤوليات الجسام، لا تأخذه في الحق لومة لائم، يحقق كل النجاحات، بكل الحزم والفعالية، وبنفس الثوابت الإيمانية والأخلاقية المتماسكة التي عرفت عن هذه القيادة الرشيدة، فسموه صاحب مخزون هائل من المحبة والخبرة والحنكة.

ولقد كان في الثقة الملكية الكريمة لخادم الحرمين الشريفين بتعيين سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز ولياً للعهد ذلك القرار الصائب في دعم واضح لاستقرار المملكة العربية السعودية، وتقدير بيّن للقدرات الكبيرة التي يتمتع بها سموه الكريم في توطيد أواصر التلاحم بين القيادة والشعب بالإخلاص والتفاني وتحقيق الكرامة لكل فرد من أفراد الشعب السعودي العظيم، لقد قيّض الله لهذا الشعب قيادة أمينة تمضي به إلى مزيد من الخير والطمأنينة والتقدم والرخاء، وهذه الثقة الملكية الكريمة بنظرتها الثاقبة اختارت لهذا الشعب أميراً مخلصاً أميناً حكيماً كما عرفناه دائماً فهو امتداد حقيقي لسياسة القيادة الأبوية الحازمة، الحريصة على الأمن والأمان والسهر على مصلحة الأبناء وراحتهم ورفعتهم وعلوهم في العلم والدين. ولقد أبدع في إنجازاته الكثيرة على مر السنوات الماضية، والواقع أن تلك الإنجازات يصعب حصرها؛ ومن أبرزها ما عرف عن سموه في الفترة الأخيرة في تعامله العبقري والأبوي الحازم مع مشكلة الإرهاب، وأصبح تعامل المملكة مع الإرهاب نموذجا عالمياً يحتذي ويشاد به في كل مكان. كما ان الجهود التي بذلها سمو ولي العهد في خدمة الإسلام، وفي مقدمتها السنة النبوية واضحة في جائزة السنة النبوية الشريفة وكذلك الكراسي العلمية. لقد حقق سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز المجتمع الأبوي الذي رسمته وما تزال ترسمه القيادة السعودية في كل زمان ومكان.

ونحن بدورنا نبايعك يا أميرنا على السمع والطاعة في ظل قائد وباني هذا الصرح العملاق خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله حفظه الله وأيده بعونه وتوفيقه، كما نهنئ أنفسنا وإخواننا من أبناء الشعب السعودي الأصيل بهذا القرار الحكيم الذي يدل على حنكة قيادية فريدة نعتز بها، ونهنئ سموه الكريم بهذه الثقة الملكية الغالية التي هو أهل لها، وهنيئاً للشعب السعودي الطموح برائد العبقرية والابتكار، هنيئا لنا بهذا الرجل الذي جنّد نفسه وكل جوارحه وإمكاناته للأمن والأمان في بلادنا المعطاءة، وساهم بشكل فاعل في مزيد من البناء والرخاء. نرفع التباريك لسموه الكريم وللأسرة السعودية الكريمة وندعو الله أن يحفظ بلادنا وأمنها واستقرارها، وأن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وبقية المسؤولين في قيادتنا الرشيدة إنه سميع مجيب، كما نسأله سبحانه أن يتغمد فقيدنا بالمغفرة وأن يجبر مصابنا، وأن يعين قادتنا على متابعة المسيرة، مسيرة الخير والنماء، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

• عضو مجلس الشورى

رئيس هيئة حقوق الإنسان يستقبل رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الفرنسية

استقبل معالي نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين بمقر الهيئة في الرياض رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الفرنسية جان كلود غيبال، والوفد المرافق له.

وأكد معاليه ترحيب المملكة بكل تعاونٍ يهدف إلى حماية حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن العمل الأممي في مجال حقوق الإنسان قائم على مبدأي التشاور والتعاون، وأن المملكة ماضية قدماً في هذا التعاون مع مراعاتها لما تتمتع به من قيم ومبادئ منبثقة عن الشريعة الإسلامية السمحة. وبين أن إسهامات المملكة في هذا المجال فاعلة، وكان آخرها مبادرة خادم الحرمين الشريفين للحوار بين أتباع الأديان والحضارات، مشيرا إلى ما خلص إليه

مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – يونيسكو – في عام ١٩٦٦م من أن " لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها والمحافظة عليها، وأن هذه الثقافات مهما تعددت تعد تنوعاً خصباً وتمثل جزءاً من التراث الذي يشترك في ملكيته جميع البشر ".

واستعرض معاليه للجانب الفرنسي أساليب عمل هيئة حقوق الإنسان في المملكة والمهمات المنوطة بها بموجب تنظيمها، وأبرز ما ورد في تقرير المملكة عن حالة حقوق الإنسان فيها المقدم وفق آلية الاستعراض الدوري الشامل (UPR) لمجلس حقوق الإنسان في فبراير ٢٠٠٩م، وقدم صورةً واسعة عن حقوق الإنسان في المملكة في معرض إجابته على سؤال الجانب الفرنسي عن حالة حقوق الإنسان في المملكة.

وأشاد الجانب الفرنسي بعمل الهيئة وما تقوم به من أعمال، مبدياً إعجابه بالصلاحيات الممنوحة لها بموجب تنظيمها. كما طرح بعض الاستفسارات حول مهام الهيئة وأبرز ما قامت به من أعمال وقد أجاب عليها الجانب السعودي.

انتخابات مجلس الشورى القطري في عام ٢٠١٣م

قرر أمير دولة قطر سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إجراء انتخابات لمجلس الشورى القطري خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٣م. جاء ذلك خلال افتتاحه لأعمال دور الانعقاد العادي الأربعين لمجلس الشورى في العاصمة القطرية الدوحة.

وألقى أمير قطر كلمة في بداية الجلسة، أعلن خلالها إجراء انتخابات مجلس الشورى في النصف الثاني من العام ٢٠١٣".

وأضاف الشيخ حمد إن غالبية الأهداف التي حددها الدستور القطري قد طبقت وقال: "فقد أجرينا انتخابات بلدية وأقمنا المحكمة الدستورية"، لافتا النظر إلى أن "بعض البنود تأجل تطبيقه لأسباب متعلقة بتحديات التنمية في البلد والأوضاع العاصفة في المنطقة لا سيما وأن بعض البنود يحتاج إلى قوانين لكي ينفذ".

وأضاف "نحن نعلم أن هذه الخطوات كلها خطوات ضرورية لبناء دولة قطر الحديثة والإنسان القطري القادر على خوض تحديات العصر وبناء الوطن".

الحكومة الإيطالية الجديدة تحوز على ثقة البرلمان

فازت حكومة التكنوقراط بزعامة رئيس الوزراء الإيطالي ماريو مونتي بآخر تصويت من اقتراعين إلزاميين في البرلمان، إثر حصولها على ثقة وأغلبية كاسحة من أعضاء مجلس النواب الإيطالي.

وجاء فوز حكومة مونتي بثقة مجلس النواب بتأييد ٥٥٦ عضواً مقابل رفض ٦١ عضواً. وكانت حكومة مونتي قد فازت سابقاً بثقة مجلس الشيوخ الإيطالي. هذا وقد أيدت جميع الأحزاب السياسية الحكومة الجديدة المكلفة عدا حزب رابطة الشمال (تيار اليمين). يذكر أن تشكيل مونتي للحكومة الجديدة جاء عقب استقالة رئيس الوزراء الإيطالي السابق برليسكوني عقب المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي واجهتها ايطاليا وعدة دول أوروبية أخرى.

حزب «العدالة والتنمية» الإسلامي يفوز بالانتخابات النيابية بالمغرب

فاز حزب العدالة والتنمية المغربي في الانتخابات النيابية المغربية حيث حصل على ١٠٧ مقاعد من بين ٣٧٩ مقعداً في مجلس النواب. وأوضح بيان لوزارة الداخلية المغربية أنه حسب التوزيع النهائي لمجموع المقاعد التي يتألف منها مجلس النواب والبالغ عددها ٣٩٥ مقعدا فقد حصل حزب العدالة والتنمية على المرتبة الأولى بـ ١٠٧ مقاعد، وجاء في المرتبة الثانية حزب الاستقلال الذي قاد الحكومة السابقة بحصوله على ٦٠ مقعداً واحتل المرتبة الثالثة حزب التجمع الوطني للأحرار بفوزه بـ ٥٢ مقعداً فيما احتل حزب الأصالة والمعاصرة المرتبة الرابعة بنيله ٤٧ مقعداً. وحصل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حسب النتائج النهائية للاقتراع على ٣٩ مقعداً وفاز حزب الحركة الشعبية بـ ٣٢ مقعداً وحزب الاتحاد الدستوري على ٢٣ مقعداً. فيما حصل حزب التقدم والاشتراكية على ١٨ مقعدا، أما بقية الاحزاب الصغيرة فقد تراوحت حصتها من المقاعد من واحد إلى أربعة مقاعد. وتترقب الساحة السياسية المغربية الان قيام ملك المغرب محمد السادس بتعيين رئيس الحكومة الذي سيتم اختياره من الحزب الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب الجديد لتبدأ بذلك المشاورات السياسية لتشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة بالمغرب.

وواجه حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات خصمين أساسيين وهما حزبا، الاستقلال بزعامة رئيس الوزراء عباس الفاسي، وهو الحزب الاوسع انتشاراً في مختلف أنحاء المغرب وأقدم تشكيلة حزبية في البلاد وقد ناضل من أجل الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي ويمثله ٥٢ نائبا، والتجمع الوطني للأحرار (ليبرالي، ٣٨ نائبا) وهو يضم اكبر عدد من الشبان والتكنوقراط ويتزعمه وزير الاقتصاد والمالية صلاح الدين مزوار.

الانتخابات الفلسطينية مايو القادم والنمسا ترفع تمثيل فلسطين الدبلوماسي إلى (سفارة)

قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال زيارة لفيينا إن الفلسطينيين سيتوجهون في الرابع من مايو المقبل إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في انتخابات عامة طال انتظارها، كما قال الرئيس الفلسطيني إن رفض حركة حماس الاعتراف بإسرائيل قد يدرج على جدول المفاوضات المقبلة بين حركتي حماس وفتح. وأعلن زعيم حركة فتح عن الموعد بعد ما توصل إلى اتفاق حول الانتخابات الرئاسية والبرلمانية خلال محادثات أجراها مع خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس. كما أعلن الرئيس النمساوي هاينز فيشر أنه سيجري رفع مستوى مكتب تمثيل الفلسطينيين في فيينا إلى درجة السفارة. وقال عباس عقب اجتماعه مع فيشر إن هذه الخطوة "تحسن وضع فلسطين".

من ناحية أخرى أوضح عباس أنه لم يتم التطرق إلى موضوع اعتراف حماس بإسرائيل خلال لقائه الأخير الذي وصفه بـ"المهم" مع خالد مشعل. وأكد أن أي حكومة ستشكلها حماس وفتح للتحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية ستكون حكومة وحدة وطنية ولن يسيطر عليها أي من الجانبين، وأنها سوف تضم شخصيات تكنوقراط ومستقلين.

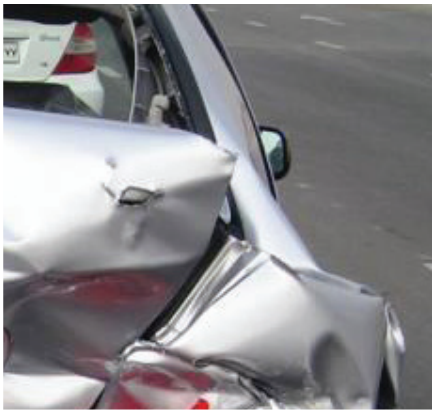

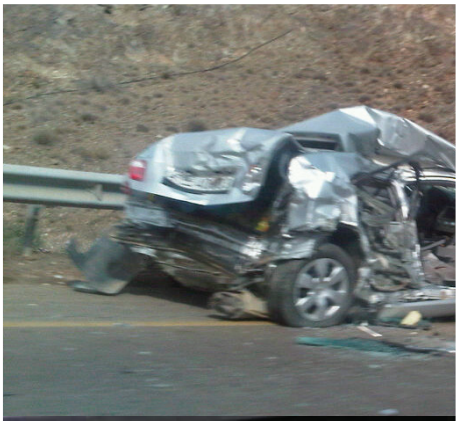

الحوادث المرورية ومنازعاتها القانونية

د. عبدالجليل السيف

تتزايد حاجة المواطن والمقيم للانتقال بين مدن المملكة تحقيقاً لمصالحه وطموحاته، ويصاحب ذلك زيادة في حركة النقل، ونتيجة طبيعية لذلك كان لا بد أن يصاحبها زيادة في أعداد الحوادث وما ينتج عنها من خسائر في الأموال والأرواح. وتعاني بلادنا كغيرها من الدول إنسانياً ومادياً وبيئياً من حوادث السيارات. إضافة إلى ذلك هناك زيادة كبيرة في عدد السيارات وزيادة في عدد الرحلات اليومية على الطرق. وتشير الإحصائيات إلى أنه من المرجح حدوث زيادة أخرى وما يترتب عليها من غازات ضارة على صحة الإنسان وبيئته .

ولقد عملت المملكة على إصدار التشريعات للحدّ من الحوادث المرورية، وأصدرت أنظمة المرور المختلفة في هذا الخصوص وصولاً إلى النظام الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ، بعد (٧٣) عاماً من النظام الذي سبقه، حيث جاء هذا النظام ملائماً للمرحلة الحالية وقادراً على التعامل معها مستقبلياً، وتحديداً الاهتمام بالمكونات الأساسية المتمثلة في السائق والطريق والسيارة والتعامل مع العنصر البشري والأخطاء البشرية كمحور لجميع الحلول المقترحة.

وقد أكد التقرير العالمي للوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور والذي أصدرته منظمة الصحة العالمية بالاشتراك مع البنك الدولي على أن :

- عدد من يقضون نحبهم جرّاء حوادث المرور في مختلف أنحاء العالم يصل إلى (١,٢) مليون.
- عدد المصابين تجاوز (٥٠) مليون نسمة وهذه الأرقام ستزداد بنحو (٦٥٪) على مدى العشرين

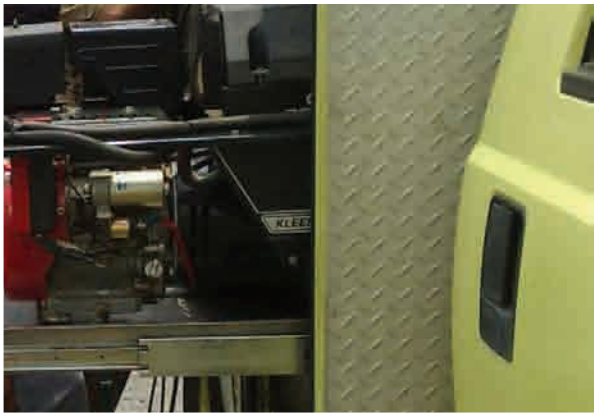

عدد الوفيات جرّاء حوادث المرور في العالم يصل إلى (١,٢) مليون شخص

سنة المقبلة.

• ما يعني أن أكثر من (٣٠٠٠) شخص يقضي نحبه يومياً في جميع أنحاء العالم، كما يتوقع في عام ٢٠٢٠م أن تكون الإصابات الناجمة عن حوادث المرور هي العنصر الثالث المساهم في العبء العالمي للمرض والإصابات.

• أما الكلفة المادية، فتقدر بما قيمته (٥١٨) مليار دولار سنوياً، نصيب الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل يتجاوز (٦٥) مليار دولار وهي أكثر مما تتلقاها هذه الدول من المساعدات الإنمائية، في حين تنخفض نسبتها على مستوى الدول المتقدمة أو ذات الدخل المرتفع.

• وأسوأ ما في ذلك هو أن (٣٠٪) من هذه الوفيات والإصابات تصيب سن الإنتاج في عمر الشباب حيث تقدر أعمار هذه الفئة من (٣٠-٣٥) عاماً.

على مستوى المملكة سجلت الإحصائيات من حيث ملكية الفرد للسيارات كثافة هي الأعلى على الطريق، وهي :

٦٠- سيارة للكيلومتر الواحد وهي نسبة مزعجة تقترب من الضعف مقارنة بأمريكا وأوربا وهذه الأعداد تترتب عليها أعلى معدلات للوفيات والإصابات.

• مجموع الحوادث والمشاركين في هذه الحوادث وعدد المخالفات ونسب الزيادة التي طرأت عليها بين عامي ١٤٢٧-١٤٢٨هـ حيث سجلت إحصائية المرور نسبة زيادة في الوفيات وصلت إلى (٧,٤٧٪) وزيادة في الإصابات وصلت إلى (٠,٣٩٥٪).

• كما سجلت الإحصاءات أن نسبة المتوفين بالمملكة مقارنة ببريطانيا على سبيل المثال، هي حالة واحدة لكل (٨) إصابات، بينما في بريطانيا حالة واحدة لكل (٨٨) مصاباً.

• أما من حيث مجموع الحوادث فإن نسبة الزيادة هي (٣٤,٨٣٪) أما المشاركون في هذه الحوادث، فقد زادت هي الأخرى بنسبة (٣٣,٤٪) وزادت المخالفات هي الأخرى بنسبة (٣,٢٪) عن العام الذي قبله.

أُعد نظام المرور وتشريعاته على أساس علمي متطور آخذاً بعين الاعتبار جميع التطورات الإقليمية والدولية

• هذه الحوادث وهذه المخالفات وما تسببه من كوارث إنسانية واجتماعية قابلتها خسائر مادية فقد وصل معدل فاقد الإنتاج في أقل تقديرات إلى (٤,٧٪) بينما لم يتجاوز (١,٧٪) في أمريكا وأوربا.

• وقد عزّز ذلك التقرير السنوي لعام ١٤٢٦-١٤٢٧هـ للإحصاءات لوزارة الاقتصاد والتخطيط (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات) عن التجارة الخارجية للملكة، أشار هذا التقرير في بنده الثاني: «الواردات حسب أهم السلع أشار إلى القيمة السوقية التقديرية للسيارات والأجزاء التابعة لها وتحديداً عام ٢٠٠٦م تجاوزت (٣٤,٣) مليار ريال، وأن عدد المركبات الواردة إلى المملكة لذلك العام فقط كان مجموعها هو (٥٥٥,٩٦١)، ما يضع المملكة

المركبات هي من أكبر عوامل التلوث البيئي

في المرتبة الأولى عربياً وإقليمياً من حيث الاستيراد للمركبات.

• يضاف إلى ذلك الخسائر الناجمة عن الحوادث والتي تقدر بحوالي (٢١) مليار ريال، ليصبح مجموع الخسائر المادية لذلك العام هو (٥٥) مليار ريال، وتعد هذه المبالغ بلا شك عائقاً كبيراً، لخطط التنمية فهي تعادل أضعاف ما ينفق على الميزانية السنوية المخصصة لقطاعات الصحة والتنمية الاجتماعية.

هذا ما يتعلق بالجوانب الإنسانية والاقتصادية، أما ما يتعلق بالجانب البيئي، فإن الإحصاءات أجمعت على أن المركبات هي من أهم وأكبر عوامل التلوث البيئي على أي مجتمع من المجتمعات، ومن هنا قامت حكومة المملكة العربية السعودية ضمن برنامج الفحص الدوري للمركبات بما يلي:

• إدراج فحص عوادم السيارات سواء كانت تعمل بالبنزين أم الديزل وتم إبقاؤها ضمن حدود ومعايير للمركبات التي تعمل بالبنزين، حيث كانت (٨٪) لأول أكسيد الكربون وخفضت إلى (٤,٥٪) والعمل يجري إلى تخفيضها لتصل إلى (٢,٥٪) حسب المعيار العالمي المتعارف عليه، أما كثافة دخان الديزل فهي تعمل كذلك إلى خفضه إلى (٣٠٪) بدلاً من (٥٠٪)، هذه المتطلبات كانت نتائج وتوصيات صدرت من خلال إحصاءات الفحص الدوري علماً أن نسبة المخالفات التي تم فحصها لا يتجاوز (١٥٪) من مجمل المركبات.

• أشارت الدراسات المحلية التي أجريت في مدينة الرياض، العاصمة أن عدد الرحلات اليومية لعدد المركبات العاملة بها على الطرق يصل لقرابة الـ(٦) ملايين رحلة يومياً، متوسط سرعتها يصل إلى (٤٨) كم في الساعة.

• من المتوقع أن يرتفع عدد الرحلات عام ١٤٤٢هـ لتصل إلى (١٥) مليون رحلة يومياً بمتوسط سرعة منخفض يصل إلى (٢٠) كم في الساعة، حيث تنفث هذه الكميات من المركبات حوالي (٢٨٠) طناً من أكسيد النيتروجين، و(١٦٠) طناً لأكسيد الهيدروكربونات، وبذلك تستقبل أجواء مدينة الرياض، ما مجموعه (٤٤٠) طناً من الغازات الضارة على صحة الإنسان وبيئته.

أهمية النظام

بالرجوع إلى خلفيات العمل المروري لم نجد تاريخاً محدداً يمكن أن يقال عنه بداية تنظيم المرور في المملكة، شأنه في ذلك شأن جميع الأنظمة والتشريعات، حين تبدأ بتعليمات وقرارات وتتطور إلى لوائح وتنظيمات وكانت البداية الحقيقية في عام ١٩٢٥م، وهو العام الذي أعلن فيه رسمياً بدء استخدام السيارات وضرورة وجود أنظمة ولوائح تنظيم حركة السير وتحفظ حق المواطن.

بعد ذلك صدر تنظيم السيارات عن مديرية الأمن العام أطلق عليه قانون السيارات وذلك في عام ١٣٤٥هـ، وقد تعدل نظام السيارات بتنظيم آخر صدر من المقام السامي عام ١٣٦١هـ وكان عنوانه: (تعديل نظام السيارات وتعليمات سائقي السيارات الحكومية)، ثم تم تعديل هذا النظام إلى نظام جديد سمي نظام المرور المعدل في المملكة وكان ذلك في عام ١٣٨٨هـ إلا أن سرعة التطور أكدت عجز النظام عن استيعاب المعطيات الجديدة، ما دفع بإصدار النظام الأول الصادر بالمرسوم الملكي الكريم وكان ذلك في عام ١٣٩١هـ.

الواقع الحالي للنظام وتطوره

تقودنا هذه الخلفية إلى أهمية النظام الجديد الذي صدر مؤخراً وضرورة ملاءمة هذه النظام لمتطلبات العصر، حيث إن الفارق بين النظام الصادر عام ١٣٩١هـ والنظام الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧٨/م) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ هو: (٣٧) عاماً، لذلك كان لا بد أن يكون مضمون ومحتوى هذا النظام ملائماً للمرحلة الحالية وقادراً على التعامل معها مستقبلياً وتحديداً الاهتمام بالمكونات الأساسية المتمثلة في السائق والطريق والسيارة والتعامل مع العنصر البشري والأخطاء البشرية كمحور لجميع الحلول المقترحة.

ولنا في المخالفات المرورية التي وصلت عام ١٤٢٨هـ إلى (٩,٧) مليون بنسبة زيادة (٣,٢٪) عن العام السابق عبره لأهمية البرامج التنفيذية للحد من هذه المخالفات والذي ينتج عنها معظم الحوادث، وهذا ما تم بالفعل بالتركيز عليه في النظام الجديد والذي شمل (٨٥) مادة في أبوابه الثمانية، كما تميز هذا النظام بإحداث (٢٣) مادة وفقرة ومن أبرز هذه المواد:

• إيجاد تنظيم للنقاط حسب خطورة المخالفة.

• إيجاد استخدام حزام الأمان.

• التأمين الإلزامي ضد الغير على المركبات.

عدد الرحلات على الطرق في مدينة الرياض يصل لقرابة (٦) ملايين رحلة يومياً

• إنشاء المحاكم المرورية المتخصصة للنظر في القضايا التي يحصل فيها أوجه خلاف.

• إنشاء المجلس الأعلى للمرور.

• إنشاء جمعيات أهلية لمنع الحوادث.

• نص نظامي بإسقاط عقوبة السجن لمرتكبي مخالفات السير البسيطة في حال إبراز وثيقة تأمين سارية المفعول.

• معالجات نظامية ومتابعة لخريجي مدارس تعليم قيادة السيارات.

• معالجة نظامية لاستخراج رخص القيادة الدولية عن طريق إنشاء النادي الدولي للسيارات، كما تم تعديل الفترة الزمنية الخاصة بتجديد رخص القيادة ورخصة الدراجات النارية من خمس سنوات إلى عشر سنوات.

• اقتصر التفويض الرسمي من شخص لآخر في قيادة السيارة على السفر خارج حدود المملكة.

• تم تعريف كل من الحادث المروري والإصابات والوفاة المرورية.

مصادر النظام ومرجعياته

الفارق الزمني بين النظامين الصادر في ١٣٩١هـ والنظام الصادر في ١٤٢٨/٩/١٩هـ هو قرابة (٣٧) عاماً، وكان لا بد أن تؤسس مواد هذا النظام وتشريعاته على أساس علمي متطور آخذة بعين الاعتبار جميع التطورات الإقليمية والدولية، لذلك اعتمدت مواد هذا النظام في مرجعياتها على الأنظمة المرورية الخليجية (الكويت، الإمارات، البحرين، عمان، قطر) والأنظمة المرورية العربية (لبنان، مصر، الأردن) واتفاقية جنيف عام ١٩٤٩هـ، واتفاقية فينا عام ١٩٦٨م، والاتفاقية الأوروبية عام ١٩٧٢م، ونظام المرور الاسترشادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، ومشروع القانون النموذجي العربي الموحد للمرور، والإستراتيجية العربية للسلامة المرورية، ونظام مرور ولاية متشجن بالولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الختام، بعد الاستعراض السريع للآليات والإجراءات التي اعتمدت عليها دراسة ذلك النظام، لا بد لي من الإشارة والتأكيد على أن هذا النظام قد أخذ بجميع الأسباب التي أخرجت نظاماً متكاملاً من حيث المحتوى والمضمون وهو مهم جداً إلا أن الأهم في

نظري هو أن يصاحب هذا النظام في المرحلة المقبلة متطلبات مهمة:

• إقرار الإستراتيجية الوطنية للنقل البري داخل المدن وخارجها وذلك بغرض تحقيق مفهوم النقل الشامل بتوحيد جهات التخطيط والدراسات والإشراف لهذا القطاع الهام.

• العمل على إعادة الدراسة والتقويم للكم الهائل من استيراد السيارات الجديدة والقديمة بما يتلاءم مع حاجة المواطن والقدرة الاستيعابية للطرق.

• الحاجة إلى آليات لتطبيق برامجه التنفيذية، ومن بينها آلية جمع النقاط للمخالفات المرورية والتي تجاوزت هذا العام (٩) ملايين مخالفة مرورية، ولعل إنشاء المحاكم المرورية المتخصصة والتي أكد على إنشائها قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٧) بتاريخ ١٤٠١هـ يعد أحد الآليات الفعالة لتنفيذ هذا النظام، وينتظر من المجلس الأعلى للمرور كذلك الشيء الكثير من أجل تفعيل هذا النظام وتطبيقه على النحو الذي يرجى ويضمن السلامة المرورية للجميع.

• العمل على وضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة والتي بدورها تجعل هذا النظام ذا تأثير على جميع مستخدمي الطرق المرورية، وبث روح السلامة المرورية في أجيالنا القادمة.

وعندها بالتأكيد سيسهم هذا النظام إلى الحد من الحوادث المرورية والذي يعد هدفاً مهماً من أهداف هذه الندوة ولكن في رأيي المتواضع لن يوقفها طالما أن هناك سائقاً وسيارة تسير على الطريق.

النتائج والتوصيات

١- تفعيل المحاكم المرورية المتخصصة، من خلال تأهيل القائمين على هذه المحاكم للتعامل مع حوادث المرور من خلال رؤية فنية وتنظيمية بالإضافة إلى الرؤية الشرعية.

٢- العمل على إيجاد آليات لمتابعة دورية لتنفيذ نظام التأمين الإلزامي على جميع المركبات، وتطوير العقود التأمينية بحيث تكون واضحة ومحددة، وتوفير قواعد المعلومات والإحصاءات لتسهيل عملية الدور الرقابي بغرض حفظ الحقوق والواجبات لطرفي العقد.

٣- تفعيل وتطوير برنامج الفحص الدوري، بحيث يكون متوافراً لدى جميع إدارات وشعب المرور التي تقوم بإصدار رخص السير الجديدة أو تجديدها مع إيجاد آليات فاعلة لمتابعة ذلك.

٤- تفعيل لائحة نظام المخالفات من خلال تطوير سجل السائق بالتنسيق مع مركز المعلومات الوطني بما يكفل توفير كامل المعلومات الشخصية لسجل السائق وإعادة النظر في لائحة النقاط بما يتلاءم مع حجم المخالفة.

٥- العمل على إيجاد برنامج إعادة تأهيل لمرتكبي

تفعيل المحاكم المرورية المتخصصة من خلال تأهيل القائمين على هذه المحاكم للتعامل مع حوادث المرور من خلال رؤية فنية وتنظيمية

الحوادث بحيث يحتوي هذا البرنامج على الجوانب المتعلقة بالكفاءة الطبية أو القدرات الطبية والنفسية والمعلوماتية لقائد السيارة على أن ينظم هذا البرنامج من خلال الإشراف والمتابعة من المحاكم المرورية المتخصصة.

٦- العمل على تشكيل المجلس الأعلى للمرور بحيث يتمتع باستقلالية إدارية ومالية عن الجهات التنفيذية، ليكون مظلة لرسم سياسات وإستراتيجيات السلامة المرورية على مستوى الوطن، وأن يكون من أولى مهماته، الرقابة والإشراف على تنفيذ الأنظمة واللوائح المنظمة للمرور.

٧- تطوير العمل العربي في مجال السلامة المرورية، من خلال تشجيع إنشاء جمعيات أهلية للسلامة ومنع الحوادث، تشكل في معظمها آلية عربية مهمة تنضوي تحت مظلة المنظمة العربية للسلامة، للوقاية من حوادث الطرق بحيث تكون هذه الجمعيات نواة مهمة وقوة دافعة للمنظمة الأم وإعطائها صفة أقوى مما هي عليه حالياً.

رئيس المجلس يتسلم (ميدالية الدولة) التي منحها له رئيس جمهورية كازاخستان تقديراً لجهوده في تطوير العلاقات بين البلدين

تسلم معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ (ميدالية الدولة) التي منحها لمعاليه فخامة الرئيس نور سلطان نزربابيف رئيس جمهورية كازاخستان بمناسبة مرور عشرين عاماً على استقلال الجمهورية، وذلك تقديراً من فخامته لمعالي الرئيس على الجهود التي بذلها لتطوير العلاقات بين المملكة العربية السعودية وكازاخستان في مختلف المجالات وبخاصة في المجال البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان الكازاخستاني . وتقدم هذه الميدالية لكبار المسؤولين الدوليين الذي يسهمون بجهودهم في تطوير وتعزيز علاقات بلدانهم مع كازاخستان. وقام بتسليم الميدالية، ووثيقتها الصادرة عن فخامة الرئيس نزربابيف لمعاليه، القائم بأعمال السفارة الكازاخستانية لدى المملكة سيريك جوما بيكوف خلال استقبال معاليه له في مكتبه بمقر المجلس . وقد أعرب رئيس المجلس عن بالغ شكره وتقديره لفخامة الرئيس نور سلطان نزربابيف رئيس جمهورية كازاخستان على هذا التكريم مؤكداً حرصه على دعم العلاقات بين البلدين في شتى الميادين لا سيما في المجال البرلماني في إطار توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله- بالعمل على تطوير علاقات التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة وتعزيزها بما يخدم مصالح الشعب السعودي وشعوب تلك الدول.

.. ويبحث سبل دعم وتعزيز العلاقات مع السفيرين الأوزبكي والصيني

واستقبل معاليه بمقر المجلس سفير جمهورية أوزباكستان لدى المملكة علشير قادروف، حيث نقل السفير قادروف لمعالي رئيس المجلس خلال اللقاء تحيات وتقدير معالي رئيس برلمان بلاده، فيما حمله رئيس المجلس تحياته وتقديره لمعاليه وأعضاء البرلمان.

وجرى خلال الاستقبال استعراض الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في جميع المجالات وبخاصة في مجال العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الأوزبكي، وتفعيل دور لجان الصداقة البرلمانية السعودية الأوزبكية بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

كما استقبل معالي الرئيس بمقر المجلس سفير جمهورية الصين الشعبية المعين لدى المملكة لي تشينغ وين، حيث تمنى له التوفيق في عمله والإسهام في تعزيز وتنمية العلاقات الثنائية بين المملكة وجمهورية الصين الشعبية. ونقل السفير الصيني خلال اللقاء لمعالي الرئيس تحيات وتقدير رئيس مجلس الشعب الصيني، فيما حمله رئيس المجلس تحياته وتقديره لرئيس مجلس الشعب الصيني. ونوه السفير لي تشينغ وين بنتائج الزيارة التي قام بها معالي رئيس مجلس الشورى لجمهورية الصين مؤخراً في دعم وتعزيز العلاقات بين البلدين الصديقين في شتى المجالات وعلى الأخص العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلس الشعب الصيني وتفعيل دور لجنتي الصداقة في المجلسين لتطوير التعاون الثنائي والدفع به نحو مجالات عديدة بما يخدم مصالح شعبي البلدين الصديقين.

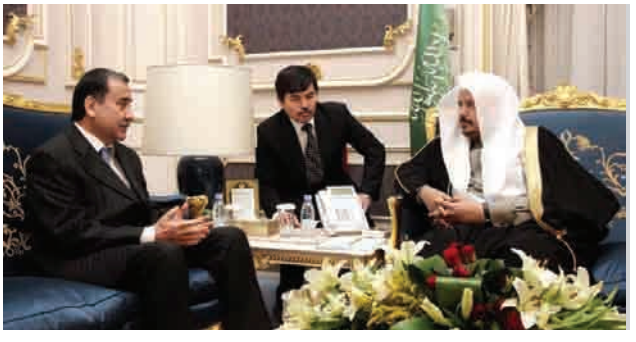

وتطرق الحديث خلال اللقاء إلى اللقاء التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين الذي يستضيفه مجلس الشورى في مدينة الرياض خلال شهر فبراير المقبل.

آل الشيخ يؤكد عمق العلاقات بين المملكة والأردن

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بالمجلس بالرياض سفير المملكة الأردنية الهاشمية المعين لدى المملكة جمال الشمايلة.

ورحب رئيس مجلس الشورى بالسفير الأردني متمنياً له التوفيق في مهام عمله بما يسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين لاسيما على الصعيد البرلماني.

وأكد معاليه خلال اللقاء عمق ومتانة العلاقات التي تربط بين المملكة والأردن في مختلف المجالات، مشيرا إلى ما يربط مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية ومجلسي الأعيان والنواب في مملكة الأردن من علاقات متميزة.

وجرى خلال الاستقبال استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلسي الأعيان والنواب بالأردن، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية الأردنية بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين.

ويبحث تدعيم العلاقات البرلمانية مع السفير الأفغاني

واستقبل معالي رئيس المجلس سفير جمهورية أفغانستان لدى المملكة سيد احمد عمر خليل.

ونقل سفير جمهورية أفغانستان لرئيس المجلس خلال اللقاء تحيات وتقدير رئيسي مجلسي النواب والأعيان بأفغانستان، فيما حمله رئيس المجلس تحياته لرئيسي المجلسين وأعضائهما.

وتم خلال اللقاء استعراض عددٍ من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وأفغانستان والعلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات خاصة العلاقات بين مجلس الشورى ومجلسي النواب والأعيان الأفغانيين.

.. ويستعرض الموضوعات المشتركة مع سفير بولندا

كمااستقبل معاليه في مكتبه بمقر المجلس بالرياض، سفير بولندا لدى المملكة فيتولد شميدوفسكي.

وتم خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية واستعراض عددٍ من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وبولندا وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلس الشيوخ البولندي .

آل الشيخ يستقبل السفير الهندي المعين

واستقبل معالي رئيس مجلس الشورى سفير جمهورية الهند المعين لدى المملكة حامد علي راو.

وفي مستهل اللقاء رحب رئيس مجلس الشورى بالسفير الهندي الجديد متمنياً له التوفيق في مهام عمله بما يسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين لاسيما على الصعيد البرلماني.

وجرى خلال الاستقبال استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الهندي وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية الهندية بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الصديقين .

رئيس المجلس: نقدر جهود جمعية أسر التوحد الخيرية ونتطلع إلى الاستماع لآراء المواطنين

نوه معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بالدور الريادي الذي تقوم به جمعية أسر التوحد الخيرية في المملكة وذلك من خلال تبني السياسات والبرامج التي تسهم في تطوير وتكثيف الخدمات الشاملة التي تحتاجها فئة التوحد وأسرهم بالتنسيق مع الجهات الحكومية والخيرية والأهلية التي تقدم الخدمات التأهيلية لهذه الفئة داخل المملكة.

جاء ذلك خلال لقاء معاليه في مقر المجلس – عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة- وفداً من جمعية أسر التوحد الخيرية برئاسة رئيسة الجمعية سمو الأميرة سميرة بنت عبدالله بن فيصل وبحضور رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى الدكتور مشعل بن ممدوح آل علي وعدد من أعضاء المجلس ونائب رئيس جمعية اسر التوحد الدكتور إبراهيم العثمان وعدد من المسؤولين في الجمعية.

وأوضح معالي رئيس مجلس الشورى أن هذا اللقاء يأتي تقديراً من مجلس الشورى للجهود التي تقدمها الجمعية لمرضى التوحد وأسرهم وتطلع مجلس الشورى ليكون قريباً للمواطنين في أي مكان والاستماع لأرائهم حول أي موضوع يستطيع المجلس أن يتبناه سواء عن طريق لجانه المتخصصة أو أعضاء المجلس.

من جانبها عبرت سمو رئيسة الجمعية عن الشكر والتقدير لمعالي رئيس مجلس الشورى ولأعضاء المجلس على جهودهم في تبني قضايا المجتمع ودعمهم لجمعية أسر التوحد الخيرية. وقدمت نبذه تعريفية بالجمعية وأهدافها بالإضافة لآخر الأرقام التي تشير لتواجد ما يقارب ٢٠٠ ألف حالة توحد في المملكة.

بعد ذلك دار نقاش تركز حول عدد من القضايا التي تهم الجمعية ومن ذلك إنشاء مراكز طبية متخصصة لعلاج مرضى التوحد في عدد من المناطق، والدعم المالي للجمعية وتفعيل المشروع الوطني للتوحد في المملكة.

ووعد معالي رئيس مجلس الشورى باهتمام المجلس بهذا الموضوع ومناقشة اللجنة المختصة في المجلس ذلك عن دراستها للتقارير السنوية للوزارات المعنية.

واستمع معاليه خلال اللقاء لتجربة عدد من الأمهات التي لديهن أطفال مصابين بالتوحد ومعاناة الأسر في إيجاد مراكز متخصصة لهم.

وفي نهاية الاجتماع قدم نائب رئيس جمعية أسر التوحد الدكتور إبراهيم العثمان العضوية الشرفية للجمعية لمعالي رئيس مجلس الشورى.

وفد مجلس الشورى يزور المركز الوطني للقياس والتقويم

التقى صاحب السمو الأمير الدكتور فيصل بن عبدالله المشاري رئيس المركز الوطني للقياس والتقويم معالي نائب رئيس مجلس الشورى السابق الدكتور بندر بن محمد حجار وعدداً من أعضاء مجلس الشورى أعضاء لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي وذلك بمقر المركز بالرياض.

وقدم سموه شرحاً تعريفياً عن المركز والأهداف التي أنشئ من أجلها ودوره في قياس وتقويم الطلاب والمعلمين، مفيداً أن هناك دراسات دورية يقوم بها المختصون في المركز من أجل تقويم وتحسين الأداء.

بعد ذلك قدم نائب رئيس المركز للاختبارات الدكتور عبدالله بن علي القاطعي عرضاً تعريفياً عن الاختبارات والدراسات، ودار حوار ومناقشات بين أعضاء المجلس والمسؤولين في القياس، ثم قام معالي نائب رئيس مجلس الشورى بجولة في المركز شملت مركز استقبال المكالمات وكذلك المعرض التعريفي ومركز الاختبارات المحوسبة.

وفي نهاية الجولة قدم معاليه الشكر لسمو رئيس المركز على تقديمه للدعوة للاطلاع على مشاريع واختبارات المركز، بعدها تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة.

د. السليمان: ورشة عمل البرلمانيين نبهت إلى افتقار عدد من الدول العربية إلى تشريع لمكافحة الإتجار بالبشر

عقدت بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أعمال ورشة العمل التدريبية الإقليمية للبرلمانيين وصائغي التشريعات في مجال مكافحة الاتجار بالبشر التي نظمتها الجامعة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وقال عضو مجلس الشورى ممثل المملكة في ورشة العمل الدكتور إبراهيم بن عبدالله السليمان: إن الورشة نبهت إلى أن عدداً كبيراً من الدول العربية ما تزال تفتقر إلى تشريع كامل لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر أو تعتمد على قوانين تعالج عناصر معينة من هذه الجريمة.

وأكد أن الهدف من ورشة العمل هو تعزيز قدرات البرلمانيين والمشرعين ومسئولي القضاء في المنطقة على الصياغة التشريعية وتنمية خبراتهم القضائية لتكييف تشريعاتهم الداخلية بالكامل بما يتماشى مع متطلبات نظام مكافحة الإتجار بالبشر لافتاً إلى أنه من غير الممكن مراقبة الجريمة ومكافحتها أو ملاحقة مرتكبيها قضائياً فحسب، بل لابد من مراجعة أنظمة العمل والصحة وحماية الطفل وتعديلها لتغطي جمع جوانب الاتجار.

وأوضح السليمان أن منع الاتجار بالبشر ومكافحته يمثل تحدياً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً رئيسيا للبلدان العربية مؤكداً أنه من أجل ذلك ساهمت المملكة العربية السعودية بإصدار مثل هذا النظام حيث صدر بموجب مرسوم ملكي بعد أن أقره مجلس الشورى ومجلس الوزراء.

مدير عام مكتب نائب رئيس مجلس الشورى يشكر القيادة على تعيينه بالمرتبة الرابعة عشرة

رفع مدير عام مكتب معالي نائب رئيس مجلس الشورى الأستاذ أحمد بن درويش جابر بالغ شكره وامتنانه لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولسمو ولي عهده الأمين – حفظهما الله – بمناسبة صدور الموافقة السامية على تعيينه بالمرتبة الرابعة عشرة .

وأبدى اعتزازه بهذه الثقة السامية الكريمة سائلاً الله العلي القدير أن يكون عند حسن ظن القيادة به.

كما عبر عن شكره وتقديره لمعالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، ولمعالي ناب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري على هذه الثقة ، متمنياً أن تكون دافعاً له نحو المزيد من العطاء والجهد في خدمة الوطن من خلال مجلس الشورى .

الربيع العربي ومصدرية التلقي

د. فالح الصغير

لا تجلس مجلساً من المجالس الفكرية، وبخاصة عندما يكون الحديث عن حوادث كبرى إلا وتجد التسابق إلى المشاركة في الكلام، كل سيدلي بدلوه، وسيبدي رأيه بكل حماسة ومحاولة وإقناع، وقد ينتقل هذا الطرح إلى منتدى في الإنترنت، أو مقال في الصحافة الورقية، أو الإلكترونية إن لم يتجاوز أكثر من ذلك.

ويشتد هذا الأمر عندما تكون الأحداث ساخنة كأحداث (الربيع العربي).

وهذا الحديث بحد ذاته ليس موضوع مدح أو قدح، بقدر ما يكون ظاهرة من الظواهر تستحق التأمل والنظر.

هذه الوضعية تحدث تساؤلاً عميقًا يحتاج إلى عمق في الإجابة لا من منظور شخصي أو رؤية ذاتية فحسب.

هذا التساؤل يقول: في كل هذه الأحداث التي يبني عليها كثيرون آراءهم ومواقفهم: ما مصدريتهم في التلقي للمعلومة، أو للحيثيات الممهدة للرأي، أو مصادر جمع القرائن والأدلة؟! ومن ثَمّ تكوين موقف يحسب عليهم ويحسبون عليه.

أحسب أن إجابة هذا التساؤل عن معرفة المصدرية للتلقي هي بداية الاتجاه السليم، وهي المحددة للمسار الموصل للنتيجة المتوخاة، كما أن الإجابة ستختصر كثيرًا من الجهود، والأوقات، والتفكير، وتُخلص من التبعية المطلقة للغير.

ومن هنا تكتسب معرفة المصدرية تلك الأهمية الكبرى وبخاصة من روّاد المعرفة وأهل الفكر والثقافة، والرأي والمتعاملين مع الكلمة وفعاليتها.

خذ مثلاً -من التاريخ العباسي- ما الذي جعل بعض خلفاء بني العباس يتأثرون في مسائل تخالف أحيانًا صريح القرآن الكريم مع قربهم من العهد النبوي الذي لم يمض عليه أكثر من قرن؟ وفي وقت يشتغل علماؤه في تأسيس العلوم الشرعية مع كثرة العلماء في بغداد خاصة.

إن مصدر التلقي الوافد من الفكر الفلسفي اليوناني وغيره، وتلقي غثه وسمينه. وتفعيله جميعه هو المؤثر في شيوع الفكر المخالف.

ومثال من الواقع المعاصر ما الذي جعل بعض أبنائنا يتأثرون بفكر العنف العملي، وفكر التكفير العقدي، فأثّر على مسيرة حياتهم وضحّوا بعقولهم وقدراتهم وأجسامهم.

لا شك أن الأساس هو مصدر التلقي الذي يصدّر هذا الفكر بفهم سقيم، أو بعداوة متقصدة للإسلام وأهله.

ومثال آخر: تجد بين وقت وآخر ظاهرة سلوكية مخالفة لأعراف المجتمع وتقاليده، بل أحيانًا مخالفة لدينه ومعتقده وأخلاقه، كظاهرة التعامل مع السحرة وتعاطي السحر، وعندما تتأمل كيف نشأت هذه الظاهرة في مثل مجتمع يحاربها في أصلها. تفاجأ بأن المتعاملين معها تلقوا الفكرة من مصدر دخيل.

ومن هنا ألج إلى الموضوع الذي أبدي فيه هذه الوجهة لعلّها تصب في وادي العطاء المتحرك ليحرك ساكناً أحسب أن إيجابيته في حراكه.

هذا (الربيع العربي) كما يُسمّى: ما مصدرية الاسم؟ وهل له دلالة؟ وهل هو ربيع؟ مجرد تساؤل.

والأهم: في الحقائق فكل المهتمين يتابعون أحداثه، لكن لا أظن أن أحدًا يخالف -كما ناقشت كثيرين- في أن مصدر التلقي الأساس للأحداث، وتوجيهها، وصياغتها وبناء الآراء والمواقف عليها، والتحكم فيما ينقل منها، هو: الإعلام بمختلف قنواته وبالأخص القنوات الفضائية الإخبارية.

والإعلام - مصدر لا يجوز إنكاره- ولا يجوز الاستهانة به، ولا يجوز التقليل من تأثيره سلباً وإيجاباً ولا يجوز إغماض العينين عما يبثه، ولا صم الأذنين عما يلقيه ولا يجوز استغفال المتعاملين معه.

تلك حقيقة لا تنكر. ومن ينكر ذلك ينكر واقعه.

ومن الإعلام: الجوّال الشخصي لتمتعه بخاصية من خصائص الإعلام المرئي. لكن: هل يجوز أن يكون الإعلام كل شيء؟ في مصدرية المعلومة، وفي التحليل لها، وفي صياغة الكلمة، وتوجيهها وتحديد المواقف والحماسة لها، وإذا كان هذا واقعًا فالسؤال مَنْ الذي يصوغ المادة الإعلامية، ويسيّر سياسة هذا الجهاز الإعلامي؟

وبمعنى آخر أكثر مباشرة ألا يصبح مسيّر القناة الإعلامية هو محدد التوجه، ومصوّر المعلومة ومصدِّرها؟!

وبناء على هذا: ألا يمكن لأهل الرأي والفكر أن يبحثوا عن مصادر أخرى للتلقي؟ وهل في ثقافتنا ما يهدي إلى إمكانية تقويم ما يطرح وما يشاهد؟

هذه مجرد تساؤلات، أخلص إلى أنه يمكن بالتفكير أن يذكر ما يفيد في هذا الباب: مع الإيمان بما ذكر من فرضية الإعلام نفسه مصدرًا أساسياً لتلقي الأحداث المعاصرة من خلال ما يتمتع به.

ومن ذلك:

١- دراسة التاريخ بأحداثه، وأحواله، وتغيراته. نعم، للتاريخ تأثير على الحاضر فالحاضر امتداد له وتأثير على المستقبل باستشرافه، وهذا يوجب مسؤولية كبيرة على المختصين في التاريخ ليبرزوا ما يفيد في هذا الباب، ومثال ذلك: ما حدث في التاريخ القريب من الاستعمار لبعض البلدان العربية في أوائل القرن الماضي، والمتغيرات التي صاحبته، كيف نفيد منها ونحن نعايش ما يسمى (بالربيع العربي) جدير بأهل الفكر والتاريخ أن يربطوا الأحداث ليستخرجوا ما يفيد.

٢- السنن الإلهية في الكون، فالسنن لا تتغير على مدار الزمان، وفي أي مكان سواء كانت سننًا شرعية كسنة الظلم وعواقبه والطغيان، أو كونية قدرية مثل ما يتعلق بالرياح، والأمطار، وغيرها فهل يمكن استحضارها من القرآن الكريم والسنة النبوية وتنزيلها على شيء من الواقع؟

وهذا يتم بالمدارسة والمحاورة، وأذكر من هذه السنن سنة التدافع بين القوى قال تعالى: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ﴾ وسنة عاقبة الظلم: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ وسنة التغيير (إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ).

وغيرها كثير، وتلك مجرد أمثلة لتنزيلها على الواقع الذي يجب أن يزيح عنها أهل العلم والرأي والتخصص الستار بدون مجاملة أو توارٍ.

٣- ومن المصدرية التثبت من المعلومة، كما هو مبدأ من مبادئ ديننا الذي نعتزّ به، قال تعالى: ﴿إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾، وواقع الحال أن مصدر المعلومة للوقائع الإعلام، والمناقشة لما جاء فيه، وإن سكت الإعلام سكت المتلقي، وإن غير مجرى الحديث كذلك ولسان الحال: فأينما ولّى وجهه ولّى الناس وجوههم، ألا يمكن تفعيل التثبت من المعلومة وبخاصة المعلومات المرتبطة بواقع دقيق.

ومثال ذلك: علماء البلد الذي تقع فيه الحوادث ما رؤيتهم لواقعهم؟ وما تقويمهم لما يقع؟ وكذا مفكروه، ومثقفوه، وأهل الرأي فيه؟

وإذا كان يقال عن هذا العصر: عصر التقنية والسرعة ألا تفعّل هذه التقنية في تلقي ما لدى أولئك المفكرين والعلماء.

وآية ذلك: أننا نسمع عنّا من الآخرين في خارج بلادنا ما لا نرتضيه، وما لا يصحح واقعًا، ولا نتيجة. فالإعلام سلاح ذو وجهتين، وقد يغلب وجهة على أخرى.

فتهميش أهل الفكر والعلم من مصدرية التلقي يحدث فراغًا هائلاً في صحة المواقف والنتائج، وفي إيجاد التشويه بعمد أو بغير عمد.

٤- ومن تكامل المصدرية الاطلاع على ما يكتب في مراكز الدراسات الفكرية، والاستشرافية، والسياسية في الغرب والشرق ففيها الكثير من المعلومات، والحقائق، والنظريات، والرؤى، والتحليلات ما لا يظهره الإعلام المرئي.

لا شك أن كثيرًا منه مثل غيره يحتاج إلى تثبت، أو هو رؤية خاصة، أو استشراف ظني، لكن بلا شك يكوّن إضافة تفيد في النظرة إلى الأحداث القائمة أو المتوقعة، كما تعين على تجديد المواقف، وتصوّب بعض الرؤى.

أظن من الخير عدم إغفالها لمهتم بهذه الشؤون ليكمل رؤيته التي يريد أن يبني عليها برامج عمل.

٥- ومما يذكر هنا في المصدرية: الاستعداد النفسي لسماع الوجهة المخالفة، ولذلك يطغى على بعض المجالس والمنتديات الحكم القاطع السريع على المخالف للوجهة العارمة، فيقال مثلاً: ما دور أعداء الأمة ومواليهم في صناعة الحدث، أو استثماره؟ وكيف يتم التعامل معه؟ ونحو ذلك يأتيك الجواب العارم الجاهز بأن هذا القول يتسق مع نظرية المؤامرة.

ومعنى ذلك أن الرؤية المخالفة خطأ مائة في المائة، ولا يجوز سماعها مائة في المائة لأنها تكريس لمبدأ المؤامرة وتخالف هوى النفوس مع ما يحدث.

هذا مثال لا يعني طرحه أنني أوافقه أو أخالفه. لكنها دعوة لتحكيم النظر العقلي، والتأمل في الواقع، وسعة النظرة، وفتح الآفاق للتعامل مع مختلف التوقعات.

٦- وأخيرًا: وهو أهمها بالنسبة لنا نحن المسلمين لدينا مصادر للتشريع، وللقياس والتقويم لا خلاف عليها، وهي تكوّن أصولاً في النظر للمواقف كما هي أصول للنظر في الأحكام والتشريعات، ومثال ذلك مما يخص هذه الأسطر قضية: من هو العدو؟ ومتى ينبغي التغيير؟ وما موازينه؟ وما هي أهدافه وغاياته؟

ولتطبيق ذلك: تسمع كثيرًا: المهم يتغير الطاغية؟ والسؤال ما الهدف؟ والجواب... لا جواب؟ المهم يتغير.

أما في القرآن: فالتغيير للإصلاح بمعنى التغيير الإيجابي؟ والإصلاح والتغيير يخضع لموازين المصالح والمفاسد الكبرى؟ ومَنْ يقدر ذلك؟ هم أهل العلم والرأي والتخصص والفكر والمشورة والخبرة والحكمة لا أنه يكون الموجه حماسة شبابية ولا عاطفة مسيرة.

أما الواقع: الشباب يريد كذا؟ ولكن من هؤلاء الشباب؟ وكيف تكوّنوا؟ ومن صدّرهم؟ وكيف تنضج آراؤهم؟ فالمسألة إذن تحتاج إلى عمق النظر في موازين الشريعة لتحدد لنا مصدر التعامل مع الحدث أو الأحداث، وتحديد المواقع، وإن خالفت طموحات النفوس ورغباتهم.

ومرة أخرى تأكيدية هو أن المراد هنا إبراز ما يتعلق بمصدرية التلقي، وليس هو موافقة لطرح أو مخالفة له.

وبعد: فتلك سطور من مجموع التعامل مما يقع من أحداث من هنا وهناك، ولعلّ ما مضى من الأشهر الماضية كفيلة بأن يكون شيء من الهدوء الذي يعطي آمالاً وتفاؤلاً في مستقبل تقوم معطياته الحاضرة على قواعد سليمة، وأسس راسخة، في برامج فاعلة للإصلاح الحقيقي للأفراد والمجتمع والأوضاع.

أقول هذا للمؤسسات الفاعلة، ومراكز الأبحاث وما شابهها ممن حمل على عاتقه التوجيه وتحمس لذلك كما هي دعوة لكل متابع ومهتمّ وللشباب؛ خاصة أن يعمل فكره على أسس علمية لا أن يكون مجرد تابع للإعلام، وبالأخص الفضائيات، بما لها وما عليها، ولكن ليكن هذا الإعلام عاملاً من العوامل، قابلاً للتقويم والنظر وفق الموازين السليمة على منهج قوله تعالى: (قل إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا لله مثنى وفرادى ثم تتفكروا ما بصاحبكم من جِنّة إن هو إلا نذير لكم بين يدي عذاب شديد).

• عضو مجلس الشورى

تنظيم تملك مواطني دول مجلس التعاون للعـــ

وافق مجلس الوزراء في جلسته التي عقدت يوم ٢ / ٤ / ١٤٣٢ هـ، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على تنظيم تملك مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للعقار في الدول الأعضاء بمجلس التعاون لغرض السكن. وننشر فيما يلي قرار المجلس ومواد التنظيم.

إن مجلس الوزراء بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٦١٢/ب وتاريخ ٦ / ١ / ١٤٣٢ هـ، المشتملة على برقية صاحب السمو الملكي وزير الخارجية رقم ٩٦ / ٣٤ / ١٠٩١٩٢ وتاريخ ٢٣ / ٧ / ١٤٢٤ هـ، في شأن تنظيم تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء لمجلس التعاون لغرض السكن والاستثمار المعتمد بقرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته (الثالثة والعشرين).

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م/٥٨) وتاريخ ١٥ / ٨ / ١٤٢٤ هـ، الصادر بالموافقة على الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م/٨) وتاريخ ١٥ / ٢ / ١٤٢٢ هـ الصادر بالموافقة على تعديل تنظيم تملك مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للعقار في الدول الأعضاء وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٤١ /٣٦) وتاريخ ٣ / ٩ / ١٤٢٥ هـ.

وبعد الاطلاع على مذكرتي هيئة الخبراء بمجلس الوزراء رقم (٤) وتاريخ ٥ / ١ / ١٤٢٥ هـ، ورقم (٤٤٣) وتاريخ ١٤ / ١١ / ١٤٢٨ هـ.

وبعد الاطلاع على المحاضر رقم (٤٩٠) وتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٤٢٣ هـ، ورقم (٣٣٦) وتاريخ ١٩ / ١٠ / ١٤٢٤ هـ، ورقم (٤٤٢) وتاريخ ١٤ / ١١ / ١٤٢٨ هـ، ورقم (٤٦١) وتاريخ ٢١ / ١١ / ١٤٢٨ هـ، ورقم (٣٢٢) وتاريخ ٩ / ٧ / ١٤٢٩ هـ، ورقم (٣٧١) وتاريخ ١٨ / ٨ / ١٤٢٩ هـ، ورقم (١٤٠) وتاريخ ١٨ / ٣ / ١٤٣٠ هـ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٩٠) وتاريخ ٦ / ٢ / ١٤٣٢ هـ.

يقرر

الموافقة على تنظيم تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء بمجلس التعاون لغرض السكن والاستثمار بالصيغة المرافقة.

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك، صيغته مرافقة لهذا.

رئيس مجلس الوزراء

يسمح لمواطني دول المجلس طبيعيين أو اعتباريين باستئجار وتملك العقارات المبنية والأراضي لغرض السكن أو الاستثمار في أية دولة عضو

قرار رقم: م/٢٢
وتاريخ: ٣ / ٤ / ١٤٣٢ هـ

بعون الله تعالى

نحن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناء على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ هـ.

وبناء على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/١٣) بتاريخ ٣ / ٣ / ١٤١٤ هـ.

وبناء على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩١) بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ هـ.

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م/٨) بتاريخ ١٥ / ٢ / ١٤٢٢ هـ، الصادر بالموافقة على تعديل تنظيم تملك مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للعقار في الدول الأعضاء.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٤١/٣٦) بتاريخ ٣ / ٩ / ١٤٢٥ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٩١) بتاريخ ٢ / ٤ / ١٤٣٢ هـ.

رسمنا بما هو آت:

أولًا: الموافقة على تنظيم تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء بمجلس التعاون لغرض السكن والاستثمار بالصيغة المرافقة.

ثانيًا: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء، والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة – كل فيما يخصه – تنفيذ مرسومنا هذا.

عبد الله بن عبد العزيز

تنظيم تملك مواطني دول المجلس للعقار
في الدول الأعضاء بمجلس التعاون
لغرض السكن والاستثمار

تنفيذًا لأحكام المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس والتي تنص على

إذا كان العقار أرضًا فيجب أن يستكمل بناؤها أو استغلالها خلال أربع سنوات من تاريخ تسجيلها باسم المالك

ـــــــــقار في الدول الأعـــضاء لغرض الســـكن

أن يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في مجالات مختلفة، منها حرية تملك العقار.

يتم تنظيم تملك العقار لمواطني دول المجلس من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في أي دولة عضو لغرض السكن والاستثمار وفقًا للأحكام التالية:

(المادة الأولى)

يسمح لمواطني دول مجلس التعاون من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين (المملوكين بالكامل لمواطني دول مجلس التعاون) باستئجار وتملك العقارات المبنية والأراضي لغرض السكن أو الاستثمار في أية دولة عضو بإحدى طرق التملك المقررة قانونًا (نظامًا) أو بالوصية أو الميراث، ويعاملون في هذا الشأن معاملة مواطني الدولة التي يقع فيها العقار.

(المادة الثانية)

إذا كان العقار أرضًا فيجب أن يستكمل بناؤها أو استغلالها خلال أربع سنوات من تاريخ تسجيلها باسمه، وإلا كان للدولة التي يقع فيها العقار حق التصرف بالأرض مع تعويض المالك بنفس ثمنها وقت شرائها أو ثمنها حين بيعها أيهما أقل مع حفظ حقه بالتظلم أمام الجهة المختصة بالدولة. وللدولة أن تمدد المدة المذكورة إذا اقتنعت بأسباب تأخر المالك عن تلك المدة.

(المادة الثالثة)

يجوز للمالك التصرف في العقار المبني في أي وقت، أما إذا كان أرضا فيجوز التصرف

يجوز للمالك التصرف في العقار المبني في أي وقت، أما إذا كان أرضا فيجوز التصرف فيها من تاريخ استكمال بنائها أو استغلالها أو مرور أربع سنوات من تاريخ تسجيلها

لا يتعارض هذا التنظيم مع حق الدولة التي يقع فيها العقار في نزع ملكيته للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل

فيها من تاريخ استكمال بنائها أو استغلالها أو مرور أربع سنوات من تاريخ تسجيلها باسمه، ويجوز استثناء التصرف فيها قبل ذلك بشرط الحصول على إذن من الجهة المختصة في الدولة.

(المادة الرابعة)

لا يتعارض هذا التنظيم مع حق الدولة التي يقع فيها العقار في نزع ملكيته للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل للمالك طبقًا للقوانين (الأنظمة) التي تعامل بها مواطنيها. كما لا يتعارض هذا التنظيم مع حق الدولة في حضر التملك أو الانتفاع في مناطق أو مواقع معينة، وتستثنى – بناء عليه – العقارات الواقعة داخل مكة المكرمة والمدينة المنورة من أحكام هذا التنظيم.

(المادة الخامسة)

لا يخل هذا التنظيم بأية حقوق أفضل سارية وقت إقراره أو التي تمنحها كل أو بعض الدول الأعضاء في المستقبل.

(المادة السادسة)

١ – يحل هذا التنظيم محل التنظيم المقر في الدورة العشرين للمجلس الأعلى.

٢ – يطبق هذا التنظيم بعد ثلاثة أشهر من موافقة المجلس الأعلى عليه، وتجري مراجعته بهدف تطويره وتحسينه بعد ثلاث سنوات من بدء تطبيقه.

٣ – للجنة التعاون المالي والاقتصادي حق تفسير مواد هذا التنظيم.

تعديل مراتب المثبتين

رفع المواطن عمر الصيعري عريضة لمجلس الشورى تحدث فيها عن اهتمام الدولة – أعزها الله- بتحسين ظروف وأوضاع العاملين الحكوميين ولفت إلى أن بعض من يتم تعيينهم لا يعينوا على المراتب المناسبة لمؤهلاتهم لأسباب كثيرة، وطلب الاهتمام ودراسة الموضوع وقال: أولى خادم الحرمين عناية كريمة منه – حفظه الله- في تحسين أوضاع فئات من العاملين الحكوميين من هم على بند الأجور والمستخدمين وصدرت أوامره السامية بتثبيتهم على مراتب وفق مؤهلاتهم وسنوات خدمتهم وخبراتهم، وقد حصلوا على مراتب عالية فاقت مراتب الموظفين الآخرين في نفس الجهة والذين سبقوهم في التعيين ولديهم مؤهلات وخدمة أكثر، لكن تعيينهم كان بمرتبة أقل مما يستحقونه ولدى الجهات الحكومية الكثير من هذه النماذج بحاجة إلى من يتبنى موضوعهم لأن لديهم شعوراً بالغبن وعدم مراعاة من الجهات المختصة لما ينتج عنه من سلبيات لدى هؤلاء الموظفين، فخادم الحرمين الشريفين – أمد الله في عمره- يحرص كل الحرص على إعطاء كل ذي حق حقه ولكن التقصير من الجهة التي قامت بدراسة تحسين أوضاع الموظفين ولم تراع حقوق الآخرين، نرجو أن يكون مجلسكم الموقر بارقة الأمل ويعيد لنا حقوقنا المسلوبة.

موضوع العريضة (تحديد المطلوب): تفعيل الأوامر السامية

الرسالة: بسم الله الرحمن الرحيم
أنا موظف على بند التشغيل الذاتي ونزل امر سامي من خادم الحرمين الشريفين بتثبيت كل الموظفين اللذين يستلمون رواتبهم من الميزانيه او فائض الميزانيه ولاكن لم يشملنا التزسيم علما بان موظفي التشغيل الذاتي في الهلال الاحمر تسلموا التزسيم وهم على نفس الدرجات الوضيفيه التي نحن عليها ارجو معالجة كل مقصر والله المستعان

هل سبق أن تقدمت إلى المجلس بعريضة؟ في حال الإجابة بنعم يرجى إدخال رقم العريضة وموضوعها: --لا--

هل سبق أن تقدمت إلى أي جهة أخرى حول هذا الموضوع؟: --لا--

مواطنون يطالبون بالنظر في الراتب التقاعدي وتعديل بعض أحكام نظامه

رفع عدد من المواطنين عدة عرائض لمجلس الشورى تتعلق بتضررهم من تخفيض الراتب بعد التقاعد حسب نظامه، وهناك من اقترحت تخفيض سن التقاعد للمرأة، ومنهم من تساءل عن عدم استحقاق المحضونين لراتب الحاضنة التقاعدي وغيرها من الأمور التي تتعلق بالتقاعد.

فالمواطن خالد بن راشد الطحيني رفع عريضة للمجلس تحدث فيها عن موضوع دمج الخدمة بين التأمينات والتقاعد وقال موجهاً حديثه للمجلس:

سبق وأن أصدرتم قرار دمج الخبرات بين التأمينات والتقاعد وهذا أمر طيب للغاية، لكن هناك ثمة مشكلة وفي حلها فائدة عظيمة للمجتمع ككل وحلاً لمشكلة كثير ممن يعانون من البطالة واختصاراً اليكم مشكلتي:

فقد عملت لمدة ثلاث عشرة سنة في الشركات ضمن التأمينات، ثم عملت في الحكومة ولي الآن ما يقارب من ثمانية عشر عاماً ومجموع خدمتي بناء على ذلك يبلغ واحداً وثلاثين عاماً، ومع ذلك لا استطيع التقاعد مع حاجتي الماسة له، حيث ان النظام ينص على مدة عشرين سنة على الأقل في الخدمة في حالة الرغبة في التقاعد المبكر. مع أنني لو تقاعدت لأرحت الحكومة من راتبي البالغ سبعة عشر الف ريال وجاءوا بمعلم شاب بثلث الراتب. يعني يمكن توظيف ثلاثة أشخاص مكاني وحلت نسبة كبيرة من البطالة اذا طبق نفس الحل على الكثيرين مثلي. أرجو دراسة الموضوع سريعاً والله يحفظكم ويرعاكم.

أما المواطنة ابتسام بنت حمزة منضور فأرسلت عريضة للمجلس تطلب فيها دراسة تخفيض سن تقاعد المرأة بالنظر لما تقدمه من أعمال في المنزل وغيره. وقالت:

دائما ما ينظر مجلس الشورى في كل ما يتعلق بشؤون الموظف المدني والعسكري، ولكن هناك سؤال وهو خاص بالنظر في سن تقاعد المرأة سواء بالعمر أو الخدمة فالمرأة هي الأم ومدبرة المنزل والمعلمة، كل هذا تقوم به في العمل والمنزل ومع ذلك فإن مبدأ المساواة موجود في سن التقاعد وهو سن الستين. فيجب أن ينظر في تخفيض ذلك مع عدم حرمانها من حقوقها وقد قام معهد الادارة بدراسة هذا الموضوع قبل عدة سنوات ويمكن الاستعانة بذلك حسب ما يرى المجلس وبالنسبة لبعض النساء اللاتي لديهن الرغبة في الاستمرار في الخدمة فليكن لهن ذلك.

أسأل الله أن يكون بحث هذا الموضوع وإنهاؤه في القريب العاجل حيث تم بحثه سابقاً ولم يبت في الأمر.

كما أرسلت المواطنة منيرة عبدالله الصبيحي عريضة تطرح موضوعها وترجو النظر له بعين الاعتبار حيث شكرت المجلس على اهتمامه بحاجات أبناء الوطن ثم تحدثت عن الراتب التقاعدي والذي يبلغ ٣٩٠٠ ريالاً فقط وهي تعول خمس يتيمات تنفق عليهن في المأكل والمشرب والملبس والأثاث وفواتير الخدمات. وقالت إن احتياجات البنات كثيرة مثل اقرانهن. وطلبت طرح قضية الخصم الذي يتم من الراتب بعد التقاعد للدراسة والبحث. وذكرت أن الراتب قبل التقاعد كان ٦٩٠٠ ريالاً، وصار بعد التقاعد كما ذكرت سابقاً، وأنه لو كان استمر كما هو لكانت أمورهم أفضل ولما اضطروا للكتابة لشرح حالهم. وطالبت في ختام عريضتها البحث في هذا الأمر واعادة النظر فيما يتم حسمه من الراتب بعد التقاعد.

وأخيراً تساءلت المواطنة وفاء عبداللطيف بخاري في عريضتها للمجلس عن سبب حرمان الأولاد بالاحتضان من راتب تقاعد الحاضنة بعد وفاتها وطلبت النظر ودراسة الموضوع بعين الاعتبار.

الرسالة: المكرمون أعضاء مجلس الشورى السعودي : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:
سبق وأن أصدرتم قرار دمج الخبرات بين التأمينات والتقاعد وهذا أمر طيب للغاية لكن هناك ثمة مشكلة وفي حلها فائدة عظيمة للمجتمع ككل وحل لمشكلة كثير من البطاله واختصارا إليكم مشكلتي : عندي ١٣ سنه خبره في الشركات ضمن التأمينات ثم عملت عملا حكوميا ولي الآن ما يقارب ١٨ عاما المجموع ٣١ سنه ولا أستطيع التقاعد مع حاجتي الماسه له حيث النظام يقول لا بد من ٢٠ سنه أقل مده للتقاعد المبكر !
ولو تقاعدت أرحت الحكومه من راتبي الذي تجاوز ١٧ الف ولجائوا بمعلم شاب لثلث الراتب يعني ٣ أشخاص بمكاني وحلوا نسبه كبيره من البطاله.
والله أعلم وأرجو دراسة الموضوع سريعا ويجديه والله يحفظكم ويرعاكم.

تغيير اسم وزارة البترول وسعودة محلات الملابس الرجالية

رفع عدد من المواطنين عرائض مختلفة للمجلس منها ما يتعلق بظروف معيشية او بطلب تعديل نظام ما أو بحل للبطالة وآخر يتساءل عن سبب عدم تثبيته وزملائه وقضايا أخرى طرحت في العرائض التالية.

المواطنة فاطمة يحيى العلي بعثت تقول انها تعمل منذ ٣١ عاماً وما تزال على المرتبة السادسة ولم تحصل على ترقية أخرى منذ ثماني سنوات. بينما تحدثت زهرة عبدالله القحطاني عن سوء حالة النظافة في المساجد برغم وجود من يقوم بالنظافة هناك، ولكن هناك تدنياً لمستوى النظافة خاصة في المصلى النسائي ودورات المياه النسائية التي تفتقد للنظافة كما قالت. واقترحت أن يكون هناك فرقة متجولة تابعة لوزارة الشؤون الاسلامية تقوم بالتجول والعمل على التنظيف للمساجد وفق جدول زمني محدد.

واقترح المواطن حماد يونس أحمد نظاما لتحفيز الشركات التي تساهم في المسؤولية الاجتماعية واطلق على اقتراحه اسم (برنامج شريك). وقال إن البرنامج هو مشروع حكومي يعنى بتقنين وتنظيم المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وذلك بتكريم وتحفيز المشاركين ومعاقبة المقصرين.

وقال إنه أعد مقترحين آخرين أحدهما عن التأمين التعاوني لكل مواطن والثاني لمنهج (التغذية للتعليم).

أما المواطن أمجد بن غرم العسبلي فقد طلب الإعفاء أو تخفيض رسوم الانتساب في جامعة الملك عبدالعزيز التي قال انها تحول بينه وغيره وبين الطموح لخدمة الوطن وتشكل عائقا كبيرا لجميع الطلاب الراغبين في الدراسة. وقال إنه من الصعب عليه وعلى أمثاله توفير رسوم الانتساب إلا بالديون والمتاعب، ولكنهم يتحملون ذلك لأجل الوطن الغالي.

واقترح سيف بتال السهلي على المجلس اقرار فك احتكار البنك الأهلي لصرف قروض صندوق التنمية العقاري حيث تشهد الفروع ازدحاما كثيفاً، كما لا تتوفر فروع للبنك في بعض المناطق.

وقال فيصل بن عبدالهادي الفندي إنه حلاً لمشكلة منح الأراضي وتأخرها فيمكن عند حصول أي مواطن على بطاقة احوال مدنية ان يمنح قطعة ارض، وذلك بالتنسيق بين البلدية والأحوال المدنية، وطلب إلغاء قرار إيقاف توزيع الأراضي البور الزراعية وإعادة منحها للمواطنين.

عبدالله محمد الدامغ رفع عريضة بها اقتراح لمعالجة البطالة والفقر وتخفيف العمالة الوافدة من وجهة نظره، حيث قال إن هناك حلاً غفلت عنه وزارة العمل وهو سعودة محلات الملابس الرجالية الجاهزة. وقال إن هذا العمل يناسب الجميع بل يستهوي فئة الشباب اذا لم ينافسهم فيه الوافدون، وذكر أن هذا العمل لا يلزم له الدوام صباحاً، ويمكن من خلاله تشغيل وإفادة أكثر من مائتي الف أسرة، وفيه دخل طيب ويماثله محلات الأواني المنزلية. وطلب النظر في الموضوع وتوجيه من يلزم لدراسته.

أما ريس عبدالرحمن ريس فيقول إنه يعمل موظفاً حكومياً وعندما صدر الأمر الملكي بالترسيم كانت مدة خدمته سنتين وأحد عشر شهراً وكما ينص نظام التأمينات، فان كل خدمة لمدة ثلاث سنوات تمنح مرتبة، وبمخاطبة الخدمة المدنية قالت إنه لم يُتم الثلاث سنوات المطلوبة حسب النظام حيث ينقصه شهر واحد وأخبروه أنها لن تضاف له في التقاعد، ولن تمنحه درجات مالية في السلم الوظيفي. وطلب ايجاد حل لهذا الموضوع له ولمن هم في مثل حالته.

وبالمثل أرسل محمد ساعد الكديوي يقول إنه وزملاءه ممن يعملون في البريد السعودي بمنطقة مكة المكرمة لم يتم ترسيمهم أو تحويلهم للتأمينات رغم أنه يشملهم الأمر السامي الخاص بتثبيت الموظفين.

أما عبدالله أحمد الهنيدي فاقترح تعديل مسمى وزارة البترول والثروة المعدنية إلى وزارة النفط والمعادن، وقال إن في الاسم المقترح اختصار جيد، كما أن كلمة النفط كلمة عربية فصحى بينما كلمة البترول كلمة اجنبية وقال إن كثيراً من الدول العربية تعتمد الاسم المقترح.

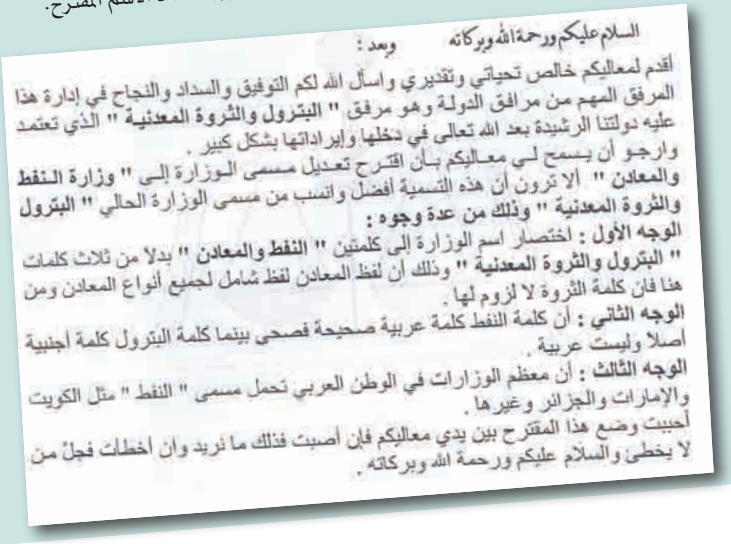

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

أقدم لمعاليكم خالص تحياتي وتقديري واسأل الله لكم التوفيق والسداد والنجاح في إدارة هذا المرفق المهم من مرافق الدولة وهو مرفق " البترول والثروة المعدنية " الذي تعتمد عليه دولتنا الرشيدة بعد الله تعالى في دخلها وإيراداتها بشكل كبير .

وارجو أن يسمح لي معاليكم بأن اقترح تعديل مسمى الوزارة إلى " وزارة النفط والمعادن " ألا ترون أن هذه التسمية أفضل وانسب من مسمى الوزارة الحالي " البترول والثروة المعدنية " وذلك من عدة وجوه :

الوجه الأول : اختصار اسم الوزارة إلى كلمتين " **النفط والمعادن** " بدلاً من ثلاث كلمات " **البترول والثروة المعدنية** " وذلك أن لفظ المعادن لفظ شامل لجميع أنواع المعادن ومن هنا فان كلمة الثروة لا لزوم لها .

الوجه الثاني : أن كلمة النفط كلمة عربية صحيحة فصحى بينما كلمة البترول كلمة اجنبية اصلاً وليست عربية .

الوجه الثالث : أن معظم الوزارات في الوطن العربي تحمل مسمى " النفط " مثل الكويت والإمارات والجزائر وغيرها .

أحببت وضع هذا المقترح بين يدي معاليكم فإن أصبت فذلك ما نريد وان اخطأت فجلّ من لا يخطئ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

إعفاء القضايا الزوجية من الرسوم ورفض طلب متعاقد الحصول على راتب إجازته

قامت المملكة العربية السعودية على يد الملك عبدالعزيز – طيب الله ثراه- على مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها وتطبيقاتها، واستنارت بها منهجاً وسلوكاً. وكان من الأولويات التي عني بها الملك المؤسس إنشاء مجلس الشورى للاستنارة برأي أعضائه في الشؤون الداخلية للبلاد مما يحقق شمولية القرار وتوسيع دائرته في صورة تطبيقية لهدي الشريعة الإسلامية. في هذا الباب نستجلي ذاكرة مجلس الشورى باستعراض قراراته الأولى التي تمثل البداية لبناء مجتمع مدني إسلامي.

التنبيه على المجلس التجاري بتوقيع أعضائه على صكوكه

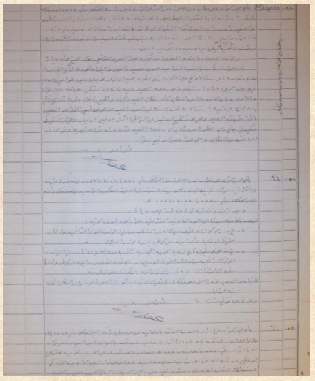

اطلع مجلس الشورى على الصك التجاري المرفق رقم ١١ المؤرخ في ١١ جمادى الثانية المسجل بسجل المجلس التجاري بصحيفة ١٧ وعدد ١١ المتضمن الحكم على أحمد عبدالرب العمودي بتسليم مائة واثنين وخمسين جنيهاً انكليزياً ذهباً ومائة وخمسة قروش ذهباً لسعيد باكلكا وكيل صالح باكريم مع مصاريف المحكمة مبلغ وقدره ٦٥٠ ستمائة وخمسون قرشاً أميرياً وأجرة الوكيل لكل جلسة أربعون قرشاً أميرياً عن أربعمائة وأربعين قرشاً أميرياً حكماً، وبعد الاطلاع على اللائحة الاعتراضية المؤرخة في ١٨ رجب ١٣٥١هـ المقدمة من المحكوم عليه أحمد عبدالرب العمودي وعلى الرد المقدم عليها من المحكوم له صالح باكريم المؤرخة في ٢ شعبان ١٣٥١هـ، وعلى النقض المظهر بعدد ٣ في ٢٥ شوال ١٣٥١هـ وعلى الصك المشار اليه من المجلس الاداري بجده المتضمن نقض الحكم المذكور لسببين: الأول: أن المجلس التجاري بنى حكمه على الاقرار الضمني من المدعى عليه. السبب الثاني: وقوع اليمين على غير الوجه الشرعي. وبالاطلاع على قرار المجلس التجاري الصادر على اثر النقض المذكور بعدد ٦٥ في ١٠ ذو القعدة ١٣٥١هـ المتضمن الرد على الوجهتين اللتين اعتمدهما المجلس الإداري موجبتين للنقض تبين ما يلي:

أولاً: أن الحكم انما صدر بناء على الاعتراض الصريح من المحكوم عليه بالمدعى به بالسندين الموقعين منه بمقتضى المادة ٤٩٨ من النظام التجاري.

ثانياً: أن طلب اليمين من المدعي بدون طلب المدعى عليه وان كان أمراً زائداً من الوجهة الشرعية فليس ذلك مما يوجب نقض الحكم، على أنه قد ظهر من قرار المجلس التجاري عدد ٦٥ في ٣ ذي القعدة ١٣٥١هـ، أن المجلس قد سأل المدعى عليه هل يطلب تحليف المدعي فأبى فحلفه المجلس بقرار منه حسبما نصت به المادة ٥٠٥ من النظام احتياطاً. وبعد البحث والتدقيق في ذلك الحكم والاعتراض والنقض والرد عليه ومطابقة الجميع على نصوص نظام المجلس التجاري وما تقضي به الأصول الشرعية، قرر المجلس بالإجماع ما يأتي:

أن اعتراض المحكوم عليه غير وارد وعليه جرى التصديق على حكم الصك المذكور وعدم الالتفات إلى نقضه المظهر في المجلس الإداري للأسباب السابقة الذكر المفصلة في قرار المجلس التجاري عدد ٦٥ في ٣ ذي القعدة ١٣٥١هـ لمطابقتها للنظام.

التنبيه على المجلس التجاري أن يلاحظ بعد الآن ما يلي:

توقيع أعضاء مع الرئيس على كل حكم في نفس الصك حسبما قضت به المادة ٩٧.

أن يدرج في صكوك أحكامه كل ما ينبني عليه الحكم كالعجز عن البينة أو طلب اليمين من عدمه أو النكول عنه أو نحو ذلك. وعلى هذا حصل التوقيع.

إعفاء القضايا الزوجية من الرسوم

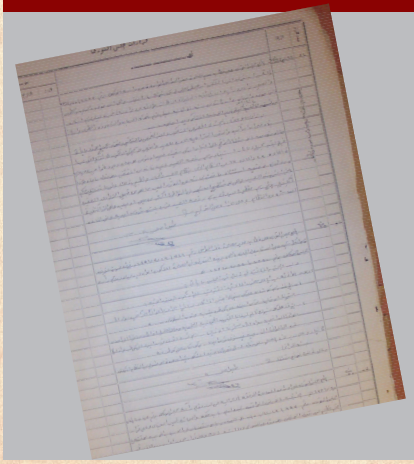

أطلع مجلس الشورى على المعاملة المرفقة الواردة من مقام رئاسة مجلس الوكلاء رقم ٤٧ في ١٣٥٢/١/٤هـ والمتضمنة استيضاح كاتب عدل مكة عما اذا كان القرار الصادر من المجلس بإعفاء عموم المسائل الزوجية من رسوم الخدامة بما في ذلك النفقة والطلاق هل يشمل الصكوك التي تتضمن اثبات أعيان للزوجة محجوزة لدى مأمور بيت المال ضمن تركة زوجها حالة أن هذه الاعيان مملوكة للزوجة أم لا؟ وتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور وبعد الفحص والتدقيق قرر المجلس بالأكثرية ما يأتي: أن الأعيان الثابتة للزوجة في تركة زوجها تعتبر من المسائل الزوجية المعفاة من رسوم الخدامة. وعلى هذا حصل التوقيع.

ملحوظة لكل من حضرات العضوين المحترمين الشيخ عبدالوهاب نائب الحرم والشيخ احمد غزاوي:

يرى العضوان أن ثبوت الاعيان في التركة للزوجة مسألة حقوقية لا علاقة لها بالمسائل الزوجية التي هي عبارة عن النفقة والطلاق والحضانة والمهر وما إلى ذلك من الأمور التي تكون بين الزوجة وزوجها. لذلك نرى أن كل حُكم يمنح حقاً للزوجة وبالعكس لزوجها في تركة أحدهما خاضع للرسوم المقررة ويرجع بالرسم في كل حال على المحكوم عليه.

رفض طلب كيماوي متعاقد براتب مدة تأخره عن إجازته

اطلع مجلس الشورى على المعاملة المرفقة الواردة من مقام رئاسة الوكلاء برقم ٨٢١٩ في ١٣٥١/١٢/١٧هـ ورقم ٨٣٥٥ في ١٣٥١/١٢/٢٥هـ المتضمنة الملاحظات التي أدلى بها الكيماوي أديب سعد الله الأيوبي بشأن فيما قرره مجلس الشورى في خصوص عدم استحقاقه رواتب المدة التي غاب فيها بعد انتهاء مأذونيته، وتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور وأعيد النظر في هذه المعاملة رغم أنها قد درست من قبل واتخذ المجلس في موضوعها قراراً سابقاً بعدد ٢١٦ في ١٣٥١/١١/١٢هـ وحاز التصديق العالي بعدد ٧٧٧٢ في ١٣٥١/١١/١٩هـ وبعد أن جرى درسها ومناقشتها وتطبيقها على النظام (نظام المأمورين العام) اتضح وتقرر ما يأتي:

أولاً: التمسك بالقرار السابق المقترن بالتصديق العالي عدد ٢١٦ في ١٣٥١/١١/١٤هـ والقاضي بعدم استحقاق كيمائي الصحة المذكور رواتب المدة التي غاب فيها بعد انتهاء مأذونيته.

ثانياً: عدم وجاهة الاعتراض المقدم من قبل الكيماوي المذكور للأسباب الآتية:

أنه تمسك خطأً بالمادة (٦٨) وأراد أن يتخذ منها مبرراً لطلبه مع أن المادة المذكورة قد فصلت فيها الواجبات المتحتم إجراؤها في حالة ما إذا طلب المريض أثناء تغيبه عن الوظيفة تمديد إجازته إلى مدة أخرى وتلك الواجبات هي: (أ) ألا تزيد المدة عن ثلاثة أشهر، (ب) أن يعين وكيلاً يصرف له ربع الراتب إذا كان من موظفي الدائرة ونصفه إذا كان من خارجها ويعطى النصف الآخر للموظف المجاز، (ج) لزوم تقديم تقرير طبي يربط بطلب تمديد الإجازة بسبب المرض يكون موقعاً من طبيبين رسميين وطبيبين أجنبيين مصدق على صحة تواقيعهما من شخصين معروفين من ذوي الشخصيات البارزة هذا إذا لم يوجد معتمد للحكومة في البلاد التي طلب تمديد إجازته فيها.

لم يقدم إلى المجلس حتى الآن ما يطالب المادة (٦٨) التي يستند إليها الكيماوي المذكور، وقد جاء في قرار الهيئة الإدارية للصحة العامة المرفق عدد (بدون) وتاريخ ١٣٥١/١٢/١هـ أن إدارة الصحة لم تتلق من الكيماوي التقرير الطبي المطلوب نظاماً في حينه، ولم يعين له وكيلاً حسب نص النظام المشار إليه، كما جاء في مذكرة حظر معاون مدير الصحة العام عدد ١١٦٨ في ١٣٥١/١١/٩هـ.

قضى مضمون المادة ٦٨ أيضاً بأن يكون التقرير الطبي المطلوب مصدقاً من المعتمد إذا وجد في البلاد التي يطلب تمديد الإجازة فيها معتمداً للحكومة، وليس بين هذه الأوراق تقرير طلبي مصدق من المعتمد، حيث يوجد في بلاد الشام معتمد رسمي للحكومة، حتى ولا شهادة بأن الكيماوي المذكور راجع المعتمدية وصدق على تقرير طبي في الوقت المذكور.

إن الكيماوي المذكور إنما هو من الأشخاص المقاولين ولو انتهت مدة مقاولته لأنه من القسم المشترط استخدامه مقاولة فهو من هذه الناحية يشمله نظام المقاولين في هذه الظروف وأمثالها، ونظراً إلى أن نظام المأمورين الصحيين لم يفصل فيه ما يتبع في مثل حادثته هذه فإن التجاءه إلى المادة ٦٨ من نظام المأمورين العام لم يجعل له الحق في طلبه بالنسبة لعدم تطبيق نصوصها من قبله وعلى هذا حصل التوقيع.

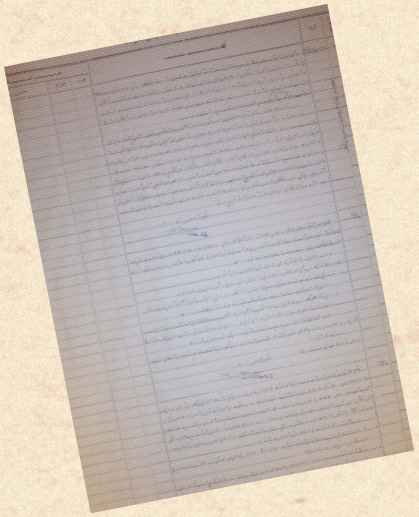

رفض طلب مستفيدين من وقف آل غالب بالتأجير لصدور قرار سابق بشأنه

اطلع مجلس الشورى على المعاملة المرفقة الواردة من مقام رئاسة مجلس الوكلاء برقم ١٣٣ في ١٣٥٢/١/٥هـ والمشتملة على ما يلي: ١- عريضة مقدمة لوزارة الداخلية خلاصتها أن مقدميها كانوا استرحموا من صاحب الجلالة الملك المعظم وطلبوا إشعار ناظرة وقف آل غالب بتأجير أوجاب عين المثناة التي هي من ضمن وقف آل غالب، كما أمثالهم من المستحقين وهم الشريف علي عدنان وتاج الدين وسرور ورفيق محمد هاشم وعبدالمطلب وحسن ومحسن وحامد وصادق وزين العابدين وحامد سعد الدين وراجح وأحمد ورابح ومحمد بن يحيى على التساوي بينهم للتسبب فيها بأمور معيشتهم، وقد أحيل طلبهم السابق إلى مجلس الشورى وتشكلت لجنة للنظر في الطلب المذكور واتخذت قرارها اللازم وأحيل إلى المحكمة الشرعية الكبرى، وحيث لم يكن لهذا الموضوع علاقة في المحكمة وأن مدار الطلب إنما هو استرحام إلى جلالة الملك فإنهم يسترحمون استرجاع الأوراق من المحكمة وتنفيذ قرار الهيئة التي تخصصت لهذا القصد والأمر على الناظرة بتنفيذ ما تقرر.

٢- عريضة من ناظرة أوقاف آل غالب مقدمة لوزارة الداخلية خلاصتها أنه قد تبلغت أمر سموه الكريم في شأن طلب محسن وزين العابدين أبناء الشريف علي عدنان زيادة ماء من أوجاب المثناة، وحيث إن أوجاب المثناة جميعها ومزارعها منحصرة تحت إجارة المستحقين حسب التوزيع السابق الذي قد جرى بينهم برضائكم تحت توقيعهم عليه، وفي ابتداء عامنا هذا استدعى الشريف محسن وأخيه إلى جلالة الملك المعظم بمثل الطلب المذكور وأحيل النظر فيما ذكر إلى مجلس الشورى وأن الطرف الآخر من المستأجرين لم يسمحوا بإعطاء شيء مما هو تحت أيديهم في المزارع نظراً لما لهم فيها من العروق الثابتة والغروس واستدعوا أيضاً لجلالة الملك أيده الله وطلبوا إجراء الوجه الشرعي ولم ينته الأمر في هذا الخصوص، وتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور وبعد الفحص والتدقيق ظهر وتقرر ما يأتي:

إن المجلس قد اتخذ قراراً في السابق بعدد ٢٩ وتاريخ ١٣٥١/٣/٢٩هـ ورفعه لمقام رئاسة مجلس الوكلاء بعدد ٩٤ وتاريخ ٣٠ منه واقترن بالتصديق العالي بعدد ٣٥٢١ في ١٣٥١/٤/١٢هـ.

- وقد قامت اللجنة المشكلة بما عهد إليها ورفعت تقريرها في ذلك إلى المرجع العالي وأحيلت المعاملة إلى المحكمة الشرعية حسبما أفاد بذلك أعضاء المجلس الموقر المشتركون في اللجنة المشار إليها.

وأن أمر تنفيذ ما قررته اللجنة في الموضوع منوط بالرأي العالي، وعلى هذا حصل التوقيع.

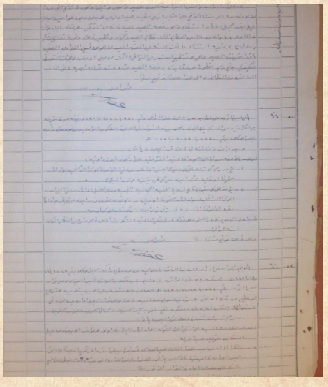

اللقاء التشاوري لرؤساء برلمانات

دول العشرين

• د. عبدالله بن إبراهيم العسكر

يستضيف مجلس الشورى السعودي أواخر شهر فبراير القادم اللقاء التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين. ما أهمية هذا اللقاء وما دلالة عقده في الرياض، أهمية هذه القمة للمملكة وللمنطقة العربية أنها تنعقد في وقت يسود في بعض البلاد العربية ما أُطلق عليه اسم: الربيع العربي. هذا الحراك الشعبي لابد أنه نوقش باستفاضة في برلمانات دول العشرين المشاركة في هذا اللقاء المهم.. ولابد أن برلمانات العشرين قد استقر لهم رأي تبنوه، أو قرارات اتخذوها أو توصيات أرسلوها للجهات التنفيذية في بلادهم.

وحيث إن تلك البرلمانات لها دور تشريعي ملزم في بلادها خصوصاً ما يتعلق بالسياسة الخارجية، ومن ثم لها أثر في السياسة الدولية، عندئذ يتبيّن لنا أهمية انعقاد هذا اللقاء المهم في الرياض. ذلك أن المملكة وهو العضو الوحيد من المجموعة العربية والإسلامية والعالم الثالث معنية بتوضيح رأيها عبر مجلسها التشريعي في هذا الحراك الشعبي الذي يسود بعض البلاد العربية.

رأي مجلس الشورى في الحراك الشعبي العربي مستمد من قرب مجلس الشورى لهذا الحراك، ومستمد من تعدد الطيف الفكري والمعرفي الذي يمثله أعضاء مجلس الشورى السعودي، ومستمد فوق هذا كله من مكانة المملكة العربية السعودية السياسية والإستراتيجية والاقتصادية والمعرفية، وأيضا من الثقل الكبير الذي تمثله المملكة في قضايا الصراع والسلام الدوليين، خصوصاً مكانة خادم الحرمين الشريفين في الفضاء الدولي، وهي مكانة تلقى ترحيباً واحتراماً كبيرين. لهذا كله فإن انعقاد هذا اللقاء في رحاب مجلس الشورى السعودي له أهمية لا تخفى.

أما دلالة هذه الاستضافة فتكمن في مكانة المملكة العربية السعودية على الخريطة السياسية، خصوصاً أن المملكة هي العضو الوحيد في الفضاء العربي والإسلامي في قمة دول العشرين. بل هي فوق هذا كله الدولة الوحيدة من بين الدول المصنفة بدول العالم الثاني. انعقاد هذا اللقاء المهم للمملكة في الرياض اعتراف إيجابي بمكانة المملكة، واعتراف إيجابي بدور مجلس الشورى وأهميته ضمن منظومة البرلمانات العالمية، وعلى وجه الخصوص ضمن برلمانات دول العشرين.

إن فوز مجلس الشورى السعودي باستضافة هذا اللقاء المهم لا يعادله في الأهمية إلّا تمثيل مجلس الشورى للبرلمانات العربية والإسلامية ودول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية هذا اللقاء وفي غيره من اللقاءات برلمانات دول العشرين. وهذا التشريف يعتز به مجلس الشورى ويعده تكليفاً يحمل تبعات برلمانية كبيرة. ومجلس الشورى قادر بحول الله وقدرته ثم بعمل رئيسه ونوابه وأعضائه وغيرهم من منسوبي المجلس أن يوصل صوت مجلس الشورى السعودي للمؤتمرين، وأن يُبيّن لهم على وجه الدقة رأي الشعوب العربية والإسلامية حول ما يُعرض في جدول الأعمال. ورأي مجلس الشورى سيكون منطلقاً من هموم الشعوب العربية والإسلامية، وقد يتقاطع أو يختلف أو يتسق مع رأي برلمانات دول العشرين. ولكنه في النهاية سيكون رأياً مدروساً وصادقاً ومعبراً.

أحدهما يساعد الآخر

وجمعيتنا.. تعمل على تفعيل ذلك..

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على الرقم المجاني : ٨٠٠ ١٢٤ ١١١٨

أو هاتف الأمانة العامة بالرياض : ٠١/٤٥٤٣٩١٣ ، فاكس ٠١/٤٥٤٣٥٢١

أرقام حسابات تبرعات الجمعية :

مصرف الراجحي	بنك ساب	بنك الرياض
٢٠٣٦٠٨٠١٠٠٣٣٤٤/٢	٠٠١/٢٠٧٣٥٦/٠٠١	٢٠١/٠٢٠١٧٣/٩٩٠١
البنك العربي الوطني	البنك الأهلي التجاري	مجموعة سامبا المالية
٠١٠٠٨/٠٢٦٥٠٠٠/٠٠	٢٣٠/١١٦٨٠٠٠٠/١٠٦	١١٩٠٢٢٩

www.dca.org.sa

جمعية الأطفال المعوقين

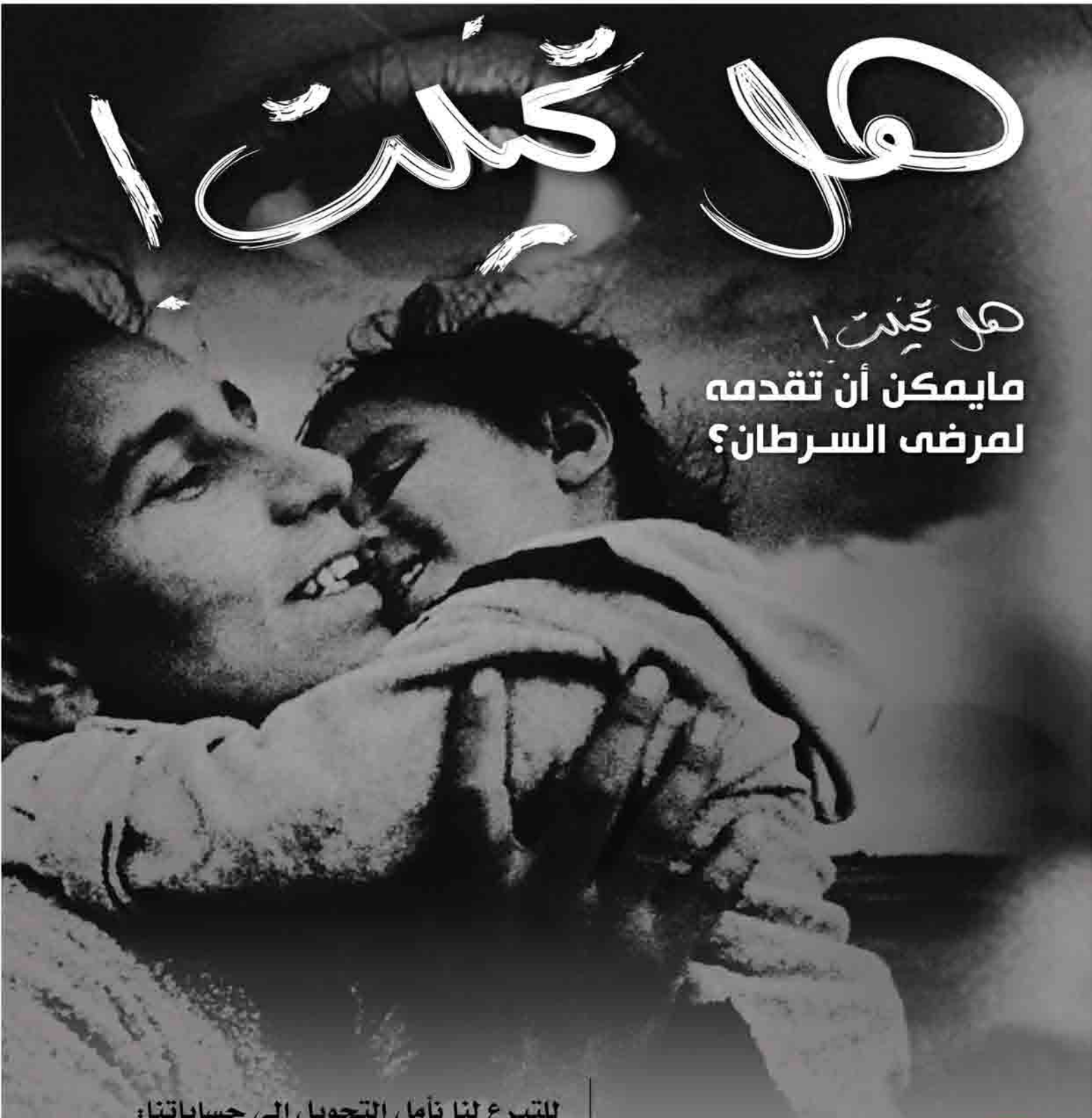

هل تُمِنت!

مايمكن أن تقدمه لمرضى السرطان؟

للتبرع لنا نأمل التحويل إلى حساباتنا:

حسابات التبرع العام:

٠٥١١٢٦٠٨٠١٠٠٠٠١٧	(مصرف الراجحي)
٢٤٦٥٣٩٤٩٠٠٠١٠٦	(البنك الأهلي التجاري)
٠٠٠٠٧٠٧٠٠٩٦٩٧	(بنك سامبا)
٠٠٠٠٣٢٦٤٠٠١٠٠٥	(البنك السعودي الهولندي)

حسابات الزكاة:

٠٥١٢٥١٠٨٠١٠٠٠١١٤٦	(مصرف الراجحي)
٢٤٦٥٣٩٤٩٠٠٠٧٠٠٤	(البنك الأهلي التجاري)
٠٠٠٠٧٠٧٠٠٩٦٨٩٠٠	(بنك سامبا)
٠٠٠٠٣٢٦٤٠٠١٠٠١٢	(البنك السعودي الهولندي)

حسابا الوقف الخيري:

٩٩٩٣٠٠٠٠٠٠١٧٠٠٠٥	(بنك البلاد)
٠٥١١٤٦٠٨٠١٠٠٠٠١٤١	(مصرف الراجحي)

وللاطلاع على العديد من خيارات التبرع زوروا موقعنا www.saudicancer.com

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

WWW.SAUDICANCER.COM

هاتف ٠١٤٨٢٩٠٧٨ - فاكس ٠١٤٨٢٩٠٣٧ - جوال ٠٥٠٠٨٢٦٨٨٠